وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة العراقية/كلية الآداب

قسم التاريخ / الدراسات العليا

سياسة العزل في العصر الفاطمي

(358-567هـ /969 -1171م)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة العراقية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في التاريخ الإسلامي

من قبل الطالبة

إسراء عبد الرضا هداب

بإشراف

أ. د عمار مرضي علاوي

1443هـ

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب، جزء من الآية: (51)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذهِ الرسالة الموسومة بـ(سياسة العزل في العصر الفاطمي 358 – 567هـ /969 –1171م) لطالبة الماجستير (إسراء عبد الرضا هداب)، قد جرى بإشرافي في كلية الآداب بالجامعة العراقية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في قسم التاريخ، تخصص (آداب تاريخ اسلامي).

التوقيع:

المشرف: أ. د عمار مرضي علاوي

التاريخ: / /2021م

توصية رئيس القسم :

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذهِ الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. د عمار مرضي علاوي

التاريخ / / 2021م

رئيس قسم التاريخ

الإهداء

إلى من افتقد حنانه وأحن الى دعائه أبي (رحمه الله)...

إلى الإنسانة العظيمة التي وضع الله سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها أمي أمدَّ الله في عمرها...

إلى سندي في هذهِ الدنيا أخوتي وأخواتي...

إلى كل من علمني وأضاء قناديل المعرفة في نفسي...

إلى جميع طلبة العلم العاكفين على تحقيق احلامهم، المشغولين ببناء مستقبلهم، الساعين في كسب العلم والمعرفة...

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره الذي وفقني في إنجاز هذهِ الرسالة فله الحمد والفضل والمنة.

ومن باب رد الشكر لأهلهِ فإني اتوجه بالشكر الجزيل والثناء العظيم إلى أستاذي الأستاذ الدكتور (**عمار مرضي علاوي**) الذي تكرم عليَّ بعنوان الرسالة والإشراف عليها، فضلاً عن متابعتهِ وتواصله معي في إنجازها، فيستحق اصدق الثناء واعمق الدعاء لجهده الكبير في تقويم هذهِ الرسالة واثرائها بملاحظاته وافكاره، فجزاه الله عني خير الجزاء و وفقه لما يحب ويرضى.

والشكر الموصول إلى الأستاذ الدكتور (**حسين داخل الهادلي**) عميد كلية الآداب الذي كان له الفضل في توجيهنا نحو الدراسة، وإلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم في السنة التحضيرية، أ.د خليفه عبود كرحوت و أ.د عبد المجيد الخطيب و أ. م .د عثمان مشعان عبد و ا.م .د خالد عبد الكريم وأ.م .د عماد تالي مهدي و أ .م .د سفانة جاسم محمد و أ .م .د عامر ممدوح خيرو وأ.م.د ايناس عبد المنعم ،ولا ننسى موظفي المكتبات الذين كان لهم أثر في تسهيل الصعاب.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ت
شكر وعرفان	ث
المقدمة	6-1
التمهيد: التطوير التاريخي للعزل	23-9
الفصل الأول: دوافع العزل السياسي	**77-25**
أولاً: زيادة السلطة والنفوذ	38-26
ثانياً: المكائد والبطانة السيئة	48-38
ثالثاً: المعاداة والتحريض	55-48
رابعاً: التفرد وفرض الإرادة	67-56
خامساً: التنافس على منصب الوزارة	77-68
الفصل الثاني: دوافع العزل الإداري والديني	**121-79**
أولاً: دوافع العزل الإداري	110-79
1. الاستبداد واستغلال المنصب	89-80
2. ضعف الإدارة و سوء التصرف	103-89
3. الاستقالة والعزل الذاتي	110-103
ثانياً: دوافع العزل الديني	121-110
1. إضعاف الوجود الإسلامي في مؤسسات الدولة	115-111
2. إبطال الدعوة للخليفة الفاطمي	118-115
3. تغيير المذهب الإسماعيلي	121-118
الفصل الثالث: دوافع العزل الاقتصادي والاجتماعي	**164-123**
أولاً: دوافع العزل الاقتصادي	147-123
1-المصادرة وجباية الأموال	127-123
2-الاخفاق في توفير رواتب الجند	130-127
3- التبذير في أموال الدولة	133-130

4- سوء التدبير والتخطيط المالي	135-133
5- الاختلاسات المالية والعينية	141-135
6- أثر الأزمات الاقتصادية في إجراء العزل	144-141
7- اتساع المصالح الاقتصادية	147-144
ثانياً: دوافع العزل الاجتماعي	160-147
1-التمايز المجتمعي(سياسة التفضيل الفئوي)	153-147
2- اتساع المكانة والتعظيم	156-153
3-المحافظة على المظهر الاجتماعي للدولة	158-156
4- المنافسة والنزاع بين طوائف الجند	160-158
الخاتمة	**164-162**
الملاحق	**175-166**
ثبت المصادر والمراجع	**204-177**
الملخص باللغة الانكليزية	**A-B**

المقدمة

نطاق البحث وأهم المصادر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مما لا شك فيه ان دراسة الأحداث التي مرت بها الدول نجد أنَّ هناك الكثير من الدراسات التاريخية التي انبرت في سبيل تغطيتها، أو العمل على سد الفراغ أو فضل سبق الكتابة فيها. ولعلَّ الدولة الفاطمية هي واحدة من تلك الدول التي كان لها النصيب الكبير في تدوين أخبارها سواء بأقلام المؤرخين أم الباحثين، وفي مجالات متعددة ومتباينة.

وتأتي أهمية دراسة موضوع ما عن الدولة الفاطمية، لكونها نشأت في بيئة بعيدة عن أفكارها وتعاليم مدرستها الفكرية، لكنَّها استطاعت أن تؤسس دولة في بلاد المغرب سنة 296هـ/908م، ثم ما لبثت أن واجهت الإشكاليات في تلك البلاد الأمر الذي دفعها إلى البحث عن مكان آمن بعيداً عن تقلبات في البيئة أو الفكر، فكانت مصر هي الاختيار المناسب لتكوين المقر الجديد للدولة الفاطمية منذ سنة (358هـ/969م) وحتى (567هـ/1171م).

ومن أجل ذلك كله، فضلاً عن الرغبة في الكتابة عن العصر الفاطمي كان لا بُدَّ من البحث عن موضوع حيوي بعيد عن التقليد والتكرار ليكون دالاً على من يكتب فيه أو له سهم المشاركة في بيان جانب معين في تلك الدولة. وعند البحث والتحقيق جاء اختيار الموضوع (سياسة العزل في العصر الفاطمي 358-567هـ/969-1171م).

وعند والتحري عن هذا الموضوع لم نجد أي دراسة أكاديمية عنه، سوى بحث للدكتور محمود شاكر مشعان بعنوان (سياسة الفاطميين في عزل رجال الدولة 358-567هـ/969-1171م)، الذي ركز على حالات محددة عن عزل رجال الدولة دون الخوض في تفاصيل العزل ومآلاته، فكان بالنسبة لنا خارطة للطريق.

وتكمن أهمية الموضوع لكونه يسلط الضوء على إحدى السياسات التي استخدمها الفاطميون في سبيل الحفاظ على أركان دولتهم وعدم السماح ممن يريد الأضرار بنظامهم، وكذلك بيان أسباب تلك السياسة المتبعة، وإشكالية استخدامهم لهذهِ السياسة وأثرها على مستقبل الدولة سواء الإيجابي منها أو السلبي.

وجاءت فرضية الدراسة بعدة تساؤلات مطروحة من أجل عرض المادة التاريخية وتكوين فكرة واضحة عن الموضوع، ومن إحدى تلك التساؤلات هي طبيعة سياسة العزل عند الفاطميين، وهل جاءت بصورة مدروسة أم أنها كانت تعبر عن قصر نظر الفاطميين وسوء سياستهم؟ أي هل أنهم كانوا محقين في استخدام العزل مع الموظفين أم لا؟ وهل جاءوا بعد استخدام العزل بموظفين جيدين وكفوءين أم لا؟ وهل كان استخدامهم لسياسة العزل نابع عن قناعة تامة في استخدامها؟ أم أنها جاءت تحت ضغط معين؟ وهل عبرت هذهِ السياسة عن حسن إدارة الفاطميين أم العكس؟ وكذلك طبيعة هذا العزل من الناحية الدينية، وهل جاء لما يخدم المسلمين وأتباع المذهب الإسماعيلي بالتحديد؟ أم جاء لإضعافه وإزالته؟ وهل أثر استخدام العزل على النظام الاقتصادي للدولة؟ وكذلك أثر هذهِ السياسة على الجانب الاجتماعي للدولة وطبيعة التنوع الفئوي فيها ومدى تأثيره في إجراء العزل؟ كل هذهِ التساؤلات ستكون محوراً لدراستنا خلال استعراض الفصول والمحاور في صفحات الرسالة.

اتبعت الدراسة منهجاً قائماً على التحليل والاستنتاج ،الذي يعتمد على الاستقراء و التحري والربط بين الروايات التاريخية.

واقتضت طبيعة الدراسة أن نقسمها على ثلاثة فصول، فضلاً عن التمهيد والخاتمة، ثم ألحقتها بملاحق توضيحية عن الموضوع.

جاء التمهيد للتعريف بمصطلح العزل وبيان مفهومه في اللغة والاصطلاح، فضلاً عن عرض تاريخي لاستخدام المسلمين لسياسة العزل منذ بداية نشوء الدولة العربية الإسلامية وحتى العصر العباسي الثاني، بهدف توضيح سياسة العزل وبيان

استخدامها على مر العصور، لنؤكد على إنها لم تكن بالشيء الجديد على الدولة الفاطمية ولم تكن وليدة في العصر الفاطمي، وإنما كانت لها بدايات قديمة وترجع تطبيقاتها منذ تأسيس الدولة العربية الاسلامية.

أمّا الفصل الاول الذي جاء بعنوان **(دوافع العزل السياسي)** فقد اختص بذكر دوافع هذا العزل وطبيعته من الناحية السياسية، واحتوى هذا الفصل على خمسة محاور، كان المحور الأول: بعنوان زيادة السلطة والنفوذ، والثاني: عن المكائد والبطانة السيئة، والثالث: عن المعاداة والتحريض ، والمحور الرابع: التفرد وفرض الإرادة ، والخامس: التنافس على منصب الوزارة.

بينما حمل الفصل الثاني عنوان **(دوافع العزل الاداري والديني)** الذي بين إجراء الفاطميين في عزل الموظفين من الناحية الإدارية والدينية وشمل على محورين، الأول: تحت عنوان دوافع العزل الإداري والذي حوى على ثلاث فقرات، الاستبداد واستغلال المنصب، وضعف الإدارة وسوء التصرف، والاستقالة والعزل الذاتي. أمّا المحور الثاني: كان دوافع العزل الديني والذي حوى على ثلاث فقرات تمثلت بإضعاف الوجود الإسلامي في مؤسسات الدولة، وإبطال الدعوة للخليفة الفاطمي، وتغيير المذهب الإسماعيلي.

خاتمة فصول الرسالة الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان **(دوافع العزل الاقتصادي والاجتماعي)** ليبين أهمية الجانب الاقتصادي في دفع الفاطميين إلى استخدام العزل، وكذلك أهمية الجانب الاجتماعي عند الفاطميين ودوره في عزل الموظفين. واحتوى هذا الفصل على محورين، كان الأول بعنوان دوافع العزل الاقتصادي الذي شمل سبع فقرات تمثلت بالمصادرة وجباية الأموال، والفشل في توفير رواتب الجند، والتبذير في أموال الدولة، وسوء التدبير والتخطيط المالي، والاختلاسات المالية والعينية، وأثر الازمات الاقتصادية في إجراء العزل، واتساع المصالح الشخصية. أما المحور الثاني في هذا الفصل كان بعنوان دوافع العزل الاجتماعي والذي تضمن اربعة فقرات تمثلت بالتمايز المجتمعي (سياسة التفضيل الفئوي)، واتساع

المكانة والتعظيم، والمحافظة على المظهر الاجتماعي للدولة، والمنافسة والنزاع بين طوائف الجند.

ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في مدة كتابة الرسالة، هو الظرف الصحي الذي مر بالعراق والعالم وحرمنا من التواصل مع المكتبات، وكذلك الغموض الذي لاحظناه في سياسة الفاطميين تجاه العزل، على الرغم من كثرتها من دون ذكر الأسباب، الأمر الذي جعلنا في مهمة صعبة من أجل العثور على تلك الأسباب من خلال استقراء النصوص و ربطها مع بعضها البعض في الكتب المختلفة.

عرض لأهم المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة في بيان عرض المادة التاريخية على العديد من المصادر التاريخية سواء المباشرة أو غير المباشرة، التي كان لها الأثر الكبير في إغناء مفردات الموضوع، وتباينت تلك المصادر من كتب اللغة والتاريخ والتراجم والكتب الأدبية منها وكذلك البلدانية. وسنقوم بعرض موجز لأهم تلك الكتب.

أولاً: كتب اللغة

لكتب اللغة أهمية كبرى في توضيح معاني المصطلحات وجذورها والتطور التاريخي كذلك لها، وهي معنية في ذكر تفاصيل اشتقاقاتها، والمفردات التي ترمز لها.

ومن بين تلك الكتب، كتاب (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس (ت: 495هـ/1004م)، وكذلك كتاب (لسان العرب) لابن منظور (ت: 711هـ/1311م)، فهذين النموذجين من كتب اللغة يحملان التطور في بيان معاني الكلمات والمصطلحات، فالأول في القرن الرابع الهجري، والثاني في القرن الثامن الهجري.

ثانياً: الكتب التاريخية

لكتب التاريخ أهمية فائقة في تدوين الأحداث التاريخية، وهي في طليعة المدونات التاريخية التي ظهرت في بداية التدوين التاريخي، ولهذهِ المؤلفات ميزة بأنَّها دونت كل صغيرة وكبيرة على المستوى الداخلي والخارجي.

ومن أهم تلك الكتب التي أفادت دراستنا كتاب (تجارب الأمم وتعاقب الهمم) لأبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت: 421هـ/1030م) الذي رفدنا بمعلومات تاريخية مهمة عن العصر الفاطمي الأول، وأيضاً كتاب (ذيل تاريخ دمشق) لابن القلانسي، حمزة بن أسد التميمي (ت: 555هـ/1160م) الذي تضمن ذكر أحداث مهمة للولاة الفاطميين في خارج بلاد مصر –بلاد الشام تحديداً– وكذلك كتاب (الكامل في التاريخ) لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 630هـ/1232م) وأفادنا هذا الكتاب بذكر أحداث مهمة عن تاريخ هذهِ الدولة، وأيضاً كتاب (المنتقى من أخبار مصر) للمؤرخ ابن ميسر تاج الدين محمد بن علي بن يوسف (ت: 667هـ/1275م) والذي حوى بدوره على أحداثٍ مهمة ومفصلة للفاطميين خصوصاً في عصرهم الثاني.

ثالثاً: كتب السير والطبقات والتراجم

لكتب التراجم فائدة كبيرة فهي تأتي بعد الكتب التاريخية، فهي فضلاً عن ترجمتها للخلفاء والوزراء والكثير من الأعلام بصورة مستقلة، فكذلك تعطي مادة تاريخية لا تقل أهمية عن غيرها من الكتب التاريخية.

وأولها كتاب المؤرخ ابن الصيرفي أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان (ت: 542هـ/1129م) (الإشارة لمن نال الوزارة) الذي تضمن عرض للوزراء الفاطميين ومدة حكمهم في الدولة في العصر الفاطمي الأول، وأيضاً كتاب (وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان) لابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت: 681هـ/1282م) الذي ترجم لنا العديد من الشخصيات التي أوردناها في الرسالة،

وكذلك كتابي (سير أعلام النبلاء) و(تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام) لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ/1347م) الذي زودنا بذكر تراجم وأحداث وافية للشخصيات التي أوردناها، وأيضاً كتاب (اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا) للمقريزي تقي الدين أحمد بن علي (ت: 845هـ/1441م) وقد زودنا بأهم المعلومات التاريخية عن طريق عرضه لأدق التفاصيل عن الخلفاء الفاطميين في المدة المغربية والمصرية.

رابعاً: كتب الموسوعات الأدبية

جاءت هذهِ المؤلفات بميزة التنوع في عرض المادة التاريخية ، فهي لم تختص في فن معين ، فقد حوت التاريخ والادب وغيرهما، فضلاً عن الروايات التاريخية التي لا تقل اهمية عن غيرها من المؤلفات الاخرى ، وأهم هذهِ الكتب كتاب (نهاية الأرب في فنون الأدب) لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (ت: 733هـ/1332م) الذي زودنا بالكثير من الأحداث التاريخية للدولة الفاطمية بتناوله القسم الخاص بهذهِ الدولة، وكذلك كتاب (صبح الأعشى في صناعة الإنشا) للقلقشندي، أبو العباس أحمد (ت: 821هـ/1418م) وقد أفادنا في توضيح الكثير من الوظائف التي أوردناها في هذهِ الرسالة.

خامساً: الكتب البلدانية

تعد الكتب البلدانية من الكتب المهمة في مجال التاريخ؛ فهي فضلاً عن إعطاء تصور جغرافي عن المدن والقرى وتوابعهما إلّا أنَّها تعطي تصور تاريخي للتطور الحاصل فيها، فهي كتب تاريخ وجغرافية في نفس الوقت، وإن كان المجال التاريخي فيها قليل مقارنةً بالجغرافي. ومنها كتاب (البلدان) لأحمد ابن إسحاق أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت: 292هـ/904م)، وكذلك كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي أبي عبدالله بن شهاب الدين (ت:626هـ/1228م)، وقد أفادتنا تلك المصادر في معرفة مواقع البلدان والمناطق التعريف بها.

سادساً: المراجع الحديثة

تعد المراجع الحديثة مكملة للمصادر في ذكر المعلومات والأحداث، فضلاً عن التعليق والاستنتاج على تلك الأحداث، وأهم تلك المراجع هو كتاب (الدولة الفاطمية تفسير جديد) لأيمن فؤاد السيد، وأيضاً كتاب (التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية) للباحث حاتم محمد محاميد.

التمهيد

التطوير التاريخي للعزل

التمهيد

التطوير التاريخي للعزل

العزل في اللغة: عزل يعزل عزلاً عن العمل نحاه جانباً[1]، وأبعده[2]. واعتزل الشيء أي تنحى عنه[3]، والعزل هو تنحية الرجل عن الأمر[4]، وكل شيء نحيته عن شيء أو موضع فقد عزلته عنه ومنه عزل الوالي[5]. والعزل هو إخراج النائب والوكيل عما كان له من أمر وعزله عن منصبه أو من العمل أي ابعاده وتنحيته[6]. وعَزْل مصدر عَزَلَ يعزل عزلاً فهو عازل والمفعول معزول[7]، وجمعه عزل[8].

---

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت:321هـ/933م): جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين (بيروت: 1987م)، ج2، ص816 ؛ جبل، محمد حسن حسن: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القران الكريم ،ط1،مكتبة الآداب(القاهرة:2010م)،ج3،ص1459؛ رضا، أحمد: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة (بيروت: 1960م)، ج4، ص95؛ نويوات، موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي: معجم الأفعال المتعدية بحرف، ط1، دار العلم الملايين (بيروت: 1979م)، ص417.

(2) مسعود، جبران: الرائد، ط7، دار العلم للملايين (بيروت: 1992م)، ص549.

(3) ابن منظور، أبو الفضل محمد مكرم (ت:711هـ/1311م): لسان العرب، ط3، دار صادر (بيروت: 1930م)، ج5، ص293.

(4) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت:395هـ/1004م): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة الباني الحلبي وأولاده (القاهرة: 1972م)، ج3، ص6660.

(5) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج3، ص7.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص2930.

(7) عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب (القاهرة: 2008م)، ص1495.

(8) الازهري، ابو منصور محمد بن احمد بن الهروي (ت:370/980م) تهذيب اللغة ،تحقيق : محمد عوض مرعب،ط1،دار احياء التراث العربي(بيروت :2001م)،ج2،ص81 ؛ابن سيده ، ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي (ت: 458هـ/1065م): المحكم والمحيط الاعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،ط1،دار الكتب العلمية(بيروت :2000م)،ج1، ص520؛ الزاوي، الطاهر أحمد، مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الدار العربية للكتاب (ليبيا– تونس: د. ت)، ص420.

والعزلة هي التنحية عن المنصب أو العمل والتخلي عنه والانصراف وتركه واعتزال الوظيفة[1].

واعتزلت القوم فارقتهم[2]، وبه سميت فرقة المعتزلة أصحاب وأصل بن عطاء (ت:131هـ/748م) لاعتزالهم جماعة الحسن البصري (ت:110هـ/728م) وتعازلوا أنعزل بعضهم عن بعض[3]، والأعزل هو من لا سلاح معه[4].

العزل في الاصطلاح: وهو إجراء تأديبي ينص على إنهاء خدمة الموظف[5]، وتنحيته عن الولاية، أي إخراج الشخص عما كان له من الولاية أو فسخها[6]. وبذلك يكون معنى العزل إبعاده عن منصبه أو عمله ورفعه منه وصرفه[7] لمتولي على ما كان قبلها كفسخ العقود في البيع وغيره[8]. وبذلك حرمانه من الوظيفة وينتج منه حرمانه من الراتب الذي يتقاضاه عنها

---

(1) عمر، معجم اللغة، ص1494.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص2930؛ رضا، معجم، ج4، ص95.

(3) عمر، معجم اللغة، ص1495.

(4) ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب بن اسحاق (ت: 244هـ/858م) : اصلاح المنطق ، تحقيق: محمد مرعب ،ط1، دار احياء التراث العربي(بيروت: 2002م)،ص240؛ الهروي، ابو عبيد احمد بن محمد (ت: 401هـ/1010م) :الغريبين في القران والحديث، تحقيق :احمد فريد المزيدي، ط1،مكتبة نزار مصطفى الباز(السعودية: 1999م)،ج4 ،ص1271 ؛ الزاوي، مختار القاموس، ص420.

(5) عمر، معجم اللغة، ص1495.

(6) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي أبو العباس (ت نحو: 770هـ/1368م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م)، ج2، ص407.

(7) الفارابي ،ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ/1002م) :الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،تحقيق :احمد عبد الغفور عطار: ط4، دار العلم للملايين(بيروت :1987م)،ج5، ص: 176؛ ابن القطاع الصقلي، ابو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي (ت 515هـ/1121م) :كتاب الافعال، ط1، عالم الكتب(الرياض:1984م)،ج2، ص367 ؛ مسعود ، الرائد، ص549.

(8) القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس عبدالرحمن المالكي (ت:684هـ/1285م): الذخيرة، تحقيق: محمد بو خبزة، ط1، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1994م)، ج1، ص127.

لعزله عن العمل[1]. ويأتي العزل بمعنى العزلة التي هي الخروج عن مخالطة الخلق بالانزواء أو الانقطاع[2].

سياسة العزل في الدولة العربية الإسلامية منذ عصر الرسالة وحتى العصر الفاطمي.

ظهرت سياسة العزل في الدولة العربية الإسلامية بصورة واضحة، فنجد أنَّ أفرادها طبقوا هذهِ السياسة على جميع الوظائف منذ بداية تكوين بنيان الدولة وتحديداً في عصر الرسول الكريم محمد ﷺ، الذي كوّن نواة الدولة العربية الإسلامية ووضع أساساً لها، والذي كانت تطبيقاته أسوة ومثال أحتذى بها الخلفاء والتابعون من بعده.

ونجد أنَّ أول تطبيق لسياسة العزل في عصر الرسول محمد ﷺ عندما عزل العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه[3] الذي كان والياً على البحرين[4]، ومما ذكر في سبب عزله هو ما ورد من شكوى عليه من قبل وفد حضر إلى النبي ﷺ، وعندما تبين له صحة ما نسب إليه سارع

---

(1) عمر، معجم اللغة، ص1494.

(2) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت:816هـ/1413م): معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة (القاهرة: 2004م)، ص126؛ البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2003م)، ص146.

(3) العلاء بن الحضرمي: العلاء بن عبدالله بن عباد بن ربيعة من حضرموت، ولاه النبي ﷺ البحرين، واختلف في سنة وفاته فقيل توفى سنة 14هـ/635م، وقيل سنة 21هـ/641م. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري (ت:630هـ/1232م): أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1994م)، ج4، ص71؛ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ/1448م): الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت: 1994م)، ج4، ص445.

(4) البحرين: بلاد واسعة تتصل من جهة الشرق بساحل البحر ومن الغرب باليمامة، ومن جهة الشمال بالبصرة، ومن الجنوب ببلاد عمان، وهي بلاد سهلة كثيرة الأنهار والعيون، تمتاز بكثرة النخل والفواكه. البكري، أبو عبيد الله بن عبدالعزيز بن محمد الأندلسي (ت:487هـ/1094م): المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1992م)، ج1، ص370.

في عزلهِ وتولية عاملاً آخر بدلاً عنه[1]. كما بادر النبي محمد ﷺ إلى عزل أحد رجال الأزد[2]، وهو ابن اللُتبيّة[3]، الذي كان مكلفاً من قبل النبي ﷺ بجمع الصدقات[4]، فعندما قدم قال:"هذا لكم وهذا أهدي إلي"[5]. فعزله النبي ﷺ [6].

أمّا في العصر الراشدي (11-40هـ/632-661م) وعندما بدأت الدولة العربية الإسلامية بالتوسع في الفتوحات لنشر الدين الإسلامي، وتطلبت تلك الفتوحات إرسال القواد والولاة لتحقيق الهدف المنشود لذلك، فأخذت مسؤولية الدولة تزداد بسبب ما أضيف لها من مناطق جديدة فتوسعت رقعتها المكانية وتطلب منها متابعة لهذهِ المناطق المفتوحة ، ومن الملاحظ أن تطبيقهم لسياسة

---

(1) ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي (ت:230هـ/844م): الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1990م)، ج4، ص266.

(2) أزْد: بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، نسبة إلى أزد شنوءة وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت:526هـ/1166م): الأنساب، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليمامي وغيره، ط1، دار مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد: 1962م)، ص181.

(3) ابن اللُتبيّة: اسمهُ عبدالله بن اللتبية من بني أزد، نزل المدينة وأسلم، صحب الرسول ﷺ، واستعمل على جمع الصدقات. البغوي، أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه (ت:317هـ/929م): معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد، ط1، دار البيان (الكويت: 2001م)، ج4، ص252.

(4) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ/1070م): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكريم البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب: 1967م)، ج2، ص7.

(5) أبو داوّد، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر الأزدي السجستاني (ت:275هـ/888م): سنن أبي داوّد، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية (بيروت: د. ت)، ج3، ص134؛ الجصاص ، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت:370هـ/980م): أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي (بيروت: 1984م)، ج4، ص86؛ ابن عبد البر، التمهيد، ج2، ص6؛ ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي الحلبي (ت:620هـ/1223م): المغني في فقه الأمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط1، دار الفكر (بيروت: 1984م)، ج7، ص319.

(6) الملاح، هاشم يحيى، القيم والمثل الإسلامية في إدارة الموصل في عصر صدر الإسلام، مجلة دراسات موصلية، ع31، (الموصل: 2010م)، ص6.

العزل كانت واضحة، فقد مارس الخلفاء صلاحياتهم في عزل وتعيين الولاة والقواد والموظفين بحسب ما تقتضيه الظروف.

وهناك أسباب عدة دفعت الخلفاء إلى عزل الولاة وإبعادهم عن منصبهم، أما لسبب تقصيرهم بأمور الرعية أو قسوتهم معهم أو ضعفهم، أو نتيجة ورود شكاوي بحقهم، أو بسبب الوشاية، ويتم عزلهم بذلك خوفاً من وقوع الخلاف بين الرعية والولاة، أو لربما يكون عزل الوالي إذ قام باعتذاره عن الولاة لوجود عذر شرعي[1].

ومن حالات العزل في ذلك العصر هو العزل الذي قام به الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق ﷺ (11-13هـ/632-635م)، عندما وجه الجنود إلى الشام بعد عودته من الحج، فبعث خالد بن سعيد بن العاص[2] وعقد له اللواء للمسير إلى بلاد الشام.[3] إلَّا أنه عزله قبل ذهابه وأعطى قيادة الجند ليزيد بن أبي سفيان[4] بدلاً عنه[5].

---

[1] البياتي، عبد الجبار ستار: التنظيم الإداري للولايات في عصر الراشدين (عمر بن الخطاب ﷺ انموذجاً)، مجلة مداد الآداب، ع4 (بغداد: 2012م)، ص375.

[2] خالد بن سعيد بن العاص: اسمه خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي، يكنى أبا سعيد، أسلم بداية ظهور الإسلام، وهاجر إلى أرض الحبشة، شهد مع الرسول ﷺ واقعة خيبر وعمرة القضاء وفتح مكة وحنين والطائف وتبوك، بعثه ﷺ على صدقات اليمن واستعمل أيضاً على صدقات مذحج وصنعاء، قتل سنة 13هـ/634م، وقيل سنة14هـ/635م. ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل (بيروت: 1992م)، ج2، ص420-422.

[3] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، ط1، دار الكتاب العربي (بيروت: 1997م)، ج2، ص248؛ ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن محمد (ت:808هـ/1405م): العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر (بيروت: 1988م)، ج2، ص514.

[4] يزيد بن أبي سفيان: اسمه يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموي، وينعت بيزيد الخير، أسلم يوم الفتح وكان أحد أمراء الأجناد الأربعة اللذين عقد لهم الخليفة أبو بكر الصديق ﷺ وسيرهم لغزو الشام، توفي في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ سنة 18هـ/639م. ابن عبد البر، الاستيعاب، ج4، ص1575؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ/1347م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق: عبدالسلام تدمري، ط2، دار الكتب العربي (بيروت: 1993م)، ج1، ص120.

[5] ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت:597هـ/1200م): المنتظم في تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2003م)، ج2، ص102.

وفي خلافة عمر بن الخطاب ﷺ (13-23هـ/643-643م) عزل والي الجزيرة الوليد بن عقبة[1] سنة 17هـ/638م[2]. حفاظاً على الأمن العام لإقليم الجزيرة، إذ خشي الخليفة من الوليد أن ينفذ صبرهُ[3] مع بني تغلب[4]، لا سيما وأنهم كانوا ذو عز وامتناع وقوة في بلدهم، وأن الوليد كان لا يقبل بمسألة عدم دخولهم الإسلام حتى بعد أن كتب له الخليفة "دعهم على أن لا ينصروا وليداً ولا يمنعوا أحداً منهم من الإسلام"[5]، فسارع الخليفة إلى عزلِهِ[6].

ومن التطبيقات الأخرى للعزل في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ وهو إبعاد سعد بن أبي وقاص ﷺ عن ولاية الكوفة، نتيجة لشكايتهم منه إلى الخليفة، إلّا أن الخليفة لم يبادر بعزلِهِ إلَّا بعد أن أرسل شخصاً يستقصي عن أخباره عند أهل الكوفة، وقيل له أنه لايقيم بالسوية[7].وقد عزله الخليفة مع استمرار ثقته فيه ودليل ذلك قوله "لم أعزله لعجر ولا خيانة"[8].

---

(1) الوليد بن عقبة: اسمه الوليد بن عقبة بن أبي المعيط وهو أخو الخليفة عثمان ﷺ لأمه أروى بنت كريز، أسلم يوم الفتح بعثه الرسول محمد ﷺعلى صدقات بني المصطلق، تولى أمر الكوفة خلال خلافة عثمان ﷺ، إلا أنه عزل بعدها. ابن عبد البر، الاستيعاب، ج4، ص1552-1554؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص420؛ الذهبي: تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق:غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة: 2004م)، ج9، ص373-375؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة، ج6، ص481-482.

(2) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت:310هـ/922م): تاريخ الأمم والملوك، د1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1986م)، ج2، ص485.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص229.

(4) بني تغلب: بفتح التاء وكسر اللام، نسبة إلى تغلب بن وائل من العدنانية وله من الولد ثلاثة غنم والأوس وعمران، سكنوا الجزيرة الفراتية بسنجار ونصيبين، وتعرف ديارهم بديار ربيعة وكان قد غلب عليهم في السابق النصرانية لمجاورتهم للروم. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت:821هـ/1418م): نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ط2، دار الكتاب اللبنانيين (بيروت: 1980م)، ص186-187.

(5) الطبري، تاريخ الرسل، ج2، ص485؛ ابن الأثير، الكامل، ج2، ص357.

(6) الطبري، تاريخ الرسل، ج2، ص485؛ ابن الأثير، الكامل، ج2، ص357.

(7) ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص229.

(8) ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص331 ؛ المكي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت:832هـ/1428م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م)، ج4، ص91.

والراجح أنَّ أهل الكوفة كان لديهم سياسات معينة مع ولاة الخلافة الراشدة إذ كثير ما نلاحظ تقديمهم الشكوى ضد الولاة والسعاية بهم عند الخليفة حتى ينتهي الأمر بعزلهم، وبغض النظر عن صحة شكواهم من عدمها إلَّا أن الخلفاء كانوا يبادرون بعزل ولاتهم، ربما منعاً لحدوث الاضطرابات والخلافات بينهم وبين الوالي، وبالتالي ينعكس أثره على الوضع العام للدولة.

وفي خلافة عثمان بن عفان ﷺ (23-35هـ/643-655م) تم عزل والي مصر عمرو بن العاص نتيجة طلبه من الخليفة ﷺ عزل عبدالله بن سعد بن أبي سرح[1]، عن صعيد مصر[2]. وأراد أن تكون المناطق التي كانت تحت يد عبدالله إليه، فامتنع الخليفة من ذلك وعزله عن ولاية مصر وعقد لأبي سرح على مصر كلها[3].

ومن الملاحظ إمكانية إرجاع الوالي أو القائد إلى الوظيفة بعد عزله، أي إن عزله كان مقتصراً على مدة تاريخية معينة يمكن بعدها إرجاعه إلى الوظيفة، بحسب ما يراه الخليفة ضرورياً ومناسباً للدولة وللمصلحة العامة، وهذا ما حصـل في خلافة عثمان بن عفـانﷺ إذ

---

(1) عبدالله بن سعد بن أبي سرح: عبدالله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث القرشي العامري، يكنى أبا يحيى، وهو أخو الخليفة عثمان ﷺ من الرضاعة، أسلم قبل الفتح ثم أرتد عن الإسلام ثم رجع واعتنق الإسلام، استعمله الخليفة عثمان ﷺ على مصر بعد ما عزل عمرو بن العاص، توفي في عسقلان سنة 36هـ/656م، وقيل سنة 37هـ/657م، وقيل سنة 39هـ/659م. ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص260.

(2) صعيد مصر: الصعيد: هو المرتفع من الأرض التي لا يخالطها رمل ولا سبخة، وقيل معناه وحبه الأرض أو الأرض الطيبة، سماها العرب بذلك لأنها جهة مرتفعة عما دونها من أرض مصر، ويقال لها أيضاً الوجه القبلي. المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر (ت:845هـ/1441م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م)، ج1، ص349.

(3) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري (ت بعد: 355هـ/965م): كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2003م)، ص11؛ ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف بن عبدالله (ت:874هـ/1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: 1992م)، ج1، ص66.

نرى بأنه عزل أشخاصاً ولم يكن عزلهم هذا للمرة الأولى ، وهذا يعني أنهم قد أعيدوا إلى إدارة وإشغال الوظائف مرة أخرى.

وفي سنة 25هـ/645م قام الخليفة عثمان ﷺ بعزل سعد بن أبي وقاص[1]، وعين بدلاً عنه الوليد بن عقبة[2]. وهذا يعني أن الوليد قد أُرجع إلى وظائف الدولة بعد أن عزل على يد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ وهو ما بيناه سابقاً.

وفي خلافة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام (35-40هـ/655-660م) الذي بُويعَ في ظروف صعبة بسبب الفتنة التي حصلت باستشهاد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، لذا فكانت مدة خلافته مضطربة وهذا بدوره انعكس على استقرار الدولة ونشاط فتوحاتها، فسعت إلى حفاظ الأمن الداخلي والسيطرة قدر الإمكان على مجريات الأحداث.

وأول عمل قام به الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هو عزل ولاة الخليفة عثمان ﷺ،[3]. وقام بعدها بتعيين العمال وتفريقهم على الأمصار[4].

أمّا في العصر الأموي (41-132هـ/661-749م) فقد ركز الأمويون على تعيين وعزل ولاة الأمصار، فكانوا يُولّون مسألة اختيار الوالي أو عزله عناية فائقة.

---

(1) المقدسي، المطهر بن طاهر (ت:355هـ/965م): البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية (بور سعيد: 2004م)، ج5، ص201؛ أبو الفداء، عماد الدين بن إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت:732هـ/1231م): المختصر في أخبار البشر، ط1، المطبعة الحسينية المصرية (مصر: د. ت)، ج1، ص116؛ السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت:911هـ/1505م): تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الرمرداش، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة: 2004م)، ص122.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج2، ص592؛ ابن الأثير، الكامل، ج2، ص451؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص166؛ الصبحي، محمد بن عبدالله بن عبدالقادر غبان: فتنة مقتل عثمان ﷺ، ط2، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة: 2003م)، ج2، ص766.

(3) الصلابي، علي محمد: سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شخصيته وعصره، ط1، مؤسسة أقرأ (القاهرة: 2005م)، ص369.

(4) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص3.

فكان أحد أسباب العزل في ذلك العصر هو الشكوى التي يقدمها أهل البلاد على الوالي، وهو ما نجده واضحاً فيما ذكره الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-679م) لابنه يزيد "أنظر أهل العراق فأن سألوك أن تعزل فيه كل يوم عاملاً فأفعل، فإن عزل عامل أخف من أن يشهر عليك مئة ألف سيف"[1].

وفي سنة 61هـ/680م عزل الخليفة يزيد بن المعاوية (60-64هـ/679-683م) والي الكوفة النعمان بن بشير الأنصاري[2]، بسبب ما أبداه مع مسلم بن عقيل[3]، الذي أرسله الإمام الحسين عليه السلام لأخذ البيعة إليه من سكان الكوفة، وبايعه فيها ثلاثون ألفاً، وقيل ثمانية وعشرون ألف شخص[4]. ولأن النعمان بن البشير حليماً يجنح إلى المسالمة[5]، وتساهل مع مسلم بن عقيل رأى الخليفة وجوب الضرورة في عزله، إذ وصفوه بالضعف أو التضاعف مع مسلم بن عقيل والإمام الحسين عليه السلام[6].

وفي خلافة عبدالملك بن مروان (65-85هـ/684-705م) عزل والي البصرة خالد بن

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج3، ص119-120.

(2) النعمان بن بشير الأنصاري: وهو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة، استعمله الخليفة معاوية بن أبي سفيان على الكوفة، ثم استعمله على حمص، قتل سنة 64هـ/682م على يد المروان بن الحكم. ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص310.

(3) مسلم بن عقيل: اسمه مسلم بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، انتدبه الحسين عليه السلام للذهاب إلى الكوفة ليكشف له حال أهلها وما يضمرونه للإمام الحسين عليه السلام، وعندما وصل الكوفة نزل دار هانئ المرادي، وعندما علم به أمير الكوفة عبيد الله بن زياد قتله سنة 60هـ/679م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج1، ص330؛ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي: الإعلام، ط5، دار العلم للملايين (بيروت: 2002م)، ج7، ص222.

(4) أبو الفداء، المختصر، ج1، ص189.

(5) الطبري، تاريخ الإسلام، ج3، ص275.

(6) المكي، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك العصامي (ت:1111هـ/1699م): سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م)، ج3، ص167.

عبدالله بن أُسيد[1] سنة 74هـ/ 693م وذلك لعدم تمكنه من مقاتلة الخوارج ومواجهتهم في الأحواز[2]، والبحرين فتم ابعاده من منصبه من قبل الخليفة وولي أخيه بشر بن مروان[3]،بدلاً عنه[4].

ولم يكن أقصى المشرق بعيداً عن أعين الخلافة الأموية فقد أولت إليه عناية كبيرة ومتابعة متواصلة من قبل الخلفاء الأمويين، فقد عزل الخليفة عبدالملك بن مروان سنة 74هـ/693م والي خُراسان[5]، بكير بن وساج[6]، خوفاً من افتراق بني تميم[7]. بسبب اختلاف بطون تميم على ولايته لإقليم خراسان[8].وانقسمت بين مؤيد ومعارض لبكير، فكتب أهلهـا الى الخليفة بأن

---

(1) خالد بن عبدالله بن أُسيد: خالد بن عبدالله بن أُسيد بن أبي العيص بن أمية القرشي الأموي المكي، كان مع مصعب بن الزبير في العراق ثم التحق بخدمة عبدالملك بن مروان وشهد معه قتل مصعب، ولاه الخليفة عبدالملك بعد ذلك ولاية البصرة ثم عزله عنها وضمها إلى أخيه بشر بن مروان. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ/1175م): تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر (بيروت: 1995م)، ج16، ص122.

(2) الأحواز: مدينة تقع بين البصرة وفارس، فتحت على يد حرقوص بن زهير بأمر من والي البصرة عتبة بن غزوان سنة 15 هـ/636 م وقيل 16هـ/637م . ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله بن ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت:626هـ/1228م): معجم البلدان، ط2، دار صادر (بيروت: 1995م)، ج1،ص284-285

(3) بشر بن مروان: اسمه بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن مناف الأموي القرشي، استعمل على أمره الكوفة والبصرة من قبل أخيه الخليفة عبدالملك بن مروان، توفي في البصرة. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، ص253-266.

(4) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج16، ص123.

(5) خُراسان: بلاد واسعة مما يلي العراق متصلة من جهة الغرب ببلاد الهند وتحتوي على الكثير من المدن، وافتتحت مدنها صلحاً وعنوة، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى خراسان بن عالم بن سام بن نوح الذي نزل بها فسميت على اسمه. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص350.

(6) بكير بن وساج: بكير بن وساج التميمي، استعمله والي خراسان أمية بن عبدالله على مرو، وعندما استقل بها حاربه أمية بن عبدالله وقبض عليه وقتله بخراسان سنة 77هـ/696م. ابن الاثير ،الكامل ،ج3، ص 414، 472؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص72.

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص318.

(8) ابن خلدون، العبر، ج3، ص52.

يولي أحداً من قريش ويقوم بإبعاد بكير خوفاً من حدوث الفتنة[1]. وبذلك تم عزله من منصبه بعد ولايته لسنتين[2].

ولأن سياسة العزل هذهِ لم تكن مقتصرة على إقليم أو مكان معين، نلاحظ أن ولاة المغرب العربي الذين كانوا تابعين في تعينهم وعزلهم للدولة العربية ومركزها في المشرق، قد شملتهم تلك السياسة أيضا

ففي خلافة هشام بن عبدالملك (105-125هـ/724-743م) تم عزل والي المغرب عبيدة بن عبدالرحمن السلمي[3] عن ولايته سنة 110هـ/728م[4]. ولعل السبب في عزلهِ قيامه الذي بحبس وتغريم أصحاب الوالي بشر بن صفوان الكلبي[5] سبقه في الولاية[6]، وعندما علم

---

(1) مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت:421هـ/1030م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم أمامي، ط2، شروس (طهران: 2000م)، ج2، ص253.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص545؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص52.

(3) عبيدة بن عبدالرحمن السلمي: عبيدة بن عبدالرحمن بن حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص الذكواني السلمي، وهو ابن أخ أبو الأعور السلمي، من أهل دمشق ولي أذربيجان في خلافة عمر بن عبدالعزيز، ولاه الخليفة هشام بن عبدالملك أفريقية الأندلس سنة 110هـ/728م، وتوفي سنة 116هـ-734م. المقريزي: المقفى الكبير، تحقيق: محمد العيلاوي، ط2، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2006م)، ج4، ص316.

(4) خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة الشيباني البصري (ت:240هـ/854م): تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1976م)، ص359؛ ابن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله المصري (ت:257هـ/870م): فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة: 2004م)، ص244؛ السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري (ت1315هـ/1897م): الأستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب (لبنان: 1997م)، ص60.

(5) بشر بن صفوان الكلبي: بشر بن صفوان بن توبل بن بشر بن حنظلة الكلبي، ولي مصر من قبل يزيد بن عبدالملك سنة 101هـ/719م، ثم ولاه أمر أفريقية سنة 102هـ/720م، واستخلف أخاه حنظلة على مصر، بقي في أفريقية حتى صرفه الخليفة هشام بن عبدالملك سنة 105هـ/723م. الكندي، الولاة والقضاة، ص55.

(6) ابن عذاري، أبي العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت نحو: 695هـ/1295م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س كولان إ.ليفي بروفنسال، ط3، دار الثقافة (بيروت: 1983م)، ج1، ص50؛ السلاوي، الأستقصا، ص60.

الخليفة بذلك أصدر أمر بعزلهِ بعد ولايته لمدة أربع سنين وستة أشهر[1].

ومن الجدير بالذكر أن ولاة المغرب جمعت لهم ولاية المغرب والأندلس معاً، فعبيدة هذا عندما سلمه الخليفة الولاية سنة 110هـ/728م شملت صلاحيته النظر في أمور المغرب والأندلس[2] والذي طبق هو الآخر سياسة العزل على ولاة الأندلس، إذ أنه قام بعزل اربعة من ولاة الأندلس في المدة (110-113هـ/728-731م)[3].

وفي العصر العباسي الأول (132-232هـ/749-846م) وابتداء بالخليفة أبو العباس السفاح (132-136هـ/749-753م) الذي مارس سياسة العزل منذ توليه الخلافة، فقد صرف عمه داوّد بن علي[4]، عن ولاية الكوفة، وأعطاه ولايات لمدن أخرى وعين بدلاً عنه أخيه عيسى بن موسى[5]، ويكمن السبب الذي دفعه إلى عزله هو ما أتصف به من حدة وقسوة في التعامل[6].

وأثناء خلافة أبي جعفر المنصور (137-158هـ/754-774م) أَراد أن يعزل عيسى بن موسى عن ولاية العهد فألح عليه وتحيل بالرغبة والرهبة[7]، وأراد أن يضمن البيعة لابنه

---

(1) ابن الآبار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت:658هـ/1259م): الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، ط2، دار المعارف (القاهرة: 1985م)، ص66.

(2) السلاوي، الأستقصا، ص60.

(3) بعزاوي، علي بن صالح: الحياة السياسية في المغرب العربي حتى نهاية العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، (بغداد: 2003م)، ص102.

(4) داوّد بن علي: داوّد بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبد المطلب أبو سليمان الهاشمي، ولي الكوفة والمدينة للسفاح، توفي سنة 133هـ/750م وله من العمر (50)سنة. الذهبي، تذهيب، ج3، ص167.

(5) عيسى بن موسى: اسمه عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، كتب له الخليفة السفاح بولاية العهد بعد الخليفة المنصور، إلا أن الأخير بعد أن تمكن في السلطة عزله عن تلك الولاية وقدم ابنه المهدي عليه، توفي سنة 168هـ/784م في الكوفة. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج31، ص47.

(6) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص545.

(7) اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت:768هـ/1366م): مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعبّر من حوادث الزمان، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م)، ج1، ص237.

المهدي[1]، فأول ما بدأ به هو عزله عن ولاية الكوفة سنة 146هـ/763م[2]. ومن ثم بدأ يقلل من منزلته في المراسيم ويرسل له تهديدات مبطنة بالقتل[3]، حتى تمكن من أبعاده وتنحيته عن ولاية العهد سنة 147هـ/764م[4]، وقيل عوضه عن ذلك بعشرة آلاف درهم على أن يكون هو ولي العهد من بعد ابنه المهدي[5].

وفي خلافة هارون الرشيد (170-193هـ/786-808م) عزل والي مصر إسحاق بن سليمان[6]، وكان سبب عزله هو كشفه أمر خراج مصر فلم يرضَ بما كان يأخذه قبله من الأمراء فعمل على زيادة الضرائب على الفلاحين فسئمته الناس وكرهت ولايته عليهم، فخرج عليه جماعة وحاربوه، وعندما كتب إسحاق يعلم الخليفة هارون الرشيد بذلك صرفهُ عن أمرة مصر لعظم ما فعله في البلاد فعزل بعد سنة واحدة من توليه أمرة مصر سنة 187هـ/794م[7].

وفي العصر العباسي الثاني (232-334هـ/ 846-954م) وتحديداً في خلافة المعتمد على الله[8] (256 -279 هـ/ 869-892م) الذي عهد لابنه المفوض

---

[1] ابن الأثير، الكامل، ج5، ص149.

[2] الطبري، تاريخ الرسل، ج4، ص365.

[3] طلفاح، مضر عدنان: الأمير عيسى بن موسى العباسي ودوره في الدولة العباسية (132-160هأ/750-776م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ع1، مج8، (الأردن: 2014م)، ص237.

[4] الطبري، تاريخ الرسل، ج4، ص482؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص149؛ المكي، سمط النجوم، ج3، ص385.

[5] اليافعي، مرآة الجنان، ج1، ص237.

[6] إسحاق بن سليمان: إسحاق بن سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب أبو يعقوب الهاشمي، ولي لهارون الرشيد المدينة المنورة والبصرة ومصر والسند، ولي لمحمد الأمين حمص والرمينة. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت:463هـ/1070م): تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2002م)، ج7، ص340.

[7] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص87-88.

[8] المعتمد على الله: أحمد بن جعفر بن المتوكل بن المعتصم، ولد سنة 229هـ/843م بسامراء وكانت مدة خلافته ثلاث وعشرين سنة توفي في بغداد سنة 279هـ/892م. الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن=

إلى الله[1] بولاية العهد وللموفق[2] من بعدهِ، إلَّا أن الموفق مات في حياة أخيه، وطلب قبل وفاته من تعيّن ابنه المعتضد[3] لولاية العهد[4].

وبالفعل نفذ الخليفة المعتمد على الله ذلك وعزل المفوض عن تلك الولاية سنة 279هـ/892م وجعلها للمعتضد بالله (279-289هـ/892-901م)، وأحضر القواد والقضاة ووجهاء الناس ليشهدوا للمعتضد بالبيعة، كما وأسقط اسم المفوض من السكة والخطبة[5].

وفي خلافة المقتدر (295-320هـ/907-932م) سارع الخليفة بعزل وزيره الخاقاني[6] سنة 313هـ/925م بسبب ما أصيب به من مرض[7]. نتيجة خوفه من الخليفة المقتدر الذي وصلت إليه رقعة فيها عيوب الخاقاني وفساده وقلة تدبيره وضياع الأموال فعندما سمع بذلك

=عبدالرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت:764هـ/1362م): فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار صادر (بيروت: 1973م)، ج1، ص65.

[1] المفوض إلى الله: أبو الفضل جعفر بن المعتمد أحمد بن المتوكل العباسي، ولي العهد، إذ عهد إليه أبيه المعتمد من بعده ولقبه بالمفوض، ثم عزله بعد ذلك عن تلك الولاية، توفي سنة 280هـ/995م. ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبدالرزاق بن أحمد الشيباني (ت:723هـ/1323م): مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد كاظم، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد (إيران: 1995م)، ج6، ص435.

[2] الموفق: محمد بن جعفر بن المتوكل على الله، يكنى أبا أحمد، ولقبه الموفق بالله، عهد له الخليفة المعتضد بولاية العهد، الأ انه مات قبل أن يستلم الخلافة سنة 278هـ/891م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص493.

[3] المعتضد بالله: أبو العباس أحمد بن الموفق بالله الهاشمي، ولد سنة 242هـ/856م، ودخل دمشق لحرب ابن طولون واستخلف الحكم بعد عمه المعتمد على الله، وكان ذو حكمة وسياسة عظيمة، إذ أخمدت الفتن والثورات خلال مدة حكمه. الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط3، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1985م)، ج13، ص463-467.

[4] ابن العمراني، حمد بن علي بن محمد (ت:580هـ/1184م): الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، ط1، دار الآفاق العربية (القاهرة: 2001م)، ص138.

[5] ابن الأثير، الكامل، ج6، ص467.

[6] الخاقاني: محمد أبو علي الخاقاني محمد بن عبدالله بن يحيى بن خاقان، أحضره الخليفة المعتمد بعد وفاة أبيه وقلده مكانه، ووزر للخليفة المقتدر، وعزل بعد ذلك ونصب مكانه علي بن عيسى. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت:764هـ/1362م): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث (بيروت: 2000م)، ج4، ص7.

[7] ابن خلدون، العبر، ج3، ص466.

أشتد خوفه وضعف فمرض[1]، فضلاً عن عجزه من دفع رواتب الجند وأرزاقهم فكان نصيبه العزل من الوزارة[2]، بعد أن وزر لمدة سنة وستة أشهر[3]

[1] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص209-210.

[2] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص210؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص700.

[3] ابن الجوزي، المنتظم، ج13، ص249.

الفصل الأول: دوافع العزل السياسي

أولاً: زيادة السلطة والنفوذ.

ثانياً: المكائد والبطانة السيئة.

ثالثاً: المعاداة والتحريض.

رابعاً: التفرد وفرض الإرادة.

خامساً: التنافس على منصب الوزارة.

الفصل الأول

دوافع العزل السياسي

بعد أن كون الفاطميون دولة لهم في بلاد الغرب (296-362هـ/909-973م) التي استمرت ستة عقود في تلك البلاد، بدأت أنظارهم تتجه إلى المشرق وتحديداً مصر[1]، الذين سعوا في امتلاكها منذ بداية تكوين دولتهم في المغرب، نظراً لما تمتاز به من موقع استراتيجي مهم يقع في قلب العالم الإسلامي والذي قد يتيح لهم السيطرة على المراكز الإسلامية لا سيما بغداد عاصمة الخلافة العباسية[2]، وكما ويتيح لهم السيطرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومن ثم التدخل المباشر في التجارة الشرقية[3]. فضلاً عن طبيعة بلاد المغرب وتركيبتها التي لم تكن تصلح لأن تكون ميداناً وأرضاً خصبة تستمر فيها تلك الدولة[4].

وبالفعل نجح الفاطميون في مسعاهم المتمثل بتكون دولة في مصر، وكان قيامها يمثل انقلاب ديني وثقافي واجتماعي رافقهُ تحول في نظام الحكم في أول مرة في التاريخ الإسلامي تقوم دولة في مصر لا تدين حتى بالولاء الإسمي لبغداد[5].

---

(1) شعبان، محمد عبدالحي محمد: الدولة العباسية، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت: 1981م)، ص224.

(2) العبادي، أحمد مختار: في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية (بيروت: د. ت)، ص247.

(3) طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة الفاطمية في شمال أفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس (بيروت: 2007م)، ص176.

(4) الأعظمي، محمد حسن: عبقرية الفاطميين، دار مكتبة الحياة (بيروت:1960م)، ص82؛ دعكور، عرب: الدولة الفاطمية تاريخها السياسي والحضاري، ط1، دار المواسم (بيروت: 2004م)، ص70.

(5) سيد، أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 2007م)، ص139.

استمرت الدولة الفاطمية في مصر (358-567هـ/969-1171م) قرنين من الزمن وأصبح لها اسماً على مسرح الأحداث التاريخية، واتبعت الكثير من السياسات والأنظمة لقيادة الدولة وضبط أمورها والسيطرة على النظام السياسي فيها، وكانت إحدى السياسات المتبعة في إدارة نظامها السياسي والاستحواذ على السلطة هي سياسة العزل والأبعاد التي ما لبثت أن تكونت الدولة في مصر حتى أضحت هذهِ السياسة من إحدى ممارساتها هناك، بغض النظر سواء كان هذا العزل موجباً وضرورياً يتناسب مع المصلحة العامة للدولة أو أنه عزلاً كان يعبر عن قصر نظر الفاطميين وقلة إدراكهم السياسي، هذا ما سنبينه من خلال عرض دوافع هذا العزل وبمحاور عدة تتمثل بما يأتي:

أولاً: زيادة السلطة والنفوذ

حرص الخلفاء الفاطميون في المحافظة على سلطتهم الزمانية والمكانية في مصر، فاتبعوا شتى الطرق والوسائل للبقاء في سدة الحكم محاربين جميع من يحاول أن يقلل من مكانتهم، لذا لجأوا إلى أسلوب العزل من الوظائف لكل من يحاول أو يقوم بتوسعه نفوذه وسلطته.

وأول من استخدم سياسة العزل في هذا الجانب هو الخليفة الفاطمي المعز لدين الله[1] (341-365هـ/953-975م) حينما عزل قائده جوهر الصقلي[2] عن دواوين

---

[1] المعز لدين الله: أبو تميم معد الملقب المعز لدين الله بن المنصور بن القائم بن المهدي، ولد بالمهدية سنة 319هـ/931م بويع في حياة أبيه وجددت له البيعة بعد وفاته، تولى الخلافة سنة 341هـ-952م دبر الأمور وساسها على أفضل وجه، ترك بلاد المغرب وخرج إلى مصر سنة 362هـ/73م وتوفي فيها سنة 365هـ/975م. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الأربلي (ت:681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت: 1994م)، ج5، ص224-228؛ ابن تغزي بردي: مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز احمد ،دار الكتب المصرية (القاهرة : 2010م) ،ج1، ص268-271.

[2] جوهر الصقلي: أبو الحسن جوهر بن عبدالله المعروف بالكاتب، الرومي، كان أحد الموالين للمعز الفاطمي الذي جهزه لقيادة حملة إلى بلاد مصر لأخذها بعد موت كافور الأخشيدي وتمكن=

مصر وجباية أموالهم سنة 364هـ/974م[1]. وكان جوهر قد حظي عنده بمنزلة كبيرة وصلت إلى درجة الوزير[2]، وكان سبب عزله هو ارتفاع منزلته وتزايدها فقد زاد وجاهة وتعظيماً عند الناس حين توليه لأمور الدولة[3].

ويبدو أنَّ الخليفة المعز لم يكن محقاً في اتخاذ مثل هكذا سياسة مع قائده (جوهر) نظراً للجهود الكبيرة التي قدمها جوهر الصقلي عند قدومه مصر، و فتح المجال للخليفة للمعز في السيطرة عليها.

فلا يغيب عن البال ما بذله القائد جوهر من نشاط عندما أراد الخليفة المعز أن يستحوذ على مصر ويسيطر عليها مستغلاً موت أميرها كافور الأخشيدي[4]، واضطراب الأوضاع على جميع الأصعدة، إذ قام بإرسالهِ للقيام بهذا العمل سنة 358هـ/969م[5].

=من النجاح في هذهِ المهمة والسيطرة على مصر في شعبان سنة 358هـ/968م. توفي سنة 381هـ/991م .ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص375؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص425.

[1] النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت:733هـ/1332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز حكمت كشلي فواز، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2004م)، ج28، ص90؛ مقديش، محمود (ت:1228هـ/1831م): نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزاوي، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1989م)، ج1، ص357.

[2] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القريشي البصري الدمشقي (ت:774هـ/1372م): البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي (بيروت: 1988م)، ج11، ص264.

[3] اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص309.

[4] كافور الأخشيدي: كافور أبو المسك الخادم الحبشي، اشتراه أبو بكر محمد بن طغج الأخشيد من بعض الرؤساء المصريين، تقدم في المناصب لرجاحة عقله وسداد رأيه إلى أن أصبح من كبار القواد، ولما مات أستاذه أصبح من أتابك ولده أبي القاسم، توفي في مصر سنة 356هـ/966م بعدما استقيل بحكم مصر مدة سنتان وأربعة أشهر. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج24، ص31.

[5] القضاعي ،محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي (ت:454هـ /1062م): تاريخ القضاعي عيون المعارف وفنون اخبار الخلائق، تحقيق: جميل عبد الله محمد المصري، جامعة ام القرى (مكة=

وقد نجح في السيطرة على البلاد من دون معارك تذكر[1].

ومن جهة أخرى كتاب الأمان، الذي منحه القائد جوهر لأهل مصر الذي بين فيه سبب وجود الجيوش لخدمتهم، كما وضمن لهم أمان أنفسهم وأولادهم وأموالهم، وبهذا قلل من انبعاث الغضب عند المصريين[2]

وقد أثبت هذا الكتاب براعة القائد الفاطمي البالغة في الدعاية[3]، فضلاً عن قيامه بإعلان الخطبة للخليفة الفاطمي المعز[4] التي تعد خطوة جريئة تصرح بقيام دولة جديدة في تلك البلاد.

=المكرمة :1995م)،ص 564؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص280؛ محاميد، حاتم محمد: التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، مطبعة أسيل (القدس: 2001م)، ص9 ؛المناوي، محمد حمدي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف(القاهرة: 1119م)،ص35 ؛ ماجد، عبد المنعم: ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر،ط4،دار الفكر العربي(القاهرة:1994م)،ص97 ؛ سالم، عبد العزيز وسحر عبد العزيز سالم : دراسات تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي، مؤسسة الشباب الجامعة(الاسكندرية:2002م)،ج1،ص169؛ الصلابي: الدولة الفاطمية،ط1،مؤسسة اقرا(القاهرة: 2006م)،ص68 ؛ سرور، محمد جمال الدين: الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي(القاهرة: 1995م)،ص64 ؛هالم ،هاينز :الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، تعريب: سيف الدين القصير، ط1 ،دار المدى(دمشق :1999م)،ص57 ؛ محاسنة، محمد حسين :تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي ،ط1، دار الاوائل(دمشق :2001م)،ص83

[1] الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت:458هـ/1065م): تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس برس (بيروت: 1990م)، ص 130؛ الدواداري، أبو بكر عبدالله بن ايبك (ت:736هـ/1335م): كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المعهد الالماني للآثار (القاهرة: 1961م)، ج6، ص121.

[2] ابن حماد، أبو عبدالله محمد بن علي (ت:626هـ/1228م): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق: التهامي نقرة وعبدالحليم عويس، دار الصحوة (القاهرة: 1980م)، ص855.

[3] سيد، الدولة الفاطمية، ص75.

[4] ابن القلانسي، أبو يعلي حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي (ت:555هـ/1160م): ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، ط1، دار حسان (دمشق: 1983م)، ص8؛ ابن الجوزي، المنتظم،=

لم تقف إمكانية جوهر عند هذا الحد بل شرع في تأسيس مدينة القاهرة، لتكون مدينة جديدة للفاطميين[1]. وقد أشار أحد الباحثين[2] أن إسراع القائد جوهر في اتخاذ مدينة للفاطميين منذ بداية وصوله مصر على وجه السرعة راجع إلى تفاقم نفوذ القرامطة[3] وخطرهم، الذين انتشرت دعوتهم في معظم أنحاء الجزيرة، فأراد بإنشائها أن تكون مقراً وقاعدة لهم.

إنَّ سياسة القائد جوهر الصقلي لم تقتصر على الصعيد الداخلي، وإنما أخذ يتطلع إلى بسط نفوذ الفاطميين خارج حدود مصر، فقد سير جيشاً كبيراً كلف بقيادته القائد جعفر بن فلاح[4] سنة 359هـ/969، والهدف من هذهِ الحملة كان السيطرة على بلاد الشام وضمها إلى نفوذهم وجعلها تحت سيطرتهم[5].

=ج14، ص197؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص221؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج26، ص43.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص280؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص139؛ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس أبو حفص زيد الدين (ت:749هـ/1348م): تتمة المختصر في اخبار البشر المعروف بتاريخ ابن الوردي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1996م)، ج1، ص285؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص302.

(2) عنان، محمد عبدالله: الحاكم بأمر الله وسرار الدعوة الفاطمية، ط3، مكتبة الخانجي (القاهرة: 1983م)، ص32.

(3) القرامطة: وهي إحدى الفرق الباطنية سميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها حمدان بن قرمط، الذي لقب بذلك لقرمطة في خطه أو خطوه وأول ما ظهر أمره كان في سواد الكوفة. البغدادي، عبدالقادر بن طاهر (ت:429هـ/1037م): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الآفاق الجديدة (بيروت: 1982م)، ص266-267.

(4) جعفر بن فلاح: وهو أول أمير وليَّ إمارة دمشق للفاطميين، حيث أعطاه الخليفة المعز تلك الولاية بعد أن خرج مع القائد جوهر وفتح مصر، وبعدها استطاع من السيطرة على دمشق بعد أن قاتل أهلها، قتل سنة 360هـ/970م، على يد الحسن بن أحمد القرمطي. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج72، ص143.

(5) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص130؛ ابن القلانسي، ذيل، ص8؛ ابن ظافر، جمال الدين علي بن ابي منصور الازدي (ت:613هـ/1216) :اخبار الدول المنقطعة، تعقيب :اندريه فريه ،مطبوعات=

وبذلك فيمكن أن نعد المدة التي حكم فيها القائد جوهر (358-362هـ/969-973م) نيابة عن الخليفة المعز من أهم محطات الدولة الفاطمية في مصر، فقد هيأ جوهر أرضية صالحة من خلال ما قام به من اجراءات سياسية وإدارية ومذهبية مهدت لمجيء الخليفة المعز[1].

وفي ضوء ما ذكرنا يمكن القول أن قرار الخليفة المعز بعزل قائده جوهر لم يكن بمحله، نظراً للجهود الكبيرة التي قدمها جوهر، والتي مهدت قيام الدولة الفاطمية من جهة، والعقلية الفذة والوعي العميق الذي كان يمتلكه جوهر من جهة أخرى، إذ إن جميع ما قام به من اجراءات كانت تدل على السياسة الحسنة والإدارة الحكيمة التي كان يتمتع بها والتي كان بالإمكان استمرارية الاستفادة منه بدلاً من إقرار عزله، فضلاً عن السبب الذي اتخذه الخليفة المعز لعزلهِ والمتمثل بزيادة نفوذ جوهر وسمو مكانته، لا سيما وأن هذهِ المكانة التي توصل إليها كانت تصب لصالح الدولة الفاطمية.

وبعد موت الخليفة الفاطمي العزيز[2] سنة 386هـ/996م تولى الخلافة من بعدهِ ابنه الحاكم بأمر الله[3] (386-411هـ/996-1021م)، وكان يبلغ من العمر أحدى

=المعهد العلمي للأثار الشرقية(القاهرة :1972م)،ص24 ؛ابن حماد، أخبار الملوك، ص84؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص285؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص302؛ القرشي ،ادريس عماد الدين (ت :872هـ/1467م): عيون الاخبار وفنون الاخبار في فضائل الائمة الاطهار، السبع السادس، تحقيق: مصطفى غالب ،دار الاندلس(بيروت :1984)،ص165

[1] طقوش، تاريخ الفاطميين، ص195.

[2] العزيز: أبو منصور نزار بن المعز بن إسماعيل الملقب (العزيز بالله)، أحد الخلفاء الفاطميين، ولد سنة 344هـ/955م، وتولى الخلافة الفاطمية سنة 365هـ/975م، وفتحت له حلب وحماة وحمص وخطب له باليمن والشام ومدائن المغرب، توفي سنة 386هـ/996م في مدينة بلبيس أثر مرض القولنج. الذهبي، سير أعلام، ج11، ص434.

[3] الحاكم بأمر الله: أبو علي منصور بن العزيز بن المعز الملقب (الحاكم بأمر الله)، أحد الخلفاء الفاطميين في مصر، ولد سنة 375هـ/985م، واستلم الخلافة بعد وفاة أبيه العزيز، وكانت سيرته من أعجب السير إذ أنه كان متقلب المزاج يخترع كل وقت أحكاماً ويحمل الناس على العمل بها، تمكن من الانتصار على ثورة أبي ركوة في برقة، واستمر في الخلافة إلى سنة وفاته 411هـ/1020م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج1، ص231.

عشر سنة[1]. فاستغل الحسن بن عمار[2] صغر سن الخليفة فاستولى على أمور الدولة[3].

وكان ابن عمار شيخ الكتاميين[4] وسيدهم لذا فكان من الطبيعي أن يزيد نفوذ كتامة في مناصب الدولة، كما وأخذ يستولي على مفاصل الدولة فبسط يده فيها وتسلم مهاماً اخرى حتى تلقب بلقب أمين الدولة[5].

وأشار ابن القلانسي[6] بأنه أول من تلقب بهذا اللقب في الدولة الفاطمية بمصر، ولعل وجود كلمة (دولة) في لقبه هي دليل امتلاكه سلطة الدولة الزمنية دون سلطتها الدينية التي بقيت بيد الخليفة الحاكم باعتباره إمام الفاطميين[7].

وأخذ الحسن بن عمار يشارك الخليفة الحاكم في سيادته واختصاصاته فنقش طرازاً باسمهِ على الملابس الرسمية التي كانت تعطى لرجال الدولة، فضلاً عن تدخله

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477؛ حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني العثماني (ت:1076هـ/1665م): سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنوط، مكتبة إرسيكا (استنابول: 2010م)، ج3، ص353؛ شادي، تيسير محمد محمد: الفساد في الدولة الفاطمية، مؤسسة الشباب الجامعة (الاسكندرية: 2015م)، ص185.

(2) الحسن بن عمار: الحسن بن عمار بن علي بن أبي الحسين أمين الدولة أبو محمد الكلبي، أحد شيوخ قبيلة كتامة، كان أبيه يعمل عند الخليفة القائم الفاطمي، وحقق ابن عمار نجاحات عدة حيث تمكن من فتح قلعة رمطة واستولى على جميع ما فيها، كما وحارب مع الخليفة المعز خطر أبي خرز الزناتي، واستحفل ابن عمار في الدولة الفاطمية أثناء خلافة الحاكم مما أدى به الأمر إلى عزله وقتله فيما بعد سنة 390هـ/990م. المقريزي، المقفى، ج3، ص243-247.

(3) ابن القلانسي، ذيل، ص76؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477.

(4) الكتاميين: نسبة إلى قبيلة كتامة، وهي إحدى بطون البربر من البرانس وقيل أنهم ليسوا من قبائل البربر وإنما يعود نسبهم إلى القبائل العربية وتحديداً إلى حمير، خلفهم أفريقس الذي ينسب إليه أفريقية. القلقشندي، نهاية الأرب، ص405.

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص75؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477.

(6) ذيل، ص75.

(7) طقوش، تاريخ الفاطميين، ص261.

الصريح في تعيين الموظفين وعزلهم[1].

ونستنتج مما تقدم هذا ضعف أمر الخليفة الحاكم وضعف موقفه السياسي والإداري والاجتماعي من جانب، وزيادة نفوذ الحسن بن عمار ومنافسته للخليفة الحاكم من جانب آخر.

ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل إن زيادة نفوذ زعيم الكتاميين صاحب تزايداً طردياً لقبيلة الكتامة، فانبسطت يد كتامة على البلاد وكثر وجود الكتاميين في وظائف الدولة، كما وزاد طغيانهم أيضاً، فأخذوا يمدون يدهم إلى أموال الناس وحريمهم، وأخذوا يتمادون في أفعالهم حتى وصل بهم الأمر أن يقترحوا على زعيمهم بقتل الخليفة الحاكم[2]، لذا سارع مدبر الدولة برجوان[3] لإنقاذ الموقف والحد من نفوذهم[4]، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع وقيام الخلافات وحدوث فتنة في مصر انتهت بعزل ابن عمار من منصب الوساطة[5]، وإحلال برجوان بدلاً منه[6].

وهنا تظهر لدينا مسألتان يتحتم علينا مناقشتها، الأولى: هي قضية عزل ابن عمار، هل كانت بسبب دوافع سياسية متمثلة بمنافسته للخليفة الحاكم وسيطرته على أمور الدولة؟ أم إنَّ عزله كان لأسبابٍ اجتماعية متمثلة بزيادة نفوذ الكتاميين على المشارقة؟.

---

(1) ابن القلانسي، ذيل، ص76؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص71؛ طقوش، تاريخ الفاطميين، ص261.

(2) ابن القلانسي، ذيل، ص76؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص71.

(3) برجوان: أبو الفتوح برجوان الأستاذ، وهو أحد خدام الخليفة العزيز الفاطمي، ومدبر دولته، تولى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله النظر في شؤون مصر وبلاد الشام والحجاز والمغرب، توفي سنة 390هـ،/999م على يد ريدان الصقلبي صاحب المظلة وبأمر الخليفة الحاكم. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص270.

(4) ابن القلانسي، ذيل، ص76؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477.

(5) الوساطة: ويعرفها القلقشندي بأنها: القيام بوظيفة الوزارة ممن لم يؤهل الإطلاق اسم الوزارة عليه. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت: 1987م)، ج5، ص425.

(6) محاميد، تطورات، ص6.

يبدو أنَّ مسألة عزله كانت لأسباب سياسية متمثلة بحصر سلطة الخليفة الحاكم وسيطرة الكتاميين على مفاصل الدولة ولم تكن لأسبابٍ اجتماعية، وذلك لأن وجود المغاربة لا سيما كتامة لم يكن بالشيء الجديد على الدولة الفاطمية، والولاء القديم لهذهِ القبيلة منذ قدومهم لبلاد مصر فضلاً عن وجودهم الفعلي في وظائف الدولة[1].

أمّا المسألة الثانية: فهي تدخل برجوان الفعلي وخوضه الكثير من الصراعات في سبيل القضاء على نفوذ ابن عمار وعزله، هل كان بسبب ما يحمله من ولاء للخليفة؟ أم تدخله كان يحمل مآرب أخرى؟.

في الحقيقة أن ما أبداه برجوان من جهود للتخلص من الكتاميين عن طريق عزل كبيرهم الحسن بن عمار، لم يكن من باب إخلاصه وولاءه للخليفة الحاكم، وإنما كان سببه الحفاظ على مصالحة الشخصية إذ خشي أن يقوم ابن عمار بعزلهِ أو قتلهِ بعد أن يتخلص من الخليفة، لا سيما وإن سلطة الخليفة لم تكن تحمل إلا الاسم فقط.

ولكي نبرهن أنَّ ما قام به برجوان كان تحقيقاً لمصالحه الشخصية بعيداً عن إخلاصه للخليفة الحاكم أو الدولة الفاطمية، هو ما قام به عند تسلمه منصب الوساطة بدلاً من ابن عمار سنة 387هـ/997م[2]، فقد أخذ يتمادى في تصرفاتهِ ويتجاوز على سلطة الخليفة من خلال تقليص سلطة الخليفة الحاكم والإساءة إليه والاستبداد بالسلطة والنظر في أمور الدولة، لكن هذا الأمر لم يستمر فقد انتبه الخليفة الحاكم لفسادهِ وتحكمه بالأمور مما أدى به الأمر إلى أن يصدر أمر بقتلهِ سنة 390هـ/999م لكي يتخلص من سلطتهِ ونفوذهِ[3].

---

(1) للمزيد ينظر: لقبال، موسى: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر: 1979م).

(2) ابن الصيرفي، أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان (ت: 542هـ/1129م): الإشارة لمن نال الوزارة، تحقيق: عبدالله مخلص، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية(القاهرة: 1924م)، ص27.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: محمد حلمي أحمد، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة إحياء التراث الإسلامي (القاهرة: 1996م)، ج2، ص26.

وخشية من طموحات الولاة السياسية بادر الخليفة المستنصر بالله[1] (427-487هـ/1036-1094م) إلى عزل متولي إدارة دمشق[2] حيدرة بن حسين بن مفلح[3]، الذي عزل أثر وشاية من الوزير أبي البركات الحسين الجرجرائي[4] نتيجة استبداده بأمور الدولة من دون إذن الخليفة سنة 441هـ/1049م[5].

ويبدو أن الباحث قد وقع في الخلط ما بين عزل والي دمشق وعزل الوزير أبي البركات الجرجرائي، الذي عزل سنة 441هـ/1049م نتيجة استبداده بأمور الدولة[6]، فضلاً عن أسباب أخرى[7].

---

(1) المستنصر بالله: أبو تميم معد بن الظاهر لإعزاز دين الله، لُقب (المستنصر بالله) بويع بالخلافة بعد موت والده سنة 427هـ/1035م وهو في السابعة من عمره، خطب له في بغداد سنة 450هـ/1058م ولمدة سنة واحدة، بعد قطع الخطبة للخليفة العباس القائم، وشهدت مدة خلافته غلاء عظيم لم يعهد مثله، استمر في الحكم ستين سنة حتى وفاته 487هـ/1094م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص229-230.

(2) دمشق: وهي إحدى مدن الشام وأعظمها تشتهر بكثرة أنهارها وعماراتها، افتتحت في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ سنة 14هـ/635م على يد عبيدة الجراح وخالد بن الوليد. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت:292هـ/904م): البلدان، دار الكتب العلمية (بيروت: 2001م)، ص163.

(3) حيدرة بن حسين بن مفلح: حيدرة بن حسين بن مفلح الأمير المؤيد مصطفى الملك معز الدولة ذو الرئاستين ابن الأمير عضب الدولة، ولاه الخليفة المستنصر أمرة دمشق سنة 441هـ/1049م واستمر فيها إلى أن صرف سنة 450هـ/1058م، توفي سنة 455هـ/1063م. المقريزي، المقفى، ج3، ص402.

(4) أبي البركات الحسين الجرجرائي: هو ابن عماد الدولة محمد أخ الوزير أبي القاسم الجرجائي، استلم منصب الوزارة سنة 440هـ/1048م، واستمر فيها سنة واحدة إذ عزل سنة 441هـ/1049م، ثم نفي بعدها إلى الشام ثم عاد وتصرفت به الأحوال إلى أن صار إلى دمشق فلما ملكها الأتراك عاد، توفي في قيسارية. ابن الصرفي، الإشارة، ص39-40.

(5) مشعان، محمود شاكر: سياسة الفاطميين في عزل رجال الدولة (358-567هـ/969-1171م) دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع4،(بابل: 2019م)، ص1397.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص210.

(7) سوف ترد أخبار في ص87

ولكي نؤكد صحة ما ذكرناه نبين ما جاء به ابن القلانسي[1] الذي ذكر بأنَّ حيدرة بن الحسين بن مفلح قد استمر في ولاية دمشق إلى سنة 448هـ/1056م، كما ذكر بأنه اتصف بحسن السيرة وإدارة الأمور الاجتماعية والعسكرية بأحسن صورة فارتضى الناس ولايته وحمدوه.

ويؤيد ذلك ابن تغردي بردي[2] استمراره في الحكم ذاكراً أن مدة ولايته على دمشق استمرت تسع سنوات.

وفي خلافة الحافظ لدين الله[3] (524-544هـ/1130-1149م) عهد لأبنه الكبير سليمان[4] سنة 528هـ/1133م بالخلافة من بعدهِ إلا أنه مات بعد ذلك بشهرين فعهد لابنه الآخر حيدرة[5] بذلك[6].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مسألة الوصاية بولاية العهد أي وراثة الابن أبيه في منصب الخلافة كانت إحدى المسائل المهمة لدى الفاطميين، وكانت ولاية العهد عندهم لا تقتصر على استخلاف الابن الأكبر فقط وإنما يستطيع الإمام أن يعين ويعزل ما يشاء من أولاده[7]، بشرط أن ينص عليه بذلك وفائدة النص عندهم انتقال

---

(1) ذيل، ص140.

(2) النجوم الزاهرة، ج5، ص45.

(3) الحافظ لدين الله: عبدالمجيد محمد أبو الميمون ابن أبي القاسم الملقب (الحافظ لدين الله) أحد الخلفاء الفاطميين، بويع بالخلافة بعد مقتل ابن عمه الآمر حتى يظهر أمر الحمل، واستبد عليه وزيره أحمد بن الأفضل وسيطر على كل أمور الدولة حتى وصل به الأمر إلى سجنه، الا ان الخليفة الحافظ دبر له وقتله وأخرجوا أجناد الخليفة من السجن وبايعوه ثانياً، توفي سنة 543هـ/1148م. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج1، ص85-86.

(4) لم اجد له ترجمه، بحدود علم الباحثة

(5) حيدرة: حيدرة بن الحافظ لدين الله، عهد إليه أبيه بالخلافة من بعده لكنه عزل بعد ذلك أثر استياء أخيه الحسن والخلاف الذي حصل بينهما. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص149-150.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص149.

(7) ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة: 1953م)، ج1، 56.

الإمامة منه إلى أولاده من بعدهِ لأنَّ النص لا يرجع قهقري[1]. وبحسب هذا الكلام فأنَّ أولاد الابن الأكبر للخليفة الحافظ هم أحق بالخلافة.

لذلك فإنَّ التوارث بالخلافة عند الفاطميين تتم عن طريق النص بالدلالة الصريحة من قبل الإمام على من سيخلفه، والنص عندهم مبدأ جوهري يوضح لنا الطريقة التي اتبعتها الدولة الفاطمية وعالجت بها مسألة تعاقب أئمتها[2]، وهم بذلك يتفقون مع الإمامية[3] في تلك النقطة[4].

وبعد أن عرفنا أنَّ الفاطميين اعتمدوا على مبدأ النص، والنص عندهم لا يرجع إلى الوراء، اذاً فلما عهد الخليفة الحافظ بعد وفاة أكبر ابناءه إلى الابن الآخر حيدرة، فمن المفترض وبحسب العقيدة الإسماعيلية أن تكون الإمامة في عقاب ابنه الأكبر (المتوفى)؟.

إنَّ جميع ما عثرنا عليه في المصادر التاريخية أنها تكتفي بذكر وفاته بعد مدة قصيرة من وصاية العهد به، وتذكر وصاية الخليفة الحافظ إلى أخيه من بعده (حيدرة)، لكن ربما أنه لم يكن متزوج أو ليس له أولاد يعقبونه في الخلافة، مما دفع الخليفة أن يعهد إلى أخيه من بعدهِ، فلو كان لديه أولاد لطالبوا بحقهم باعتبارهم هم أصحاب الحق في الخلافة حسب العقيدة الإسماعيلية.

---

(1) الشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبدالكريم بكر أحمد (ت:548هـ/1975م): الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط2، دار المعرفة (بيروت: 1968م)، ج1، ص191.

(2) ماجد، نظم الفاطميين، ج1، ص56.

(3) الإمامية: وهم القائلون بإمامة علي عليه السلام بعد النبي محمد ﷺ نصاً وتعييناً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين. الشهرستاني، الملل، ج1، ص164.

(4) فرحان، رسل حسين: المد والانحسار الفاطمي في المغرب العربي (280-435هـ/893-1043م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، (بغداد: 2020م)، ص24.

وبإعلان حيدرة ولياً للعهد بدأت شرارة الخلاف بين الأخوة، إذ غضب الحسن بن الحافظ[1] الابن الثالث للخليفة الحافظ لتلك الولاية لأنه كان يطمع بالحصول عليها بسبب ما كان يمتلكه من كثرة الأموال والحاشية والمواكب[2]، وأخذ يتمادى بأفعاله حتى كثر فساده[3]، مما دفع الخليفة الحافظ أن يستوزره[4]، ويعدل عن ولاية العهد بعزل حيدرة منها وجعلها له حتى يتلافى أمره وأملاً أن ينصلح حاله، إلا أنَّ هذا الأمر لم يزده إلا شراً وغروراً[5]، إذ كان طول مدته (ثلاث سنوات) يظلم ويفتك في الناس حتى قيل أنه قتل في ليلة واحدة أربعين أميراً[6]، فقويت شوكته وزاد العداء بينه وبين الأمراء والأجناد[7].

ولم يقف نفوذه إلى هذا الحد، بل وصل به الحال أن يضيق على أبيه فلم يبقَ للخليفة الحافظ معه أي رأي[8]، مما دفع الأمراء والأجناد إلى خلع الخليفة الحافظ من الخلافة وخلع ابنه من ولاية العهد وعزله عن ذلك، وعندما علم الحسن بذلك لجأ إلى

---

(1) الحسن بن الحافظ: الحسن بن الحافظ لدين الله الفاطمي، استوزره أبوه وجعله ولي العهد، فظلم وسفك الدماء، وقتل أعوان أبي علي الوزير الذي سبقه حتى قيل أنه قتل في ليلة واحدة أربعين أميراً فخافه أبوه، حتى دفع إليه من يسقيه السم فمات سنة 529هـ/1134م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج1، ص132.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص149.

(3) ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب بن راغب (ت:677هـ/1278م): المنتقى من أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية (القاهرة: 1981م)، ج2، ص119؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص150.

(4) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص121؛ أبو الفداء، المختصر، ج3، ص6؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص195.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص119؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص150.

(6) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص119؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص150؛ ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكبري (ت:1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير (دمشق، بيروت: 1986م)، ج6، ص148.

(7) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص195؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص150.

(8) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص120؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص195.

والده خوفاً فقبض عليه الخليفة الحافظ وبعث إلى الأمراء يخبرهم بذلك، ثم دسَّ له السم فمات سنة 529هـ/1134م[1].

وفي نهاية الكلام عن موضوع العزل الذي حدث في خلافة الحافظ يمكن القول أنَّ اتساع نفوذ الحسن بن الحافظ وكثرة سطوته أدت إلى حدوث مسألتين، الأولى: عزل أخيه حيدرة عن ولاية العهد وأخذها بالقهر والغلبة، والثانية: تتمثل بمحاولة عزلِهِ عن تلك الولاية بسبب ما أبداه من بطش وفساد بسبب زيادة سلطته، مما دفع الأمراء إلى محاولة عزلِهِ للتخلص من نفوذِهِ.

ثانياً: المكائد والبطانة السيئة

لم تخلُ الدولة الفاطمية من المؤامرات والمكائد السياسية بل شهدت أحداثاً كغيرها من الدول، عبرت عن البطانة السيئة التي يضمرها أفراد هذهِ الدولة المتمثلة بالحيلة والخديعة والمكر، اذ أخذ بعضهم يحيك الدسائس للإيقاع بالطرف الآخر والتخلص منه، فعملت الدولة الفاطمية على معالجة هذهِ المواقف من خلال إصدار عقوبات كانت من بينها عقوبة العزل التي عُدت أجراء تأديبي على كل من مارس سلوك خبيث أو أُتهم بفعل كهذا.

وبعد أن استقر الفاطميون في مصر حالوا السيطرة على البلدان والأقاليم المحيطة بها، بغية فرض النفوذ الفاطمي فيها، وحاربوا كل من يحاول تحجيم سلطتهم، وهذا ما حدث في عصر الخليفة الفاطمي العزيز (365-386هـ/975-996م)، إذ واجه الفاطميون الخطر المحدق ببلاد الشام المتمثل بأفتكين التركي[2]، الذي خرج من بغداد

---

(1) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص121.

(2) أفتكين التركي: ويسمى بعض الأحيان هفتكين، وهو تركي الأصل كان أحد أمراء سبكتين في العراق تمكن من السيطرة على دمشق بمساعدة أهلها، وخطب للخلافة العباسية فيها وألغى ذكر الفاطميين هناك، لكنه تحول فيما بعد إلى جانب الخلافة الفاطمية، تمكن من تبوأ مناصب كبرى دفعت الوزير يعقوب بن كلس إلى سمهِ سنة 371هـ/981م نتيجة ما توصل إليه من مكانة. الذهبي، سير أعلام، ج12، ص323.

وسكن الشام وتمكن من السيطرة على دمشق بمعية أهلها، كما وأعاد الدعوة العباسية فيها، ولم يكتفِ بذلك بل توجه إلى صيدا[1]، وحارب الفاطميين هناك، فقدم لمحاربته جوهر الصقلي الذي كانت انتصاراته تتراوح بين مد وجزر معه، إذ تمكن في الأول من محاصرة أفتكين لمدة سبعة أشهر، لكن الأخير استطاع بعد خروج جوهر من المنطقة الالتفاف عليه ومحاصرته فعاجل الخليفة العزيز لإنقاذ جوهر والموقف الفاطمي، إذ جاء بنفسه مع قوة تقدر بسبعين ألف جندي وتمكنوا من الانتصار على أفتكين وأسره إلى مصر[2].

والذي يتبادر إلى ذهن القارئ هو الإجراء الذي اتخذه الخليفة العزيز لمعاقبة عدو الدولة أفتكين، لكن ما حصل هو غريب من نوعه إذ إن الخليفة العزيز لم يقم بإصدار أي عقوبة وأن ما فعله بالعكس من ذلك تماماً.

وأول ما قام به هو جعل أفتكين حاجباً[3] له[4]، ورقى من رتبهِ[5]، وجعله من أكبر قواده[6]، فأكرمه غاية الإكرام وأرجع إليه جميع أمواله التي صودرت ولم ينقص منها شيئاً، كما وأقطعه اقطاعات جزيلة حتى أصبح مكرماً معظمـاً عند الخليفة[7]، فـأزداد

---

(1) صيدا: احدى مدن الشام ،وهي مدينة تقع على شاطئ البحر المتوسط يكثر فيها زراعة قصب السكر، ويوجد بها قلعة حجرية محكمة ولها ثلاث أبواب، تكثر فيها الحدائق والأشجار. ناصر خسرو، أبو معين الدين ناصر خسرو الحكيم القبادياني المروزي (ت:481هـ/1088م): سفر نامة، تحقيق: يحيى الخشاب، ط1، دار الكتاب الجديد (بيروت: 1983م)، ص50.

(2) الذهبي: العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية (بيروت: 1985م)، ج2، ص130؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج4، ص371.

(3) الحاجب: وهو الشخص الذي يتولى حفظ باب الخليفة ويستأذنه لدخول الناس عليه. القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص296.

(4) ابن القلانسي، ذيل، ص33.

(5) ابن خلدون، العبر، ج4، ص67.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص142.

(7) ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص319.

غروراً وتكبراً على الوزير يعقوب بن كلس[1]، وترك الرجوع إليه في امور الدولة، مما أدى إلى حدوث عداوة بينهما[2].

ونتيجة لما توصل إليه أفتكين من مكانة كبيرة جعلت الوزير ابن كلس يخشى أمره فدبر له مكيدة انتهت بقتلهِ عن طريق سقايته بالسم بغية التخلص منه[3]، فحزن الخليفة حزناً شديداً وقام بعزل يعقوب بن كلس سنة371هـ/991م وحبسه وفرض عليه غرامة مالية قدرها خمسمائة ألف دينار[4]، لكنه أرجعه فيما بعد إلى منصب الوزارة لأنَّ أمور الدولة تعطلت عند عزله[5].

والسؤال الذي يطرح نفسه ما الذي جعل الخليفة العزيز يقوم بتكريم عدو الدولة أفتكين ويحيطه بعناية خاصة؟ فهل كان هذا الأمر يستوجب عزل الوزير يعقوب بن كلس لأنه قام بقتله؟

يبدو إن الخليفة العزيز رغب أن يكون شخصاً مثل أفتكين ضمن رجال دولته، نظراً لما كان يتمتع به من شجاعة وقوة، ودليل ذلك هو ما ذكره صاحب كتاب البداية

---

(1) يعقوب بن كلس: اسمه يعقوب بن كلس بن يوسف بن إبراهيم بن هارون بن داوّد بن كلس، بغدادي الأصل يهودي، يتصف بالفطنة والدهاء سافر إلى الرملة وصار بها وكيلاً، فكسر أموال التجار فهرب إلى مصر، ثم اتصل بخدمة كافور الأخشيدي، وأسلم، ثم هرب بعدها إلى المغرب واتصل في خدمة الخليفة المعز وعظم شأنه فتقدم معهم إلى مصر، واستلم منصب الوزارة سنة 365هـ/975م، توفي سنة 380هـ/995م. الذهبي، سير أعلام، ج8، ص486.

(2) ابن القلانسي، ذيل، ص37؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص337.

(3) ابن القلانسي، ذيل، ص37؛ ابن ظافر، تاريخ الدول، ص32 ؛ابن الأثير، الكامل، ج7، ص337؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص189؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص319؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص67.

(4) ابن القلانسي، ذيل، ص37؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص319؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص67.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص337؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص319؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص67.

والنهاية[1]، "ولما توجهوا رأى العزيز من شجاعة الفتكين ما بهره، فأرسل إليه يعرض عليه أن أطاعه ورجع إليه يجعله مقدم عساكره وأن يحسن إليه عناية الإحسان".

وهذا هو التفسير الوحيد الذي عثرنا عليه الذي يفسر موقف الخليفة مع أفتكين، فلو قلنا أن الخليفة العزيز أكرمه لأنه كان يخشى من قوتهِ أو أنه أراد أن يؤمّن أحد الحركات المناوئة لحكمه لأخطئنا، وذلك لأنَّ الخليفة العزيز هو من كان يسيطر على الموقف وأفتكين كان أسيراً عنده، أي ضعيف الحيلة ليس بمقدرته فعل شيء ضد الخليفة أو الدولة.

وأمّا ما يخص اجراءه مع وزيره يعقوب بن كلس المتمثل بالعزل والإبعاد من الوظيفة، فضلاً عن الحبس والغرامة المالية، فيبدو أنه جاء من باب العقاب والقصاص نتيجة قيامه بمؤامرة انتهت بقتل أحد أفراد الدولة. كذلك عزل الخليفة العزيز واليه على دمشق منير الخادم[2] (378-379هـ/988-989م) الذي أُتهم بمراسلة الخليفة العباسي الطائع[3] (363-381هـ/973 -991م) ببغداد[4]، وصاحب حلب[5]

---

[1] ابن كثير، ج11، ص139.

[2] منير الخادم: غلام الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس، صقلبي الأصل وليَّ دمشق من قبل الفاطميين سنة 378هـ/988م قبض عليه أحد رجال العرب واسمه هندي بعد ما أتهم بالمراسلة فأخذه وحمله إلى منجوتكين التركي، وبعد التشهير به عفى عنه الخليفة العزيز بعد ذلك. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج60، ص382.

[3] الطائع: عبدالكريم بن الفضل بن جعفر بن أحمد بن أمير المؤمنين الملقب(الطائع لله)، ابن المطيع المقتدر، تولى الخلافة العباسية سنة 363هـ/973م استمرت خلافته إلى سنة 381هـ/991م، حيث قبض عليه من قبل بهاء الدولة بن عضد الدولة بإشارة الأمراء ومعونتهم وسملوا عينه، توفي سنة 393هـ/1002م. الصفدي: نكت الهميان في نكت العميان، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2007م)، ص178-179.

[4] ابن القلانسي، ذيل، ص68؛ الدواداري، كنز الدرر، ص232.

[5] حلب: مدينة عظيمة كثيرة الخيرات تقع في واطئة من الأرض وتحاط بسور من الحجر الأسود وهي إحدى مدن الشام سميت بذلك الاسم لأنَّ الخليل إبراهيم عليه السلام كان يحلب غنمه بها ويتصدق بلبنها=

سعد الدولة الحمداني[1]، وبتدبير من ابن أبي العود الصغير[2] الذي كان شديد المعاندة مع منير الخادم، إذ كان يرفع إلى الخليفة العزيز بذلك حتى كثرت سعايته لديه بأنَّ منير الخادم قد غدر بالخليفة الفاطمي بمراسلتهِ هذهِ[3].

وللتخلص من والي دمشق جهز الخليفة جيشاً من الأتراك أسند قيادته إلى منجوتكين[4] وزوده بالمال والسلاح والرجال[5]، فحصلت معركة بين الطرفين سنة 379هـ/989م بمرج عذراء[6] انتصر فيها منجوتكين وتم عزل منير الخادم عن تلك الولاية[7].

ومن الملاحظ أنَّ العزل لم يكن الإجراء الوحيد الذي اتخذه منجوتكين مع منير الخادم، وإنما اتبع أسلوب التشهير معه، فعندما قبض عليه في دمشق شهره على جمل ومعه قرد يصفعه وقائل ينادي "هذا منير لعنه الله أصبحت دياره خالية، وكلابه عاوية،

=يوم الجمعة فيقول الفقراء حلب. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت:682هـ/1283م): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر (بيروت: 1998م)، ص183.

(1) سعد الدولة الحمداني: سعد الدولة أبو المعالي شريف بن سيف الدولة، استلم الحكم بعد وفاة والده سيف الدولة 356هـ/967م واستمر في الحكم إلى سنة وفاته 381هـ/991م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص306.

(2) ابن أبي العود الصغير: أحد رجال الدولة الفاطمية، استلم منصب صاحب بيت المال، قتل سنة 378هـ/988م على يد منير الخادم. ابن القلانسي، ذيل، ص40؛ مشعان، سياسة الفاطميين، ص1398.

(3) ابن القلانسي، ذيل، ص68.

(4) منجوتكين: ويسمى ينجوتكين، تركي الأصل، كان أحد الغلمان الموالية للخليفة العزيز الفاطمي وليَّ أمرة دمشق سنة 381هـ/991م، عزل بعد ذلك من قبل الخليفة الحاكم، توفي سنة 387هـ/992م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج1، ص200؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج29، ص29.

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص68؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص269.

(6) مرج عذراء :احدى مناطق الشام القريبة من دمشق ، تبعد عنها اثنا عشر ميلاً . الحميري، ابو عبد الله محمد بن عبدالله بن عبد المنعم (ت: 900هـ/1494م): الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق : احسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة (بيروت :1980م) ، ص536.

(7) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص270.

ونساؤه صائحة، طاعنته الرماة، ونازلته الحماة، هذا جزاء من نافق على الله عز وجل وعلى مولانا العزيز بالله"[1].

وعندما وصل إلى مصر شهر على جمل بطرطور طويل وطيف به البلاد فخرجت كافة الناس للنظر إليه[2].

وهنا نريد أن نقيّم موقف الخليفة العزيز، هل فعلاً تأكد من وجود شيء ملموس يشير إلى وجود مكاتبة بينهم؟ أم إنه اكتفى بما أرسل إليه ابن أبي العود، فقام بعزلهِ؟.

يبدو أنَّ الخليفة العزيز اهتدى بما توصل إليه من أخبار وأنه وثق من كلام ابن أبي العود دون التأكد من صحة ذلك، لأنه كان يثق به أشد الثقة، فقد ذكر لنا ابن القلانسي[3] العلاقة الوثيقة التي كانت بينهما قائلاً: "وكان لابن أبي العود عند العزيز رتبة متمكنة ومنزلة متمهدة". هذا من جانب، ومن جانب آخر أنه لو كان الاتصال قائماً فعلاً بين الطرفين لذكرت المصادر كيفية هذهِ المراسلة وما جاء في محتواها ولم تغفل عن ذكرها، فكل ما وجدناه أنهم يكتفون بالإشارة إلى أن ابن ابي العود كشف أو تآمر على والي دمشق وأتهمه بمراسلة الخليفة العباسي الطائع لله وسعيد الدولة الحمداني دون ذكر أخبار أخرى بخصوص هذهِ المراسلة.

كما أن الدليل الآخر الذي يجعلنا نستند إلى أنها كانت مراسلة وهمية مدبرة ومفتعلة، وهو ما قام به الخليفة العزيز بعد ذلك، فقد ذكر ابن عساكر[4] بأنه عفى عنه بعد ذلك، فلو كان فعلاً خائن للدولة الفاطمية لأتخذ الخليفة بحقه إجراء آخر، ولم يعف عنه باعتباره خائن للخلافة الفاطمية.

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص270.

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص270.

[3] ذيل، ص68.

[4] تاريخ دمشق، ج60، ص328.

وفي سنة 398هـ/1007م تم عزل قائد القواد حسين بن جوهر[1] من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله[2]، ومن الملاحظ أن أغلب المؤرخين اكتفوا بذكر حادثة عزله من دون ذكر السبب الذي دفع الخليفة إلى عزله وإبعاده عن الوزارة، عدا المؤرخ ابن القلانسي[3] الذي أنفرد بذلك قائلاً "وكثر الكلام على قائد القواد والوقائع فيه فشكر الحاكم عليه وتغير له وهم بالإيقاع به وصرفه عن الوزارة".

لكن هل هذا هو السبب الوحيد الذي دفع الخليفة الحاكم إلى عزله وقتله فيما بعد؟

عند البحث في المدة التي حكم فيها الحسين بن جوهر نجد بأنه تواطئ مع عدو للدولة وهو أبي ركوة[4] الذي ظهر ثائراً في بلاد المغرب على الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 397هـ/1006م، ونجد بأن الحسين بن جوهر قام باستمالته ومراسلته يحثه على القدوم إلى مصر، إلا أن الخليفة الحاكم تمكن بعد تجنيد العساكر من التخلص من أبي ركوة وثورته[5].

---

(1) حسين بن جوهر: أبو عبدالله القائد أبي الحسين الرومي، تولى بريد الإنشاء سنة 386هـ/996م ومن ثم ازدادت مكانته في الدولة، فسلمه الخليفة الحاكم التوقيعات عنه والنظر في أمور الناس وتدبير المملكة وإنصاف المظلوم، ولقبه الخليفة الحاكم بلقب قائد القواد، توفي سنة 401هـ/1010م. المقريزي، المقفى، ج3، ص279-280.

(2) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص277؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص75.

(3) ذيل، ص99.

(4) أبي ركوة: أموي من ذرية هشام بن عبدالملك كان يحمل الركوة في السفر فسمي لذلك، ظهر سنة 397هـ/1006م دخل الشام واليمن ودعى للقائم من بني أمية وأخذ البيعة على من يستجيب لدعوته، ثم جلس مؤدباً وتمكن من أولاد العرب وأستولى عقولهم، لقب نفسه الثائر بأمر الله وتجهز لمحاربة الخليفة الفاطمي الحاكم، تمكن الخليفة من التخلص منه وقتله في نفس السنة. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص23؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ج3، ص147.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص551-552؛ سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبدالله (ت:654هـ/1256م): مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد أنس الحسن وكامل محمد، الرسالة العالمية (دمشق: 2013م)، ج18، ص159.

فلربما كانت خيانته للدولة الفاطمية وبطانته السيئة التي سولت له الاتفاق مع غريم دولته، هي السبب الذي دفع الخليفة إلى عزلهِ فيما بعد، وربما أن الخليفة لم يعزله في وقتها لأنه كان ينتظر الوقت المناسب لعمل ذلك بعد أن يتخلص من أبي ركوة وخطره يلتفت إليه، فكانت ثورة أبي ركوة سنة 397هـ/1006م وعزل الحسين بن جوهر سنة 398هـ/1007م أي بعد سنة واحدة من ذلك.

وفي خلافة المستنصر بالله وتحديداً في وزارة اليازوري[1] الذي تسلم منصب الوزارة سنة 442هـ/1050م فضلاً عما له من مناصب فقد شغل منصب قاضي القضاة[2]، ومنصب داعي الدعاة[3]، كما تولى النظر في ديوان السيدة رصد[4] أم المستنصر بالله وإدارة شؤونها[5]. ونتيجة لذلك أجزلت عليه الدولة الفاطمية بألقاب عدة إذ كان ينعت

---

(1) اليازوري: اسمه الحسين بن علي بن عبدالرحمن أبو محمد اليازوري، وزير الخليفة المستنصر بالله، لقب باليازوري نسبة إلى قرية يازور في فلسطين، قتل سنة 450هـ/1058م. المقريزي، المقفى، ج3، ص207.

(2) قاضي القضاة: وهي من أصل الوظائف وأرفعها عند الفاطميين، يتولى صاحبها النظر في الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط عيارها، وبعض الأحيان يجمع لقاضي واحد عدة ولايات لإدارة قضائها، ويتسلم قاضي القضاة منصبه من قبل الوزير إذا كان الوزير من أصحاب السيف إن لم يكن ذلك كان تقليده من قبل الخليفة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص557-558.

(3) داعي الدعاة: وهي رتبة تلي رتبة قاضي القضاة، ويتزيى بزيه في اللباس وغيره، وظيفته قراءة مذهب أهل البيت على الناس في دار تعرف دار العلم، كما ويأخذ العهد على كل من ينتقل من مذهبه إلى مذهبهم ويكون تحت تصرفه نقباء المؤمنين، ويكون لداعي الدعاة نواب كنواب الحكم في سائر البلاد. ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني (ت:617هـ/1220م): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، دار صادر (بيروت: 1992م)، ص110.

(4) السيدة رصد: والدة الخليفة المستنصر بالله، كانت من ربات النفوذ والسلطان متغلبة في أمور الدولة الفاطمية إذ أنها كانت تصطنع الوزراء وتوليهم ومن ثم عند استيحاشها منهم تحرض الخليفة عليهم للتخلص منهم. ابن خلدون، العبر، ج4، ص80 ؛ كحالة، عمر رضا: أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، مؤسسة الرسالة (بيروت: 2011م)، ج5، ص53-54.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص11؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص176.

بـ"الوزير الأجل المكين سيد الوزراء، تاج الأصفياء، قاضي القضاة، داعي الدعاة، علم المجد، خالصة أمير المؤمنين"[1].

ويستدل من هذهِ الألقاب إن الوزير اليازوري قد جمع ما بين وظائف عدة لإدارة الدولة الفاطمية إذ وجب عليه مراقبة أمور الدولة والأشراف على الدواوين كونه وزيراً، ثم الإدارة الدينية كونه قاضي القضاة وأخيراً إقامة الدعوة الفاطمية وإدارتها كونه داعي الدعاة[2].

وبذلك يكون الوزير اليازوري هو أول الوزراء الفاطميين الذي شملت صلاحيته مهاماً واسعة شملت كل ما ذكرناه، فضلاً عن إدارة شؤون السيدة الوالدة (رصد) كما واتسمت مدة وزارته بالهمة والنشاط حيث نهض بالدولة وتمكن من إدارتها على أتم وجه[3].

ونتيجة الإدارة الحكمية للوزير اليازوري والمناصب المهمة التي تقلدها والنجاحات التي حققها جعل فئة من أعداءه يتحينون الفرص ويتربصون للإيقاع به وتسلم السلطة بدلاً عنه، إذ سعوا لإفساد العلاقة بين الخليفة المستنصر وبينه[4].

وبالفعل تم أبعاده وعزله من مناصبه سنة 450هـ/1058م[5]، إذ اتهم بمراسلة السلطان السلجوقي طغرلبك[6]،في بغداد، يحثهُ بالقدوم إلى مصر وتسليم البلاد له وبايعه على ذلك، كما كتب له أنَّ مصر وأعمالها جميعها

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص212.

(2) محاميد، تطورات، ص43.

(3) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص11؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص212.

(4) ابن حجر العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق :علي محمد عمر، ط1، مكتبة الخانجي(القاهرة :1998م) ، ص132.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص237.

(6) طغرلبك: أبو طالب محمد بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق الملقب ركن الدين طغرلبك، أول ملوك السلاجقة، تمكنوا من الاستيلاء على طوس الري سنة 429هـ/1027م ثم نيسابور، وكانوا طغرلبك كبيرهم وإليه يرجع الأمر والنهي في السلطة، واتسع لهم الملك وافتتحوا البلاد ثم ملك بغداد والعراق=

تخضع له[1]. كما واتهموه أيضاً بالتصرف بأموال الدولة لمصالحهِ الخاصة[2]. الأمر الذي دفع الخليفة المستنصر أن يعجل باتخاذ الموقف الحازم تجاه وزيره اليازوري بعزلهِ عن الوزارة والقبض عليه وعلى ثمانين شخص من أصحابه، كما قرر عليهم أموالاً كثيرة كعقوبة تأديبية لما فعلوه[3]. ولم يكتفِ الخليفة بذلك بل عمل على نفيه وقتله فيما بعد[4]، إذ ضربت عنقه ورميت جثته في مزبلة وبقي على هذا الحال ثلاث أيام إلى أن جاء الأمر بتكفينه ودفنه[5].

وفي الحقيقة أن مراسلة الوزير اليازوري للسلطان السلجوقي لم يكن من باب الخيانة والغدر بالدولة الفاطمية، بل العكس جاء من باب الحيلة بالسلطان السلجوقي يوهمه بانضمامه تحت لواءه بدلاً من بذل الجهد في مواجهته[6].

وقد جاء المقريزي[7] بنص صريح ذكر فيه إخلاص الوزير للدولة الفاطمية وأمانته للخليفة "لا تغرنك الأماني والخدع بأن أسلم إليك أعمال الدولة وأخون أمانتي لمن غذاني فضله وغمرني إحسانه، وتتعين عليَّ طاعته وموالاته".

والأمر الثاني الذي نستشف منه أنه كان يعمل لجانب الدولة الفاطمية هو تحريضه للبساسيري[8] أحد القادة الأتراك في بغداد للتمرد على الخلافة العباسية هناك وإسقاط

=سنة 447هـ/1054م، وتزوج طغرلبك من ابنة الخليفة العباسي القائم، توفي سنة 455هـ/1063م في الري ودفن في مرو. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص66-67.

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص236-237

[2] ابن الأثير، الكامل، ج8، ص149؛ ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص16.

[3] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص16؛ محاميد، تطورات، ص47.

[4] ابن ميسر، المنتقى، ص16؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص370.

[5] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص16.

[6] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص236؛ ابن حجر العسقلاني ، رفع الأصر، ص132.

[7] اتعاظ الحنفا، ج2، ص237؛ المقفى، ج3، ص220.

[8] البساسيري: أبو الحارث أرسلان بن عبدالله البساسيري التركي مقدم الأتراك ببغداد، كان مملوك بهاء الدولة بن عضد الدولة بن بويه، خرج على الخليفة القائم بأمر الله ببغداد وخطب للخليفة=

حكمهم وإقامة الدعوة للدولة الفاطمية، وبالفعل نجح البساسيري وتمكن من الخطبة للخليفة المستنصر في بغداد ولمدة سنة كاملة (450-451هـ/1058-1059م)[1].

ويبدو أن سياسة الخلفاء بصورة عامة كانت عدم التهاون في مثل هكذا قضايا، فضلاً عن عدم التحقق والتبيين من مصدر الإشاعة، لذلك ذهب ضحية ذلك الأمر الكثير من الوزراء والأمراء.

ثالثاً: المعاداة والتحريض

كان لبعض موظفي الدولة الفاطمية مكانة كبيرة لدى الخليفة الفاطمي على وجه الخصوص وأفراد القصر الفاطمي بشكل عام، إذ شغل بعضاً منهم مناصب معينة جعلتهم يتمتعون بمكانة عالية حتى أصبحوا مقربين من أفراد البيت الفاطمي والموظفين الكبار ومؤثرين عليهم في اتخاذ القرارات لما يتوافق مع مصالحهم الخاصة، وكانت إحدى القرارات التي كان لهؤلاء الموظفين يد فيها هو العزل والتنحية، إذ عملوا على تحريض الخليفة وأصحاب الوظائف العليا أو التأثير عليهم ليعزلوا بعضاً من الأشخاص من مناصبهم نظراً لوجود عداء فيما بينهم أو بسبب الغيرة والمنافسة، ومهما يكن من سبب فقد كانت لديهم كلمة مسموعة عند الخليفة وأثروا في إقالة بعض الموظفين التابعين للدولة.

ونلاحظ وجود عزلاً للموظفين الفاطميين بسبب الضغط على الخليفة أو أصحاب السلطة المتنفذة بطريقة أو بأخرى ودفعهم إلى إصدار قرار العزل بحقهم حتى وإن كان هذا لا يتماشى مع سياستهم، وربما يقومون بتنفيذ العزل دون الرجوع إلى الخليفة أو تحريضه، نظراً للمكانة والرتبة التي يشغلونها، وترفدنا المصادر التاريخية بشواهد دلالية على مثل هذا العزل.

=المستنصر الفاطمي، قتله القائد السجلوق طغرلبك في سنة 451هـ/1059م وطيف برأسه في بغداد. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص192.

[1] ابن الصيرفي، الإشارة، ص44-45؛ المقريزي، المقفى، ج3، ص21.

فكانت إحدى شواهد العزل السياسي في التاريخ الفاطمي بسبب الخصومة والعداء هو حادثة عزل جيش بن الصمصامة[1] عن ولاية طرابلس[2] سنة 386هـ/996م[3]. بسبب المعاداة والخلاف بينه وبين متولي إدارة دمشق أبو تميم الكتامي[4]، إذ عمل الأخير حين توليه أمرة دمشق وتمكنه من استقرار الأوضاع فيها النظر في أمور السواحل[5]، فسارع إلى عزل ابن الصمصامة وتوليه أخاه بدلاً منه[6].

ومن حالات العزل الأخرى التي كانت بسبب المعاداة والتحريض هو عزل أبو القاسم الغلبوني[7] الذي استخلفه القاضي مالك بن سعيد الفارقي[8] عندما وليَّ منصب قاضي القضاة سنة 398هـ/1007م وجعله واسطة بينه وبين الشهود حتى أخذ الناس

---

(1) جيش بن الصمصامة: القائد أبو الفتوح جيش بن الصمصامة، قدم إلى القاهرة مع الخليفة المعز وخرج مع خاله أبو محمود إلى الشام فولاه مدينة دمشق سنة 364هـ/974م، ثم ولي بعدها أمر الشام بعد عزل سليمان بن جعفر، وتسلم ولاية دمشق سنة 387هـ/997م، توفي سنة 390هـ/999م على أثر مرض الجذام. المقريزي، المقفى، ج3، ص69.

(2) طرابلس: بفتح أوله وبعد الألف باء موحدة مضمومة ولام مضمومة وسين مهملة، إحدى مدن الشام تقع على شاطئ البحر المتوسط، عليها سور من صخر منيع، وتسمى أحياناً (أطرابلس). ابن عبد الحق، مراصد الاطلاع، ج2، ص288.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص479.

(4) أبو تميم الكتامي: اسمه سليمان بن جعفر بن فلاح أبو تميم الأمير، وليَّ أمرة دمشق في مدة خلافة الحاكم بأمر الله، ثم عزل بعدها بجيش بن الصماصمة، توفي سنة 387هـ/997م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص200.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص266.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص266؛ ابن القلانسي، ذيل، ص79؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص479؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص71.

(7) أبو القاسم الغلبوني: اسمه حمزة بن علي بن يعقوب أبو القاسم الغلبوني الوراق، كان صديقاً لأبي الحسن مالك بن سعيد الفارقي و استخلفه على القضاء في القاهرة سنة 398هـ/1007م، عزل بعد ذلك وقتل هو وأخيه في محرم سنة 399هـ/1008م. المقريزي، المقفى، ج3، ص375.

(8) مالك بن سعيد الفارقي: مالك بن سعيد بن سعيد الفارقي، ولي قضاء الدولة الفاطمية بالنصف من رجب سنة 398هـ/1007م ، واستمر في منصبه حتى قتل سنة 405هـ/1014م. الكندي، الولاة والقضاة، ص356.

بالتوافد عليه بقضاء أشغالهم[1]، وكان سبب استخدامه من قبل الفارقي هو كثرة انشغاله بملازمة الخليفة الحاكم فاختاره لينوب عنه بفترات انشغاله[2].

على أن استخلاف أبو القاسم الغلبوني في القضاء لم يدم طويلاً، وذلك لأن المعادين له شقوا طريقهم في تحريض قاضي القضاة الفارقي وأخذوا يشنعونه بذكر القبائح وينسبوها إليه وتردد فعلهم هذا لأكثر من مرة، على الرغم من غض الفارقي لما كان يرد إليه من شكاوي نراه في الأخير قد أصدر أمراً بعزله[3]. وبعد أن عزل أبو القاسم استتر في داره من طلب الناس له فكتب عليه محضر[4] باستتاره وأشهد فيه جماعة من الشهود[5]. واشتمل هذا المحضر على الكثير من التهم التي لفقت ضده[6]. ولم يكتفِ مناوئيه بمسألة عزله فقط بل طلبوا من الفارقي قتله، وبالفعل تم القبض عليه هو وأخيه وقتلا سنة 399هـ/1008م[7].

ولم تكن تلك الحادثة هي الوحيدة في عصر الخليفة الحاكم بأمر الله إذ نلاحظ وجود حالة عزل أخرى بسبب التحريض على الخليفة والتأثير عليه واقناعه وهي حادثة عزل ابن عبدون النصراني[8] الذي تولى النظر في ديوان الخراج[9] سنة

---

(1) المقريزي، المقفى، ج3، ص375؛ ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص148.

(2) ابن حجر العسقلاني ، رفع الأصر، ص148.

(3) المقريزي، المقفى، ج3، ص375.

(4) للمزيد ينظر: ملحق رقم (2).

(5) الحدراوي، وسيم عبود عطية: الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) دراسة في سياسته الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة (الكوفة: 2004م)، ص99.

(6) المقريزي، المقفى، ج3، ص375؛ الحدراوي، الحاكم، ص99.

(7) المقريزي، المقفى، ج3، ص375.

(8) ابن عبدون النصراني: أبو الفرج منصور بن عبدون النصراني، كان نصرانياً، كاتب ووزير، لقب بالكافي، تسلم الوزارة للخليفة الحاكم بعد ثقة الثقاة الروذباري. ابن الفوطي،مجمع الاداب ج4، ص30.

(9) ديوان الخراج: ويعرفه ابن الطوير "تجري فيه الرباع والمكوس، وكان ديوان الأبواب من حقوقه بالصناعة للصادرين والواردين عليه حوالات أكثر المرتزقين". نزهة المقلتين، ص93.

399هـ/1008م[1]. واشتهر بمقدرته الإدارية والمالية فلمع اسمه في دواوين الدولة وأصبح من المقربين لدى الخليفة الحاكم[2]، حتى سلمه سنة 400هـ/1009م منصب الوساطة ولقبهُ فيما بعد بالكافي[3].

وأخذ ابن عبدون يتبوأ مكانة أكبر لدى الخليفة الحاكم حتى سمح له بالتوقيع عنه والنظر في أمور الدولة[4]، إلا أن ابن عبدون لم يحضَ بمدة حكم طويلة، إذ سعى عليه البعض وأوقعوا فيه فأفسدوا رأي الخليفة الحاكم فيه[5]. فكاد عليه أعداؤه بسبب ما كان بينهما من مشاحنة ومخاصمة[6]، فضلاً عن التحري والتأثير المباشر من قبل الحسين بن جوهر للخليفة الحاكم على عزله[7]، إذ رفض أن يدخل إلى مصر وابن عبدون يشغل منصب الوساطة[8] قائلاً: "أنا أحسنت إليه نظري فسعى فيّ إلى أمير المؤمنين ونال مني كل منال لا أعود أبداً وهو وزير"[9]. مما دفع الخليفة الحاكم إلى أن يصدر أمراً بعزله عن السفارة والوساطة سنة 401هـ/1010م، ولم يقف تأثير ما قام به إلى حد العزل فقط بل وصل الحال بالخليفة إلى اعتقاله وإعدامه فيما بعد في نفس السنة[10].

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص76.

(2) ابن المقفع، ساويرس (ت: ق4هـ/ق 10م): تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة، تحقيق: عبدالعزيز جمال الدين، ط1، مكتبة مدبولي (القاهرة: 2006م)، ج3، مج2، ص1045.

(3) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1045؛ النويري نهاية الأرب، ج28، ص116؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا، ج2،ص81.

(4) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص280؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص81.

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص100.

(6) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1046.

(7) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1046؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص84.

(8) وكان الحسين بن جوهر معزولاً وهارباً إلى الشام خوفاً من الخليفة الحاكم، ومن ثم عفى عنه فكانت كتب الخليفة تتردد إليه بالأمان وهو يرفض الرجوع إلى مصر. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص84.

(9) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص84.

(10) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص280؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

ونستنتج مما سبق نجاح المحرضين في إقناع الخليفة ومقدرتهم في تغير أفكاره تجاه بعض الموظفين المقربين إليه، وإن حادثة عزل ابن عبدون كانت خير دليل على تغيّر ما كان يضمره الخليفة الحاكم تجاهه.

وزودنا المقريزي[1] بنصٍ نستشف منه رأي الخليفة الحاكم في ابن عبدون وإعجابه الشديد في عملهِ "ما خدمني أحد ولا بلغ في خدمته ما بلغه ابن عبدون". لكن ما لبث إن تغيرت نظرة الخليفة الحاكم إليه بسبب رأي المحرضين فيه وما أوردوه من إيقاع لعزله، لا سيما وأن الخليفة الحاكم كان معروفاً بتغيّر أهواءه وسياساته، إذ إنه كان متقلب الأهواء والأفكار فكان من السهل التأثير عليه.

ولم يكن الخليفة الحاكم هو الوحيد الذي تأثر بآراء المحرضين وأصدر أوامر إدارية بصرف موظفيه من مناصبهم، إذ نجد حالات عزل أخرى تأثرت بهذا السبب، ففي عصر الخليفة المستنصر بالله الذي استلم الخلافة وهو في السابعة من عمره[2]، فسيطرت أمه السيدة (رصد) على الأمور إذ كانت تتمتع بنفوذ عظيم في تلك الحقبة[3]، فكان لها مركز قوي في الدولة الفاطمية حتى وصلت صلاحياتها إلى تعيين الوزراء والموظفين وعزلهم[4].

وإحدى تطبيقات السيدة (رصد) أم المستنصر في عزل رجال الدولة، هو ما قامت به مع الوزير ابن الأنباري[5] الذي استلم منصب الوزارة سنة 436هـ/1044م[6]،

---

[1] اتعاظ الحنفا، ج2، ص24.

[2] ابن الصرفي، الإشارة، ص38.

[3] ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1048.

[4] ابن خلدون، العبر، ج4، ص80؛ كحالة، أعلام النساء، ص54.

[5] ابن الأنباري: أبو علي الحسن بن علي الأنباري، وليَّ الوزارة للخليفة المستنصر بالله سنة 436هـ/1044م، ثم عزل بعد ذلك نتيجة ما حصل بينه وبين أبو ثمر إبراهيم التستري، وبعد أن عزل قبض عليه وصودر حتى مات تحت عقوبة في خزانة البنود التي سجن فيها في نفس السنة. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191-192.

[6] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191..

فقامت بتحريض الخليفة المستنصر بالله على عزله من الوزارة[1]، نتيجة لسوء العلاقة بينه وبين أبي سعيد التستري[2]، والخلاف الذي حصل بينهما[3].

وكان أبي سعيد التستري يتولى النظر في ديوان أم الخليفة المستنصر ومن المقربين لديها[4]، ويتولى جميع أمور الدولة[5]، فاستغل التستري مكانته في الدولة وحرض أم الخليفة السيدة (رصد) على عزل الوزير ابن الأنباري، وعملت هي الأخرى على تحريض الخليفة المستنصر بالله على عزله[6].فعزل وقتل فيما بعد[7].

يتضح لنا مما سبق المكانة الكبيرة التي كانت تتمتع بها السيدة رصد وتدخلها المباشر في أمور الدولة السياسية والإدارية[8].

---

(1) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1048؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، 191-192؛المواعظ والاعتبار ،ج2،ص318

(2) أبي سعيد التستري: أبو سعد بن هارون متولي بيت المال ثم تولى ديوان السيدة أم المستنصر، قتل بأمر الوزير صدقة بن يوسف الفلاحي بعد ما تعرض له الجند الأتراك سنة 439هـ/1047م. ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص4.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191.

(4) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1048.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191.

(6) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1048؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191.

(7) ابن خلدون، العبر، ج4، ص80.

(8) للمزيد ينظر: امين ،وسن سمين محمد: السيدة رصد ودورها في الحياة السياسية للدولة الفاطمية، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ع3، (كربلاء: 2013م) ؛عبد الباقي، نهلة أحمد والجالودي، علياء عبد الفتاح: سيدات القصور ودورهن في الحياة العامة في مصر خال العصر الفاطمي (362-567هـ/972-1171م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الاردنية، مج7، ع2-3، (الاردن: 2013م)، ص36-41.

وبعد عزل الوزير ابن الأنباري تولى الوزارة للخليفة المستنصر صدقة بن يوسف لفلاحي[1]، سنة 436هـ/1044م[2]. وأصبح أبي سعيد التستري وزيراً للسيدة (رصد)[3]، ولم يكن للوزير الفلاحي أي دور يذكر[4]. إذ أنه كان يعمل بأوامر أبي سعيد التستري، فلم يكن له إلا الاسم فقط والأمر والنهي كان بيد التستري[5]، مما أثار حفيظة الوزير الفلاحي وتخوفه على منصبه من جانب[6]، واستيائه من نفوذ وسيطرة أبي سعيد من جانب آخر، مما دفعه إلى تحريض الجند الأتراك عليه وقتله سنة 439هـ/1047م[7].

أدت حادثة اغتيال أبي سعيد التستري إلى إثارة غضب السيدة (رصد) وحقدت على الوزير الفلاحي وأثرت على الخليفة حتى عزله من الوزارة سنة 430هـ/1047م، وقتل بعد ذلك[8].

والسؤال المنطقي، ما الذي دفع السيدة (رصد) أن تنحاز لأبي سعيد التستري؟ وهل كان هذا الأمر يستوجب عزلها لوزراء الدولة؟

---

(1) صدقة بن يوسف الفلاحي: صدقة بن يوسف الوزير فخر الملك، أسلم في بلاد الشام وخدم الوزير الجرجائي ومن ثم تولى هو الوزارة للخليفة المستنصر بالله، قتل سنة 440هـ/1048م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص591؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج16، ص175.

(2) ابن القلانسي، ذيل، ص136؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص356؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص19.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص237.

(4) ابن الصيرفي، الإشارة، ص38 .

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص4؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص137.

(6) محاميد، تطورات، ص40.

(7) ابن الصيرفي، الإشارة، ص38؛ ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص4؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص138.

(8) ابن الصيرفي، الإشارة، ص38؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص237؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص137؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص195؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص19.

ذكر أغلب المؤرخون[1]، أن السيدة رصد أم الخليفة المستنصر بالله كانت جارية سوداء عند أبي سعيد التستري واشتراها الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله[2] (411-427هـ/1021-1036م) منه وأنجب منها ابنه المستنصر. فراعت ذلك لأبي سعد[3]. وبذلك فيمكن أن نعد ردت فعلها كانت ولاء وإخلاص له.

ويبدو لنا أن هذا الأمر لم يكن هو السبب الوحيد لما فعلته، فلربما أنها خشيت على نفسها بعد مقتل مدبر أمورها واعتبرت مسألة قتله هي محاولة للتقليص من نفوذها وشؤونها بالدولة، ودليل ما ذكرنا هو إنها بعد مقتل التستري شرعت في شراء العنصر الأسود (العبيد)[4]، واسكثرتهم في الدولة حتى كونت طائفة منهم[5].

أما الأمر الآخر الذي دفعها إلى عزل هؤلاء الوزراء هو لربما سياسة اتخذتها لتثبيت وجودها وتدعيم موقفها، فأرادت أن تبين أن كل من يفعل فعلهم ويحذوا حذوهم سيكون مصيره العزل أو القتل، أي إنها أرادت أن تدفع وتحذر كل من يحاول أن يمس صلاحياتها.

---

(1) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص14؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص137؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191.

(2) الظاهر لإعزاز دين الله: أبو هاشم علي بن الحاكم الظاهر لإعزاز دين الله أحد الخلفاء الفاطميين في مصر، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه سنة 411هـ/1020م وله من العمر ستة عشر سنة، تدبرت عمته ست الملك شؤون الدولة إلى أن ماتت فاقتفى الخليفة الظاهر سياستها فحسنت سيرته، توفي سنة 427هـ/1036م،فكانت خلافته للدولة الفاطمية (١٦) سنة وتسعة اشهر، تسلم الخلافة من بعده ابنه المستنصر بالله . ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ص278.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص191.

(4) العبيد: وهم أحد طوائف الجند في الدولة الفاطمية في مصر، كان ابتداء أمرهم في بلاد مصر منذ العصر الأخشيدي، إذ أنهم كانوا يجلبون كجنود مرتزقة من الجنوب ويخدمون في سلك العسكر وقتها، أما عن بداية استخدامهم في الدولة الفاطمية كان في زمن الخليفة الحاكم، وأخذوا بالتزايد في الدولة الفاطمية حتى أصبحوا يشكلون خطراً مؤثراً على أمن الدولة لا سيما في زمن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله. السورجي، أحمد عبدالعزيز محمود: الدولة الفاطمية في مصر تاريخها وحضارتها، ط1، دار غيداء (عمان: 2020م)، ص58.

(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص355.

رابعاً: التفرد وفرض الإرادة

عمل الطامعون في السلطة على ضرب القوى التي تسيطر على الدولة وكسر كل من كان له كلمة متنفذة في الدولة عن طريق عزلهم إذ أنهم عملوا على صرفهم من مناصبهم للتخلص من نفوذهم لينفردوا هم بالسلطة، لذا فإن عزلهم لأفراد الدولة كان مبنياً على مصالحهم الشخصية وفرض إرادتهم المتمثلة برغبتهم بالحصول على مكانة ومنصب في الدولة، أو في سبيل إبقائهم في تلك المناصب.

ففي خلافة العزيز بالله سلم سنة 381هـ/991م لبشارة الإخشيدي[1] ولاية طبرية[2] بعد هروبه من سيف الدولة الحمداني في حلب[3]، واستمر فيها إلى أن جاءه أمر بالذهاب إلى دمشق وولايتها والانضمام إلى جيش بن الصمصامة لمحاربة الروم، فاستخلف بشارة من ينوب عنه في طبرية فذهب إلى دمشق سنة 388هـ/998[4]، إلا أن ولايته لدمشق لم تدوم طويلاً فبعد التخلص من قوة الروم جاء الأمر من الدولة الفاطمية في مصر بعزله عنها وإرجاعه إلى طبرية[5].

---

(1) بشارة الإخشيدي: أحد رجال الدولة الحمدانية مال إلى الدولة الفاطمية بعد وفاة سيف الدولة سنة 381هـ/991م، واستأمن إلى الخليفة العزيز مع (400شخص) و ولاه الخليفة طبرية ثم ولاه دمشق سنة 388هـ/998م، وأخيراً عزله عن دمشق وأرجعه إلى طبرية، توفي بعد سنة 388هـ/998م. المقريزي، المقفى، ج2، ص244.

(2) طبرية: وهي أكبر مدن بلاد الأردن تقع على بحيرة عذبة طولها (12) فرسخاً وعرضها فرسخين أو ثلاث. الأصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت:346هـ/957م): المسالك والممالك، دار صادر (بيروت: 2004م)، ص58؛ ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي الموصلي (ت :بعد 367هـ/977م): صورة الأرض، دار صادر (بيروت: 1938م)، ج1، ص173.

(3) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص203؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص255؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص117.

(4) ابن القلانسي، ذيل، ص87؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص19.

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص87؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص20؛ المقفى، ج2، ص244.

وانفرد ابن عساكر[1] بذكر رواية مؤداها أن الكتب كانت تتوافد عليهم بأن بشارة قد كبر وضعف ولم يتمكن من السيطرة على البلاد وأنه يريد ولاية طبرية دون دمشق.

ولسنا نمتلك دليلاً قاطعاً يبين لنا الفاعل لذلك، لكن لربما كان هذا بفعل من القائد جيش بن الصمصامة محاولةٌ منه للتفرد في حكم البلاد وفرض إرادته فيها ففعل ذلك.

وفي خلافة المستنصر بالله وتحديداً في وزارة أبي البركات الجرجرائي الذي أراد أن يتخلص من منافسة اليازوري في السلطة لا سيما بعد أن أخذت مكانة الأخير ترتفع في القصر الفاطمي، وخشي أن يفقد منصبه بزيادة نفوذ منافسه في السلطة فحاول إشغاله وإبعاده عن طريق تسليمه منصب قاضي القاضي لصرف نظره عن منصب الوزارة[2].

وكان هذا الأمر يتطلب القيام بعزل من كان يتولى ذلك المنصب وهو القاسم بن عبدالعزيز النعمان[3]، فعزل سنة 441هـ/1049م[4].

ونجد أنه أتخذ حيلة في عزله من خلال اتفاقه مع نواب القاسم بن عبدالعزيز ليشكوا من سوء سيرته للخليفة فصرفه نتيجة لذلك[5]. إلا أن نساء بني النعمان تشفعن

---

[1] تاريخ دمشق، ج1، ص121.

[2] النويري، نهاية الأرب، ج28، ص221.

[3] القاسم بن عبدالعزيز بن النعمان: أبو محمد القاسم بن عبدالعزيز، ولي منصب القضاء سنة 418هـ/1027م بعد أن أقام الحكم الشورى بعد موت سابقه في المنصب ابن العوام، ولقب أبو محمد القاسم ألقاب عدة منها قاضي القضاة وداعي الدعاة وثقة الدولة وأمين الأئمة شرف الأحكام جلال الإسلام، ثم عزل بعد سنة واحدة تقريبا. الكندي، الولاة والقضاة، ص357.

[4] السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (مصر: 1967م)، ج2، ص148.

[5] ابن حجر، رفع الأصر، ص75.

له عند السيدة (رصد) وطلبن منها إرجاعه إلى منصبه، فعينه اليازوري في مرتبة الدعوة[1].

وفي وزارة ابن كُدينة[2] الذي استطال على الخليفة المستنصر بالله وضيق الخناق عليه وناكده حتى عظم روع الخليفة منه، وساء لتلك الحالة فعمل سنة446هـ/1073م على مراسلة بدر الجمالي[3] وهو يومئذ بعكا[4]، وطلب منه القدوم إلى مصر لنجدته وإعانته[5]، ووعده بتملك البلاد والاستيلاء عليها مقابل ذلك[6].

وافق بدر الجمالي على طلب الخليفة لكن اشترط قبل أن يقدم على مصر أن لا يبقى عليهـا أحـد من عساكرها ولا وزرائها، وأن يقدم هو مع عساكره ، فأجابـه

---

(1) الأمين، حسن: مستدركات أعيان الشيعة، ط1، دار المعارف للمطبوعات (بيروت: 1989م)، ج2، ص342.

(2) ابن كدينة: الحسن بن مجلي بن أسد بن أبي كدينة المرادي، الوزير الأجل، قيل أنه من ولد عبدالرحمن بن ملجم، وزر للخليفة المستنصر وتردد في الوزارة والقضاء، فولي الوزارة لخمس دفعات، عزل وقتل بأمر الوزير بدر الجمالي سنة 466هـ/1073م. المقريزي، المقفى، ج3، ص250.

(3) بدر الجمالي: أبو النجم الجمالي الملقب " السيد الأجل أمير الجيوش سيف الإسلام ناصر الإمام كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين"، كان مملوكاً لجمال الدولة أبي الحسن علي بن عمار صاحب طرابلس الشام فعرف بالجمالي نسبة إلى ذلك، استدعاه الخليفة المستنصر عندما ساءت أحوال البلاد فأصبح وزيراً له سنة 466هـ/1073م، توفي سنة 487هـ/1094م. المقريزي، المقفى، ج3، ص230.

(4) عكّا: عكة: بفتح أوله وتشديد ثانيه، معناها الحر الشديد في القيظ أو الرملة إذا حميت عليها الشمس، مدينة تقع في الإقليم الرابع على ساحل بحر الشام، فتحت هذهِ المدينة بحوالي سنة 15هـ/636م على يد عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، ثم خربت فجددها الخليفة هشام بن عبدالملك، وتمكن صلاح الدين من إرجاعها إلى حضرة الإسلام سنة 583هـ/1187م من يد الصليبين لكن عادوا وسيطروا عليها سنة 587هـ/1191م. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص144.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص311.

(6) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص40؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص311؛ ابن حجر، رفع الأصر، ص136.

الخليفة المستنصر إلى ذلك[1].

وعندما قدم بدر الجمالي مع جيشه إلى مصر بدأ في تنظيم إدارة الدولة وشؤونها والتخلص من أعداء السلطة والمخلين بالأمن، فكانت خطوته التي انتهجها هي كسر قوة أصحاب مراكز القوى أصحاب المرتبة العليا في القصر الفاطمي ومنهم قواد الجيش والوزراء وجميع أعيان الدولة عن طريق العزل أو القتل[2]. وكان من بين هؤلاء الوزير ابن كدينة الذي بعد أن عزله قبض عليه بدمياط[3] ونفذ فيه القتل فقطعت عنقه[4].

وذكر المؤرخون[5] عندما دخل عليه السياف لينفذ فيه الحكم ويضرب عنقه، كان سيفه كليلاً[6] فضرب سبع ضربات بعدد ولايته القضاء والوزارة.

وهنا يرد تساؤل بشأن عزل وقتل الوزير ابن كدينة وغيره من أفراد الدولة، فهل كان فعل بدر الجمالي قائماً على ما أراده الخليفة؟أم أنه يعبر عمابداخله تنفيذاً لمصالحه؟

---

(1) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص40؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص311؛ المقفى، ج2، ص228.

(2) محاميد، تطورات، ص75،60.

(3) دمياط: إحدى مدن بلاد مصر تقع على ضفة البحر عند منصب أحد فرعي النيل وتشتهر هذهِ المدينة بكثرة زراعة الموز، وصناعة القماش. العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي (ت:749هـ،/1384م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط1، المجمع الثقافي (دبي: 2002م)، ج3، ص497.

(4) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص41.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص41؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص313؛ ابن حجر، رفع الأصر، ص137.

(6) كليلاً: لا يقطع، وطرف كليل أي لم يحقق النظر. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري (ت:606هـ/1209م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطنابي، المكتبة العلمية (بيروت: 1979م)، ج4، ص198؛ الكجراني، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي (ت:986هـ/1578م): مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ط3، دائرة المعارف العثمانية(حيدر اباد:1967م)، ج4، ص429.

يبدو أن سبب استخدام سياسات معينة من قبل بدر الجمالي كانت مبنية على أساس مصالحه ولتقوية شوكته، وليس مبنياً على رغبة الخليفة المستنصر، وعلى الرغم أن الخليفة هو من طلب منه القدوم والتخلص من أصحاب تلك القوى، إلا أن عمله هذا ينطوي تحت مصلحة شخصية، دليل ذلك ما ذكرناه مسبقاً وهو اشتراطه على الخليفة بتغيير جميع متنفذي الدولة من وزراء وأمراء كبار وغيرهم. اذاً فإنه كان ينوي ذلك في نفسه، وبالفعل أصبح هو المسيطر الفعلي على البلاد وتسلم الوزارة.

وباستلام بدر الجمالي الوزارة بدء عصر وزراء السيوف[1] في الدولة الفاطمية، فكان بدر الجمالي أول وزير يمسك زمام أمور الدولة متأثراً بالسلطتين المدنية والعسكرية ليبدأ معه عهد الوزراء الكبار[2].

وبعد بدر الجمالي استلم ابنه الأفضل[3] الوزارة الذي بادر بعد وفاة الخليفة المستنصر إلى عزل ابنه الأكبر نزار[4] من ولاية العهد وتنصيب الابن الأصغر أبا

---

[1] وزراء السيوف: ويطلق عليهم الوزراء العسكريون خلاف وزراء القلم ، وهم أصحاب الحل والعقد وإليهم أمر كافة الأمراء والأجناد والقضاة والكتاب وسائر الرعية وهم المسؤولين عن تولية أرباب المناصب الديوانية والدنيوية. المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج2، ص346.

[2] بيضون، إبراهيم: الفاطميون قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس، ط1، دار المؤرخ العربي (بيروت: 2013م)، ص160؛ دخيل، محمد حسن: الدولة الفاطمية الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية ،ط1،مؤسسة الانتشار العربي (بيروت: 2009م)، ص31.

[3] الأفضل: وهو الأفضل بن بدر الجمالي، وزير الخليفة المستنصر بالله والمستعلي عرف باسم أمير الجيوش، بلغ في الوزارة مبلغاً عظيماً وجمع من الأموال ما لم يجمعه أحد قبله، قتل سنة 515هـ/1121م على يد أثنان من الباطنية. ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن خماروية الدمشقي الصالحي الحنفي (ت:953هـ/1456م): انباء الأمراء بأنباء الوزراء، تحقيق: مهنا أحمد المهنا، ط1، دار البشائر الإسلامية (بيروت: 1998م)، ص52.

[4] نزار: نزار بن المستنصر بالله معد بن الظاهر علي بن الحاكم، وإليه تنسب الدعوة النزارية، بايع له أبيه بولاية العهد لكن بعد وفاته عدل عنها الأفضل وجعلها إلى أخيه المستعلي. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص283.

القاسم أحمد[1] ولقبه بالمستعلي[2]، وجلس هو على دكة الوزارة، وأحضر القاضي والشهود وأخذ البيعة من رؤساء الدولة وكبارها[3].

وعندما رأى أخوة الخليفة الجديد (المستعلي) أخيهم الصغير على كرسي الخلافة امتعضوا لذلك، لكن الأفضل أقنعهم أن المستعلي هو إمام منصوص عليه من قبل أبيهم الخليفة المستنصر قبل وفاته[4].

وسواء صحت تلك الوصاية أو دبرت، رفض نزار إمامة أخيه المستعلي قائلاً: "لو قطعت ما بايعت من هو أصغر سناً مني وخط والدي عندي بأني ولي عهده وأنا أحضره"[5].

ولو أمعنا في هذا النص نرى بأن الوصية بولاية العهد كانت مكتوبة أي أنه يكون إماماً للدولة بنص مكتوب، وفي ضوء ذلك يمكن أن نستبعد ما جاء به أحد الباحثين[6] عندما ذكر "وهذهِ الدلالة الصريحة أو (النص) غير واضحة في الروايات الفاطمية فلسنا ندري إن كان النص عبارة عن أمر مكتوب أو وصية أو أمر شفوي أو حتى تلميح بسيط من جانب الإمام لخلفه الذي ينص عليه بهذهِ الطريقة".

---

[1] أبا القاسم أحمد: ابن القاسم أحمد بن المستنصر بالله ولقب بالمستعلي، ولد سنة 467هـ/1074م، تسلم الخلافة من قبل الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بعد أن عزل أخيه نزار عنها، توفي سنة 495هـ/1101م وله من العمر (28سنة). أبو الحسن الروحي، علي بن أبي عبدالله محمد بن أبي السرور بن عبدالرحمن(ت:567هـ/1171م): بلغة الظرفاء في ذكرى الخلفاء، ط1، مطبعة النجاح (القاهرة: 1909م)، ص76.

[2] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص59؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص11.

[3] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص59؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157.

[4] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص59؛ النويري؛ النوري، نهاية الأرب، ج28، ص157؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص11.

[5] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص59-60؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص11.

[6] ماجد، نظم الفاطميين، ج1، ص57.

والأمر الآخر الذي يمكن أن نستشف منه أن ولاية العهد يمكن أن تكون كلاماً شفوياً وهو ما ذكره المؤرخون[1] بأن رئيس الطائفة الإسماعيلية الحسن بن الصباح[2] عندما اجتمع بالخليفة المستنصر بعد عودته من إقامة الدعوة في بلاد العجم، قال للخليفة من أمامي بعدك؟ فأجابه قائلاً ابني نزار.

ونستنتج مما ذكر أن الوصية أو النص التي تندرج تحت مفهوم ولاية العهد تكون بصورتين مكتوبة وشفوية.

والسؤال الذي يفرض نفسه، ما الذي دفع الوزير الأفضل إلى عزل نزار وإقصاءه من تسلم الخلافة، وما الذي دفعه إلى اختيار المستعلي بالتحديد خليفة للدولة الفاطمية؟ وهل كان لهذا العزل آثاره على الدولة الفاطمية؟

عند البحث عن سياسة العزل التي اتخذها الوزير الأفضل مع ابن الخليفة المستنصر نلاحظ وجود دوافع عدة وأسباب دفعته إلى عزله، فأول تلك الأسباب كان يتمثل بالكره الموجود بين الطرفين، إذ ذكر المؤرخون[3] بأن الأفضل كان راكباً ودخل إلى القصر فصاح نزار "يا أرمني يا نجس" مما أثار الحقد في نفس الأفضل وأصبح كل منهما يكره الآخر.

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص383؛ ابن سعيد المغربي، ابو الحسن علي بن موسى (ت:658هـ/1286م): النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب ، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب(القاهرة :1970م)،ص81؛ ابو الفداء، المختصر، ج2، 259؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص85.

(2) الحسن بن الصباح: اسمه الحسن بن الصباح الرازي رئيس الإسماعيلية المعروف بـ(الكيال)، كان عالماً بالهندسة والحساب والنجوم والسحر، مال إلى الدعوة الفاطمية، قدم مصر سنة 479هـ/1086م واجتمع مع الخليفة المستنصر بالله وحدثه في إقامة الدعوة ببلاد خراسان، توفي سنة 518هـ/1134م. المقريزي، المقفى، ج3، ص186.

(3) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص60؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص12؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص142.

أمّا السبب الثاني فيتمثل بالمصاهرة والترابط العائلي بين الطرفين إذ إن شقيقة الأفضل كانت أم الخليفة المستعلي أي إن نزار كان أخ المستعلي من أبيه[1]. فكان اختياره للمستعلي مبنياً على هذهِ النقطة.

وتمثل السبب الثالث بخشية الأفضل من فقدان منصبه بعد تولية نزار الخلافة، وذلك لأن نزار كان قد وعد ابن مصال اللكي[2] بالوزارة وتقديمه على الجيوش مكان الوزير الأفضل[3].

وكان السبب الأخير لعزل نزار واختيار المستعلي خليفة للدولة الفاطمية هو فارق السن بين الأثنين وهذا ما بينهُ الأفضل عند اجتماعه بالخواص والأمراء قائلاً لهم "إن هذا كبير السن ولا نأمنه على نفوسنا والمصلحة أن نبايع لأخيه الصغير أبي القاسم أحمد فوافقوه على ذلك"[4].

ونحن نتفق مع أن السببين الأخيرين في كونهما الأساس الذي دفع الوزير الأفضل إلى اتخاذ العزل والذي يظهر فيها واضحاً خشية الأفضل على مصالحه وكسره لصاحب القوى في الدولة ومحاولته للتفرد وفرض الإرادة.

وأخيراً بقي علينا أن نبين في هذا السياق آثار هذا العزل على الدولة الفاطمية، فبعد أن نصب المستعلي خليفة للدولة وعزل نزاراً منها، ذهب إلى الاسكندرية وبايعه

---

(1) تامر، عارف: الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين، ط1، دار الجيل (بيروت: 1980م)، ج9، ص5.

(2) ابن مصال اللكي: نجم الدين ابن مصال سليم بن محمد بن مصال من أهل لُك، بلدة في برقة، أصبح من أكابر الدولة الفاطمية، تولى الوزارة للخليفة الظافر، ثم تغلب عليه العادل بن سلار وقتله سنة 544هـ/1149م. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص210-211.

(3) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص60؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص142.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص157.

أهلها ولقبوه المصطفى لدين الله[1]. وهذا يعني أن الدولة الفاطمية شهدت انقساماً داخلياً بين الأخوة، المستعلي خليفة في القاهرة، وأخيه نزار خليفة في الاسكندرية.

وهذا الانقسام الذي حصل في الدولة كان له آثار جسيمة على الصعيدين الداخلي والخارجي ونتائج بعيدة الأثر على الدعوة الإسماعيلية والدولة الفاطمية، فكان إقصاء نزار وتولية المستعلي مثل انقلاباً سياسياً ومذهبياً واضحاً قام به وزير الدولة الأفضل للحفاظ على سلطانه ومكتسباته التي كان يتمتع بها[2].وهكذا نرى كيف تلاعب الوزراء الفاطميين أرباب السيوف بالعقيدة الإسماعيلية ولم يكترثوا لها، فكانوا يعنون من يرون فيه موافقاً لمصالحهم حتى لو لم يكن له الحق في الزعامة حسب العقيدة الإسماعيلية[3].

وفي سنة 524هـ/1129م تم تنصيب أبو الميمون عبدالمجيد للخلافة ولقب بالحافظ لدين الله، إلا أن تنصيبه لتلك الخلافة كان مؤقتاً إلى أن يستبرئ نساء الخليفة الآمر ومعرفة هل فيهن حامل م لا[4]؟

وأصبح أبو علي بن الأفضل[5] بن بدر الجمالي الملقب بكتيفات وزيراً له[6]، وأول خطوة اتخذها كتيفات في وزارته هو اعتقال الخليفة الحافظ

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص384؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج34، ص32؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص85؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص143.

(2) طقوش، تاريخ الفاطميين، ص388،390.

(3) سيد، الدولة الفاطمية، ص155؛ طقوش، تاريخ الفاطميين، ص390-391.

(4) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص113؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص192.

(5) أبو علي بن الأفضل: شمس المعالي كتيفات أحمد بن شاهنشاه بن بدر الجمالي الوزير أبو علي الملقب بكتيفات، أصغر أولاد الوزير الأفضل، أحضره الخليفة الآمر بأحكام الله وأصبح وزيراً له، واستمر في وزارته حتى خلافة الحافظ لدين الله، فاشتد ضرره على أهل القصر فتعصب له جماعة من الأجناد الخاصة بالخليفة وتحالفوا عليه وقتلوه سنة 526هـ/1131م. المقريزي، المقفى، ج1، ص239-241.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص139؛ المقفى، ج1، ص239.

وحبسه[1]، والاستيلاء على جميع ما يوجد في القصر من أموال وذخائر وحملها إلى دار الوزارة[2]. فقوي أمره وأتخذ عدة إجراءات كانت من بينها إسقاط ذكر الخليفة الحافظ من الخطبة وجعلها لنفسه[3]، فبقي الخليفة الحافظ اسم لا معنى تحته على حد تعبير أحد المؤرخين[4].

والحري بالذكر أن محاولة انفراد الوزير كتيفات بالحكم وعزله للخليفة الحافظ لم يكن عزلاً بالشكل الصريح وإنما يمكن أن نعد مسألة حجره واعتقاله هو عزلاً عن الخلافة وإدارتها، ودليل ذلك هو ما جاء بذكره بعض المؤرخون[5] إذ ذكروا بعد مقتل الوزير كتيفات تم إخراج الخليفة الحافظ من الحبس وجددوا البيعة العامة له.

وبذلك فإن عبارة (تجديد البيعة) أو (أخذ البيعة) تدلنا على أن الخليفة الحافظ كان معزولاً عن الخلافة وأرجع لها فيما بعد فبايعه الناس على ذلك.

وفي سنة 530هـ/1135م اراد بهرام الارمني[6] التفرد في حكم البلاد فعمل على عزل رضوان بن ولخشي[7] عن ولاية القاهرة بسبب ما كان يتصف به من شجاعة،

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص24؛ ابن سعيد المغربي، النجوم الزاهرة، ص86؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص506؛ الذهبي، العبر، ج2، ص428؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص36؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص194؛ المرادي، أبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد مراد الحسيني (ت:1206هـ/1791م): سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم (بيروت: 1988م)، ج3، ص156.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص24؛ المرادي، سلك الدرر، ج3، ص156.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص24؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص376؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص143.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص24.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص116؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص194.

(6) بهرام الارمني: بهرام بن اسيد، ارمني الاصل، كان بداية امره في الدولة الفاطمية يعمل كجندي ،ثم ترقى في الخدمة حتى تسلم الوزارة سنة 529هـ/1134م ، اشتهر بحسن السياسة والتدبير الجيد، توفي سنة 535هـ/1140م. المقريزي، المقفى، ج2،ص296،294.

(7) رضوان بن ولخشي: احد امراء القاهرة ،كان يتولى حجبة باب ابن الخليفة الحافظ، عزله الوزير بهرام الارمني خشية منه وسلمه ولاية عسقلان ثم الغربية. الذهبي، تاريخ الاسلام، ج ،ص124.

وسلمه بدلا عنها ولاية عسقلان[1]، ثم ما لبث ان عزله عنها لأنه منع جماعة من الارمن يريدون الدخول الى القاهرة عن طريق البحر و ولاه الغربية[2] من بلاد مصر[3].

وفي خلافة العاضد لدين الله[4] (555-567هـ/1160-1171م) أقدم الوزير صلاح الدين[5] إلى عزل أمراء الدولة الفاطمية واستبدالهم بغيرهم ممن يدينون له الولاء القادمون معه من بلاد الشام[6].

ومن الملاحظ أن الوزير صلاح الدين لم يقدم في بادئ الأمر من عزلهم بصورة مباشرة وإنما عمل على اكفائهم من التصرف في أمور الدولة ومنعهم من ذلك ،حتى

---

[1] عسقلان: مدينة تقع بين حدود مصر والشام في الاقليم الرابع، بعدها عن خط الاستواء (33)درجة، تشتهر هذهِ المدينة بالنخيل ومياه العيون، وتحتوي على اثار نمرود بن كنعان. المنجم، اسحاق بن الحسين(ت :ق 4هـ/ ق 10م):اكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، عالم الكتب(بيروت: 1987م)، ص61.

[2] الغربية: وهي احد جهات بلاد مصر، تمتد من سور القاهرة الى شاطئ النيل. المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص196.

[3] ابن ميسر، المنتقى،ج2 ،ص142 ،المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص158.

[4] العاضد لدين الله: أبو محمد عبدالله بن الأمير يوسف بن الحافظ لدين الله، ولد سنة 546هـ/1151م، أقامه الوزير طلائع بن رزيك في الخلافة بعد وفاة أبيه واستمر فيها إلى سنة وفاته 567هـ/1171م، وقيل مات غماً عندما سمع بقطع خطبته وإقامتها للخليفة العباسي المستضيء، وقيل مات مسموماً، وبوفاته تنتهي الدولة الفاطمية. الذهبي، سير أعلام، ج11، ص452-454.

[5] صلاح الدين: أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شادي الملقب الملك الناصر، صاحب الديار المصرية والبلاد الشامية والفراتية واليمنية، ولد سنة 532هـ/1137م بقلعة تكريت، دخل في خدمة نور الدين زنكي وأرسل مع عمه أسد الدين شيركوه إلى حملة مصر سنة 558هـ/1162م وقيل سنة 559هـ/1163م، تولى الوزارة للخليفة الفاطمي العاضد بعد وفاة عمه 564هـ/1168م وعمل على قطع الخطبة للدولة الفاطمي وإقامتها للدولة العباسية سنة 567هـ/1171م وأسس بعدها الدولة الأيوبية وقاتل الصليبين، توفي سنة 589هـ/1193م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص139-172.

[6] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

قوي أمره في الدولة وتمكن فيها بإكثار العساكر الشامية وأقاربه وأصحابه عزم على عزلهم والقبض عليهم سنة 566هـ/1170م[1].

وعندما علم الخليفة العاضد بذلك أرسل إليه يسأله عن سبب فعله هذا، فأجابه قائلاً: "إن هؤلاء الأمراء كانوا عصاة لأمرك والمصلحة قتلهم وإقامة غيرهم ممن يمتثل أمرك، فسكت"[2].

ويتضح لنا من هذا النص أنه على الرغم من ضعف الخليفة العاضد وضعف أمره أمام وزرائه نراه بأنه كان متابع لأمر موظفيه.

والأسئلة المثارة هنا، هل كان هذا السبب الحقيقي للعزل أم أنه مفتعل؟ وهل افاد الوزير صلاح الدين من عزلهم؟

في الواقع إن هذا السبب لم يكن حقيقي فعلاً. إذ ان اقدام الوزير صلاح الدين على عزلهم كان سبب رفض هؤلاء الأمراء له ولأصحابه وما فعلوه من محاولة لإزالة رسوم الدولة الفاطمية ومحو آثارها[3].

وبذلك فإن الوزير صلاح الدين أراد من عزلهم فرض إرادته والتفرد في أمور الدولة بعيداً عن المعارضين له.

أما ما يخص منفعة الوزير من هذا العزل فتمثل بتقوية مكانتهِ في الدولة هذا ما عبر عنه المقريزي[4] قائلاً: "وتقوى أمر صلاح الدين وعظم أمره وذهب ما كان يخشاه ويخافه".

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

[3] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

[4] اتعاظ الحنفا، ج3، ص322.

خامساً: التنافس على منصب الوزارة

شهدت الدولة الفاطمية خلال المرحلة الأخيرة من مسيرتها ضعفاً كبيراً، فقد أقبل على رئاستها خلفاء ضعفاء تقلدوا الخلافة ولم يكن لهم سوى الاسم فقط، واستغل بعض أفراد الدولة ذلك الضعف لصالحهِ محاولاً الحصول على مناصب مرموقة في الدولة كمنصب الوزارة مثلاً، والإطاحة بمن كان يملك ذلك المنصب.

وقد استخدموا لتحقيق ذلك سياسات معينة كانت من بينها سياسة العزل، إذ اعتمد كل من كان يطمع في الحصول على هذا المنصب أسلوب التنحية لسابقه في الوزارة ليتسلم هو هذا المنصب، مما أدى إلى أن تشهد الدولة الفاطمية صراعاً عنيفاً بين أفرادها انعكس أثره على مجمل أوضاع الدولة.

فقد شهدت الدولة نزاعاً وتنافساً بين الأمراء والقادة الكبار على منصب الوزارة[1]، فنرى في خلافة الظافر[2] (544-549هـ/1149-1154م) الذي استوزر ابن مصال اللكي عند تسلمه الخلافة[3] ولقبه بأمير الجيوش[4]. واستطاع من ضبط أمور البلاد

---

[1] طقوش، تاريخ الفاطميين، ص412.

[2] الظافر: أبو منصور إسماعيل بن الحافظ الملقب بالظافر، بويع بالخلافة أثر وصاية أبيه عليه، وكان أصغر أولاد أبيه سناً، وكان كثير اللهو واللعب له نهمة بالجواري واستماع الأغاني، قتل على يد نصر بن عباس الصنهاجي ابن وزيره سنة 459هـ/1154م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص237؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص128.

[3] ابن القلانسي، ذيل، ص478؛ الأصفهاني، عماد الدين أبو حامد محمد بن محمد (ت:597هـ/1200م): البستان الجامع لتواريخ أهل الزمان، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت: 2002م)، ص365؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص169؛ أبو الفداء، المختصر، ج3، ص21؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص48؛ العليمي، مجير الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن المقدسي الحنبلي (ت:928هـ/1521م): التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، تحقيق: لجنة من المختصين، ط1، دار النوادر (سوريا: 2011م)، ج2، ص36.

[4] ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص66.

وتدبير الأمور السياسية[1].فقد فذكر ابن القلانسي[2] ذلك "فأحسن السيرة وأجمل السياسة واستقامت بتدبيره الأعمال وصلحت الأحوال".

لكن يبدو أن استقرار أمور الدولة كان مؤقتاً، إذ إنه بعد تسلمه الوزارة بمدة قصيرة ثار عليه والي الاسكندرية ابن السلار[3] ونازعه على منصب الوزارة[4]. واتفق مع ابن زوجته عباس الصنهاجي[5] على عزله من الوزارة[6]، فدخل ابن السلار القاهرة وأخذ الوزارة بالقهر والغلبة ولقب بالعادل[7].

ولكي يسترجع ابن مصال منصبه جمع جموعاً كبيراً من الأعراب واقتتل مع جيش ابن السلار وانتهى بينهم الخلاف بمقتل ابن مصال على يد عباس الصنهاجي، وطيف برأسه في شوارع القاهرة[8].

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج37، ص24.

(2) ذيل، ص478.

(3) ابن السلار: علي بن السلار أبو الحسن، كردي الأصل، وزر للخليفة الظافر سنة 543هـ/1148م بعد ما كان يشغل ولاية الولايات في الصعيد وغيره، توفي سنة 548هـ/1153م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص416.

(4) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص552؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج37، ص319؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج6، ص246.

(5) عباس الصنهاجي: عباس أبي الفتوح يحيى بن أبي يحيى تميم بن المعز بن باديس الحميري الصنهاجي، قدم مع أمه بلارة بنت القاسم إلى مصر بعد أن طرده أخيه أبو الحسن علي من أفريقية، وتزوجت أمه من علي بن السلار، توفي سنة 549هـ/1154م. المقريزي، المقفى، ج4، ص33.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص196؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص295.

(7) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص142؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص553؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج37، ص319؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص96.

(8) ابن القلانسي، ذيل، ص485؛ ابن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر الكناني الكلبي الشيرازي (ت:584هـ/1188م): الاعتبار، مكتبة الثقافة الدينية (مصر: د. ت)، ص8؛ أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت:665هـ/1266م): الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1997م)، ج1، ص285؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص198.

وحاول بعض الوزراء المحافظة على منصب الوزارة وعملوا على حصر تلك الوظيفة في أعقابهم من بعدهم، ففي وزارة الصالح طلائع بن رزيك[1] الذي وزر لخليفتيين متتاليين الفائز بأمر الله[2] (549-555هـ/1145-1160م)، والعاضد لدين الله الذي تسلم الدولة الفاطمية بأمر من وزيره الصالح بن رزيك، وهذا يدل على مدى القوى الكبيرة التي كان يتمتع بها وزراء تلك الفترة لدرجة وصلت إلى تنصيب الخلفاء، كما ويدلل على ضعف موقف هؤلاء الخلفاء وضعف امكانياتهم وتسليم أمورهم بيد وزرائهم.

وبالفعل نجح الصالح بن رزيك بتولية ابنه منصب الوزارة من بعده، إذ أنه طلب أثناء وفاته سنة 556هـ/1160م من الخليفة العاضد بأن يكون ابنه وزيراً له من بعده، وأجابه الخليفة إلى ذلك واستوزر ابنه ولقبه بالعادل[3]. وهذا يعني أن منصب الوزارة أصبح يتوارث من الأب إلى الابن وهذهِ إشارة على سيطرة الوزراء وزيادة نفوذهم.

وأوصى الوزير الصالح بن رزيك ابنه وحذره من والـي الصعيد شـاور السعـدي[4]

---

(1) الصالح طلائع بن رزيك: أبو الغارات طلائع بن رزيك الملقب بالملك الصالح، كان والياً على أعمال الصعيد، واستنجد به أهل القصر بعد مقتل الخليفة الظافر، فتمكن من البلاد وسيطر على أوضاعها وتولى الوزارة سنة 549هـ/1154م، توفي سنة 550هـ/1155م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص526.

(2) الفائز بأمر الله: أبو القاسم عيسى بن الظافر إسماعيل بن الحافظ، العاشر من الخلفاء الفاطميين في مصر، بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه الظافر وكان عمره آنذاك خمسة سنين وبأمر من الوزير عباس الصنهاجي، واستمر بالخلافة إلى سنة وفاته 555هـ/1160م. ابن تغري بردي، مورد اللطافة، ص296.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص284؛ أبو الفداء، المختصر، ج3، ص39؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص99.

(4) شاور السعدي: أبو شجاع شاور بن مجبر الهوزاني السعدي، تابع نسبه إلى حليمة السعدية مرضعة الرسول محمد ﷺ ولي الصعيد ثم وزر للخليفة العاضد مرتين، توفي سنة 564هـ/1168م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص44.

ومنعه من التعرض له بسوء أو عزله من منصبه إذ أنه كان يخشى عصيانه أو انقلابه عليه. وكان الصالح بن رزيك قد ولى شاور هذا ولاية الصعيد وهي أكبر الأعمال بعد الوزارة لكنه ندم على ذلك فيما بعد[1]، إلَّا أنه لم يستطيع أن يعزله وذلك بسبب القوة التي كان يمتلكها والجيوش الكبيرة التي كانت لديه إذ استطاع أن يستميل الرعية والمقدمين العرب فقويت شوكته وعسر أمره على الصالح بن رزيك إلَّا أنه لم يتخذ في حقهِ أي إجراء خشية أن يخرج عن طاعتهِ[2].

وعلى الرغم من وصاية الصالح بن رزيك لابنه العادل بذلك إلا أنه خالف أمر والده ولم ينفذ وصيته فقام بعزل شاور السعدي من منصبه[3].

لكن ما الذي دفع العادل بن رزيك إلى أتخاذ خطوة جريئة كهذهِ على الرغم من تحذير والده له؟ وهل وفق في هذا العزل؟

ان إقدام العادل بن رزيك على إقالة والي الصعيد كان بتشجيع وتحذير من المقربين له، إذ اقترحوا عليه عزل شاور السعدي من منصبه أملاً بإضعاف قوته وتقليل من مكانته، فخشي الوزير العادل أن يزداد نفوذه وينافسه على السلطة فتخوف منه كثيراً وانتهى به الأمر بعزله عن ولاية الصعيد[4].

إلا أنه لم يوفق في هذا العزل، وذلك لأن شاور السعدي لم يرضخ لهذا الأمر فثار ضده وتقدم للقاهرة بجيش كبير واستطاع أن يبسط نفوذه ويقضي على مناوئه ويتسلم منصب الوزارة سنة 558هـ/1162م ولقب بأمير الجيوش[5]. ولم يكتفِ شاور

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص298؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص19؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص99.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص298.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص298؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص99.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص298.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص298؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص407؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص100.

باستحواذه على منصب الوزارة بل عمل على استصفاء أموال بني رزيك وودائعهم وذخائرهم(

ولأن الصفة الغالبة على العقد الأخير من عمر الدولة الفاطمية هو التنافس على منصب الوزارة وأخذها بالقوة والقهر، فإن شاور السعدي لم ينعم بالوزارة طويلاً إذ سرعان ما ظهر عليه خصم نافسه عليها، فبعد وزارته لتسعة أشهر ثار عليه أحد الأمراء البرقية[1]، الذي شغل منصب صاحب الباب[2] يدعى ضرغام بن سوار[3]، فزاحمه على منصب الوزارة وخرج عليه بجيش كبير وغلبه وقتل ابنه، ففر شاور السعدي إلى بلاد الشام وتمكن ضرغام وبكل سهولة أن يصبح وزيراً للخليفة العاضد[4]، وأن يلقب بالملك المنصور[5].

ولما استقر أمر ضرغام في الوزارة وتمكن من السيطرة على البلاد قام بقتل الكثير من أمراء الدولة الفاطمية[6]. وتباينت أسباب قيامه بهذا الفعل، إذ بين أحد

---

(1) الأمراء البرقية: فرقة من الأمراء أنشأهم الصالح طلائع بن رزيك وجعل ضرغام بن سوار في مقدمتهم. المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص24.

(2) صاحب الباب: وهي ثاني رتبة بعد الوزارة وتسمى بالوزارة الصغرى، ويكون صاحبها من الأمراء المطوقين ويتولى صاحبها النظر في المظالم، إذ لم يكن وزير سيف فإذا كان وزير سيف هو يجلس للمظالم بنفسه، ويلقب صاحب الباب بالمعظم، أول من وظف في هذا المنصب في الدولة الفاطمية هو خمرتاش في أيام الخليفة الحافظ. ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص122.

(3) ضرغام بن سوار: أبو الأشبال ضرغام بن سوار اللخمي، أحد وزراء الدولة الفاطمية، وزر الخليفة العاضد بعد ما ثار عليه الوزير السابق شاور السعدي، بقي في الوزارة إلى حين قتله على يد شاور، فكانت مدته في الوزارة تسعة أشهر، قتل سنة 559هـ/1163م. ابن الفوطي، مجمع الآداب، ج6، ص540.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص299؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص407؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص100؛ المكي، سمط النجوم، ج4، ص4.

(5) أبو شامة، الروضتين، ج1، ص407؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص261؛ المكي، سمط النجوم، ج4، ص4.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص299؛ أبو شامة، الروضتين، ج2، ص85؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص263.

المؤرخين[1]سبب قتله لأمراء الدولة هو للتخلص منهم لتخلوا له البلاد من المنازعين، ويصبح هو سيد الموقف، فيما ذكر البعض[2] أن اندفاعه بقتل أمراء الدولة هو لأنهم استصغروه واحتقروا وجوده وقاموا بمراسلة الوزير المعزول شاور السعدي ووعده القيام معه، فاحتال عليهم ضرغام وأحضرهم إلى دار الوزارة ليلاً وقتلهم وكان عددهم سبعين شخصاً.

ومهما كانت الأسباب فإن فعله هذا أضعف من شأن الدولة الفاطمية، وعلق المؤرخون[3] على تلك الحادثة بوصفها أحد أسباب هلاك الدولة وضعفها حتى غدت تخرج الأمور عن سيطرة الفاطميين بسبب ضعف عسكر الدولة بقتل الأمراء وخسارة الفرسان.

أمّا الوزير المعزول شاور السعدي الذي هرب من ضرغام إلى بلاد الشام يبدو أنه وافق على أمر عزله مؤقتاً لحين تدبير الأمور، إذ سرعان ما ذهب إلى بلاد الشام ودخل دمشق سنة 558هـ/1162م مستنجداً بنور الدين محمود بن زنكي[4] أملاً بمساعدته لاسترجاع منصبه[5].

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص299.

(2) أبو شامة، الروضتين، ج2، ص84؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص264.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص299؛ أبو شامة، الروضتين، ج2، ص84؛ خلدون، العبر، ج4، ص100.

(4) نور الدين محمود بن زنكي: أبو القاسم محمود بن قسيم الدولة أبي سعيد زنكي التركي، ولد سنة 511هـ/1117م وتملك نيابة حلب بعد مقتل أبيه في حصار جعبر سنة 541هـ/1146م، حاصر دمشق وتملكها وافتتح الكثير من المدن وحارب الصليبين، توفي سنة 569هـ/1173م أثر مرض الخوانيق. الذهبي، سير أعلام، ج20، ص331-334.

(5) الأصفهاني، البستان الجامع، ص385؛ ابن شداد، بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة الأسدي الموصلي (ت:632هـ/1224م): النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط2، مكتبة الخانجي (القاهرة: 1994م)، ص75؛ ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (ت:660هـ/1261م): زبدة الحلب في تاريخ حلب، ط1، دار الكتب=

وبقي علينا أن نتساءل في هذا السياق هل كان أمر عزله يستوجب طلب العون من قوى خارجية مختلفة عن الدولة الفاطمية بالمذهب والولاء، لا سيما وأن آل زنكي كانوا تابعين للخلافة العباسية؟ وهل استجاب نور الدين زنكي لطلبه ولماذا؟

إنَّ محاولة شاور بطلب المساعدة من القوى الخارجية كان مؤشراً على اضمحلال أمر الدولة إذ يمكن أن نعده بداية النهاية للدولة الفاطمية، وذلك لأن الدولة الزنكية كانت مختلفة عن الدولة الفاطمية بالمذهب والولاء، لا سيما أنهم كانوا تابعي للخلافة العباسية التي كانت خصم للدولة الفاطمية، وأن استنجاد شاور السعدي بهم كان يدلل على الاهتمام بالمصالح الشخصية المتمثلة بالرغبة في البقاء في منصب الوزارة بعيداً عن التفكير بأمر الدولة وما ستؤول إليه النتائج.

كان طلب المساعدة من نور الدين زنكي مصحوباً بعروضاً مغرية تتمثل بإعطائه ثلث أموال مصر، وأن يقيم معه في مصر بعضاً من أمراء الشام[1]، وأن يتصرف هو بأمر نور الدين زنكي واختياره[2].

وأشار أحد الباحثين[3] على أن مناشدة شاور لنور الدين كانت نقطة تحول مهمه في سياسة نور الدين لأنها لفتت انتباه الأمير الشامي إلى مصر فرغب بضمها وإضافتها إلى الدولة النورية.

لذا فكان من الطبيعي أن يرحب نور الدين زنكي بشاور السعدي ويحسن لقاءه وإكرامه[4]. وأجابه فيما طلب فجهز جيشاً كبيراً سلم قيادته إلى أسد الدين

=العلمية (بيروت: 1996م)، ص324؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص66؛ المكي، سمط النجوم، ج4، ص4.

[1] ابن العديم، زبدة الحلب، ص345؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2.

[2] أبو شامة، الروضتين، ج1، ص407.

[3] سيد، الدولة الفاطمية، ص222.

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص264.

شيركوه[1]. وأمرهم بالذهاب إلى مصر والانتقام ممن ناصب العداء لشاور وعزله عن وزارته وإرجاعه إلى تلك الوزارة، وبالفعل وصل الجيش إلى القاهرة وحقق الغاية المنشودة وتمكنوا من قتل الوزير ضرغام وإعادة شاور وزيراً للدولة الفاطمية[2]، وهذا يعني أنه حصل على المنصب بقوة السيف[3]. وهو نفس لأسلوب الذي اتبعه في الحصول على الوزارة للمرة الأولى.

إلّا أنَّ شاور السعدي لم يفِ بما قطعه من وعود لنور الدين مما أدى إلى حدوث خلاف بين الطرفين حتى اضطر به الأمر إلى أن يطلب العون هذهِ المرة من قوة خارجية متمثلة بالصليبين[4]. وقدم لهم مقابل مساعدتهم له أموالاً عن كل مرحلة يقطعونها للوصول إلى مصر[5]. فكان من الطبيعي أن يجيبه الصليبيون إلى طلبه ليس فقط للعرض المالي الذي قدمه لهم وإنما طمعاً في الحصول والسيطرة على مصر[6]، وخوفاً من أن تصبح تلك البلاد تحت زعامة الدولة النورية وبالتالي لم

---

(1) أسد الدين شيركوه: أبو الحارث شيركوه بن شاذي بن مروان الملقب الملك لمنصور أسد الدين، وهو عم صلاح الدين الأيوبي، تولى الوزارة للخليفة العاضد سنة 564هـ/1168م وتوفي بعد ذلك بشهرين أثر مرض الخوانيق. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص480.

(2) الأصفهاني، البستان الجامع، ص386؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص306؛ ابن شداد، النوادر السلطانية، ص75؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص345؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص408؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص26؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص66؛ المكي، سمط النجوم، ج4، ص3-4.

(3) محاميد، تطورات، ص104.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص337؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص411؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص26-27؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج3، ص358.

(5) أبو شامة، الروضتين، ج2، ص90.

(6) ابن العديم، زبدة الحلب، ص345؛ ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم أبو عبدالله المازني التميمي الحموي (ت:697هـ/1297م): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق: جمال الدين الشيال، دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة: 1957م)، ج1، ص149؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص66.

يبق لهم في بلاد الشام وبيت المقدس أي مقام[1].

وبعد أحداث عدة يطول شرحها، سيطر الصليبيون على مصر سنة 564هـ/1168م وتمكنوا من البلاد عندما أصبحت جميع أوراق الدولة مكشوفة لديهم، فعرفوا ضعف الدولة الفاطمية وأيقنوا أن لا حاميَّ لها[2].

وهنا ظهر الخليفة العاضد لدين الله على مسرح الأحداث التاريخية، وبعد سكوت مميت طلب العون من نور الدين زنكي خوفاً من أن تذهب الدولة من يديه بسيطرة شاور والصليبيين، فأرسل له نور الدين جيشاً بقيادة أسد الدين الذي كانت حملته هذهِ الثالثة على مصر ونجح في السيطرة على أمور الدولة[3]، وقتل شاور بأمر من الخليفة العاضد[4].

وبذلك تنتهي تلك المدة المضطربة التي كانت صفتها البارزة الصراع والنزاع على السلطة، والتي كان لها الأثر البالغ على الدولة وإدارتها، وإنَّ سيطرة الوزراء على منصب الوزارة بأسلوب قهري وبقوة السيف جعلت هؤلاء الوزراء يعملون على تثبيت مركزهم وسلطتهم وخدمة مصالحهم الخاصة بعيداً عن مصلحة الدولة[5].

فضلاً عن اضطراب الأوضاع في البلاد فكل شخص من هؤلاء استلم الحكم تميزت مدة حكمه بسياسة معينة أثرت بشكل أو بآخر على الدولة التي أدت بالنهاية إلى سقوطها وما أصدق قول المؤرخ المقريزي[6] حين قال: "من تأمل أحوال الوزراء يجد الصالح بن رزيك ربى رجال الدولة وجاء الضرغام فأفناهم، ثم جاء شاور فأتلف أموال مصر وأطمع الغز في البلاد وأجرأ الفرنج علناً".

---

(1) ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص149.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص291.

(3) أبو الفداء، المختصر، ج3، ص45.

(4) الأصفهاني، البستان الجامع، ص398؛ ابن شداد، النوادر السلطانية، ص80؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص34.

(5) محاميد، تطورات، ص15.

(6) اتعاظ الحنفا، ج3، ص288.

ولو أمعنا في الأحداث سالفة الذكر نرى الضعف الواضح للخلفاء الفاطميين وعدم قدرتهم في السيطرة على شؤون الدولة، وعلى الرغم من جميع الأحداث التي ذكرناها والتي طرأت على الدولة الفاطمية لم نرى للخليفة أي دور يذكر فلم يحرك ساكن إزاء تلك الأحداث فسلطته كانت اسمية، والمسيطر الفعلي على الدولة هم وزرائها الذين عم الفساد في نفوسهم وكان هَمهُم الشاغل هو الكيفية التي يحافظون بها على مناصبهم، تاركين الشعب والدولة وراء ظهرهم حتى فقدت الدولة هيبتها وبدأت بالتآكل شيئاً فشيء ومع كل حدث يحصل فيها.

وليس أدق من وصف ابن الأثير[1] على تلك الحالة بقوله: "وكانت الوزارة في مصر لمن غلب، والخلفاء من وراء الحجاب، والوزراء كالمتملكين، وقل أن وليها أحد بعد الأفضل إلا بحرب وقتل وما شاكل ذلك".

[1] الكامل، ج9، ص206.

الفصل الثاني: دوافع العزل الإداري والديني

أولاً: دوافع العزل الإداري.

1-الاستبداد واستغلال المنصب.

2- ضعف الإدارة و سوء التصرف.

3- الاستقالة والعزل الذاتي.

ثانياً: دوافع العزل الديني.

1-إضعاف الوجود الإسلامي في مؤسسات الدولة.

2- إبطال الدعوة للخليفة الفاطمي.

3- تغيير المذهب الإسماعيلي.

الفصل الثاني

دوافع العزل الإداري والديني

أولاً: دوافع العزل الإداري

بعد أن انتقلت الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر في سنة 358هـ/969م غدت مسرعة إلى إدارة دولتها والسيطرة على مجريات الأمور فيها، إذ إن انتقالها إلى مكان جديد يتطلب منها وضع نظم إدارية والعمل بها، لتثبت سلطتها وإدارة دولتها.

ومن الملاحظ أن إدارة الدولة الفاطمية لم تكن مقتصرة على الإدارة الداخلية فقط، وإنما وجهت أنظارها أيضاً إلى خارج مصر كالمغرب وبلاد الشام، (أي البلاد التي كانت لها يد فيها وسلطة عليها).

ومن المعروف أن الدولة الفاطمية مرت بمراحل متفاوتة ما بين القوة والضعف شأنها شأن غيرها من الدول، وإن هذهِ القوة وذاك الضعف أثر وبشكل مباشر على النظام الإداري فيها، فنرى أن هناك فارقاً كبيراً وتفاوتاً في إدارة الدولة ما بين الفترتين.

ودعت الحاجة الإدارية في الدولة الفاطمية إلى استخدام سياسات معينة كان الهدف منها إدارة الدولة وضبط أمورها بالوجهة الصحيحة من وجهة نظرهم، ومن بين تلك السياسات سياسة العزل والتنحية الوظيفية التي ظهرت بشكل واضح وكبير، إذ عمدت الدولة الفاطمية إلى استخدام تلك السياسة كجزء من إدارتها للدولة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وما يتحتم علينا أن نبينه هو أسباب ذلك العزل، وهل كانت الدولة محقة في استخدام تلك السياسة؟ وهل إن عزلها لبعض الأشخاص كان ينم على إدارة الدولة الحكيمة أم العكس؟ وهل أثر العزل الإداري على مسيرة الدولة سواء بالسلب أو الإيجاب؟ وهل جيء بشخصيات كفوءة أم لا؟ هذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال محاور عدة تتمثل بمايأتي:

1. الاستبداد واستغلال المنصب

أخذ بعض موظفي الدولة الفاطمية وعلى اختلاف مكانتهم من الاستبداد في المهام الموكلة والمشروعة لهم، وأخذوا في التمادي في تصرفاتهم، مما دفع الخلفاء الفاطميون إلى استخدام سياسة العزل كإجراء إداري للحد من استبدادهم والتخلص من بطشهم ونفوذهم، سواء كان هذا التمادي على سكان البلاد أو على الدولة الفاطمية نفسها.

عند بداية تأسيس الدولة الفاطمية في مصر وتحديداً في خلافة المعز لدين الله الذي شرع بالذهاب إلى مصر وترك المغرب، فكر في إيجاد شخص مناسب يستخلفه في تلك البلاد، فوقع اختياره في بادئ الأمر على أبي أحمد جعفر بن عبد الأمير[1]، فاستدعاه الخليفة المعز وأخبره بما يجول في فكره بأنه يريد أن يستخلفه في تلك البلاد[2]، فوافق على ذلك لكن طلب من الخليفة المعز أن تكون جُلّ تصرفاته بما يراه هو مناسب ومن دون الرجوع إلى الخليفة، فقال: "تترك معي أحد أولادك أو أخوتك وأنا أدبر...وإذا أردت أمراً فعلته، ولم أنتظر ورود الأمر فيه، لبعد ما بين مصر والمغرب، ويكون تقليد القضاء والخراج وغيره من قبل نفسي"[3].

وهذا يعني أن موافقة أبي أحمد لاستخلافه في تلك البلاد مقروناً بشروط تؤدي في مجملها إلى انفصال بلاد المغرب عن الدولة الفاطمية ومقرها الجديد في مصر[4]. فكان من الطبيعي أن يرفض الخليفة المعز ذلك، لأن طلبه هذا يعني استبداده وتماديه في السيطرة على البلاد المخول بها، وتماديه على الدولة الفاطمية نفسها. فقال له: "يا

---

(1) أبي أحمد جعفر بن عبد الأمير: وهو أبو علي جعفر بن علي بن أحمد بن حمدان الأندلسي، الملقب بجعفر الأندلسي، كان يتولى بعض أعمال أفريقية ثم هرب إلى الأندلس نتيجة خلافه مع بلكين الصنهاجي، قتل فيها سنة 364هـ/974م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص360.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص99؛ ابن سعيد المغربي، النجوم الزاهرة ،ص44.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص99.

(4) فرحان، المد والانحسار، ص140.

جعفر عزلتني عن ملكي، وأردت أن تجعل لي شريكاً في أمري، واستبددت بالأموال والأعمال دوني، قم فقد أخطأت حظك، وما أصبت رشدك"[1].

فأصدر فيه الخليفة أمراً يقتضي بعزله وكان هذا سنة 361هـ/971م[2] لكي يحافظ على ملكه في بلاد المغرب من الطموحات الإدارية لأبي أحمد ومحاولته للسيطرة والاستبداد فيها إدارياً[3].

وهذا يعني أن الخليفة المعز كان محقاً في سياسة العزل هذهِ، لكن هل جاء بعد أبي أحمد شخص جدير لهذهِ المهمة؟ وكيف كان اختيار الخليفة؟

بعد عزل أبي أحمد اختار الخليفة المعز يوسف بن زيري الصنهاجي[4] وسلم له ولاية البلاد[5] وأمر السكان أن يدينوا له بالسمع والطاعة[6]، وذلك لأنَّ يوسف الصنهاجي عندما عرض عليه الخليفة أمر ولاية المغرب كان ردهُ مختلفاً عما جاء به أبي أحمد، وبعيداً كل البعد عن الاستبداد ومحاولة للتفرد في إدارة البلاد، وهذا ما استنتجناه من قوله للخليفة المعز بالله، الذي أورده المقريزي[7] "فأكبر ذلك، ولم يزل به حتى أجابه وقال: يا مولانا: بشريطة أن تولي القضاء والخراج لمن تراه وتختاره،

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص99.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص99.

(3) مشعان، سياسة الفاطميين، ص1391.

(4) يوسف بن زيري الصنهاجي: أبو الفتوح بلكين بن زيري بن مناد الحميري الصنهاجي، استخلفه الخليفة المعز على أفريقية عند توجهه إلى مصر سنة 361هـ/971م كان يتصف بحسن السيرة والنظر في أمور الرعية والدولة، توفي بعلة القولنج سنة 373هـ/983م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص286.

(5) أبو الفداء، المختصر، ج2، ص112؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج26، ص349؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص285؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص72؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب، ص349؛ مقديش، نزهة الأنظار، ج1، ص356.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص228؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص87.

(7) اتعاظ الحنفا، ج1، ص100.

والخبر لمن تثق به، وتجعلني أنا قائماً بين أيديهم، ...ويكون الأمر لهم وخادم بين ذلك".

وبغض النظر سواء كان جواب الصنهاجي هذا نابعاً من نفسهِ وما يجول فيها أم لأنه علم بما حدث مع أبي أحمد وخشي هو الآخر أن يستبعد ويعزل، إلَّا أن ما يمكنا قوله أن إدارة الدولة الفاطمية كانت إدارة حكيمة استبعدت من حاول الاستبداد بأمور الدولة واختارت الشخص الأنسب لاستخلافه في المغرب.

وفي خلافة العزيز بالله عندما سلم إدارة دمشق إلى بكجور[1] سنة 373هـ/983م[2]، نلاحظ بأن مدة حكمه لبلاد دمشق لم تكن مدة منعمة،و ذلك لان بكجور أخذ يتمادى في تصرفاتهِ فساء السيرة مع أهل البلاد[3].

إذ إنه جار على سكان دمشق وظلمهم وأخذ بمصادرتهم[4]، وكما استخدم سياستي القتل[5] والصلب معهم[6]، حتى أنه قتل ما يقارب ثلاثة آلاف شخص وصلب البعض

---

[1] بكجور: الأمير أبو الفوارس التركي، كان مولى لسيف الدولة بن حمدان، ولي أمرة مصر ثم ولي أمرة دمشق للخليفة العزيز سنة 373هـ/983م فظلم الناس وصادر أموالهم وجار عليهم فعزل سنة 378هـ/980م وقتل في مدينة حلب سنة 381هـ/991م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص30.

[2] الروذراوري، ظهير الدين ابي شجاع محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالله(ت:488هـ/1095م): ذيل تجارب الامم، دار الكتب العلمية(بيروت :2003م)،ص127؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج1، ص375؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص68.

[3] ابن الأثير، الكامل، ج7، ص422؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص102؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص296؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص68؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص140.

[4] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، ص357؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص102؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص212؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص30؛ابو الفداء : اليواقيت والضرب في تاريخ حلب :تحقيق: محمد كمال وفالح البكور،ط1،دار القلم العربي(حلب :1989م)،ص138؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص259.

[5] مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص248؛ الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص209.

[6] الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص201؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص201.

الآخر[1]. وعلى الرغم من أنّ هناك مبالغة في أعداد القتلى إلا أنه يشير إلى شدة بطشه وقساوته.

ومن جانب آخر كان له موقف سلبي مع الدولة الفاطمية أيضاً، إذ إنه كان يعمل بخلاف ما ترد عليه الخلافة من أوامر[2]، مما أدى إلى سعي الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس إلى عزله عند الخليفة العزيز[3] حتى أجابه الخليفة العزيز إلى ذلك وأصدر أمر بعزلهِ سنة 378هـ/988م[4].

ويدفعنا سعي الوزير ابن كلس في عزل بكجور إلى التساؤل، هل كان سعيه هذا لما فعله بكجور مع أهل دمشق فقط؟ أم إنه كان يحمل في طياته أسباباً أخرى؟

وأشار بعض المؤرخين[5] إن سبب ذلك راجع لما فعله والي دمشق بكجور من التضييق والتشدد في التعامل مع أصحاب ووكلاء الوزير ابن كلس في دمشق. فضلاً عن سيطرته على أملاك الوزير وقتل وكيله ابن أبي العود الصغير هناك، مما أدى إلى غضب يعقوب بن كلس وسعيه إلى عزله[6]، ودليل ذلك قوله للخليفة العزيز بعد تلك الأفعال "هذا أول عصيان بكجور وسوف ترى ما يكون منه"[7].

وتدلنا هذهِ الرواية إلى أن الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس كان مستاء مما فعله بكجور مع أصحابه منذ بداية تسلمه إمارة دمشق، وحتى قبل أن يتمادى في تصرفاتهِ

---

(1) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص201.

(2) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص219؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص259.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص422؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، 219؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص68.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص422؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص102؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص68.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص422؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص212.

(6) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص212.

(7) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص212.

مع أهل البلاد ويبالغ في أفعالهِ، وهذا يعني إن سعيه كان يحمل موقفاً شخصياً مع الوالي.

وبالفعل أصدر الخليفة أمراً بعزله سنة 378هـ/988م[1]، وسير جيشاً من مصر إلى دمشق بقيادة منير الخادم الهدف منه السيطرة على البلاد وعزل واليها بكجور[2]، فحصل قتال بين الطرفين حتى اضطر الأخير إلى الاستسلام وترك البلاد والذهاب إلى حمص[3]، وأصبح منير والياً عليها[4].

وبعد أحداث عدة يطول شرحها استقر بكجور في مدينة الرقة[5]، وأقام الدعوة فيها للخلافة الفاطمية[6].

وفي إطار ما تم عرضه تظهر لدينا مسألتان يتحتم علينا الوقوف عليها، الأولى هي دوافع بكجور في إقامة الدعوة للخلافة الفاطمية حتى بعد عزلهِ، أما المسألة الثانية فهي كيف أدار الوالي الجديد إمارة دمشق؟ وهل أن مسألة عزل الوالي بكجور والمجيء بوالي جديد (منير الخادم) كانت مجدية النفع في إدارة إمارة دمشق؟

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص422؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص30؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص102؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص68 .

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، ص375؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص297.

(3) حِمْصُ: بالكسر ثم السكون والصاد مهملة، مدينة تقع بين دمشق وحلب بناها رجل اسمه حمص ابن المهر بن جان بن مكنف، وقيل بناها اليونان، طولها إحدى وستون درجة، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة، تقع في الإقليم الرابع، أُفتتحت على يد أبا عبيدة الجراح بعد فتحه لدمشق. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص302.

(4) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، ص375؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص260.

(5) الرَقّةُ: بفتح أوله وسكون ثانيه وتشديده، ومعنى الرقة كل أرض تقع جنب وادي ينبسط عليها الماء وجمعها رقاق، وقيل معناها الأرض اللينة التراب، والرقة مدينة مشهورة على نهر الفرات طولها 64 درجة وعرضها 36 درجة، وتقع في الإقليم الرابع. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص58_59.

(6) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، ص375؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ص102.

فيما يخص قضية إقامة الدعوة الفاطمية من قبل الوالي المعزول بكجور بعد عزلهِ لم نعثر بحسب المصادر المتوافرة لدينا على سبب يدفعه إلى ذلك، لكن لربما أنه كان يرغب في الحصول على منصب جديد أو حتى الرجوع إلى منصبه، فأراد بفعله هذا التقرب من الدولة الفاطمية بإقامة الدعوة لهم ونشرها في البلاد الأخرى.

أما مسألة الوالي منير الخادم وولايته لإمرة دمشق من قبل الدولة الفاطمية فإنها كانت مجدية النفع إذ إنه تمكن من إدارة البلاد بأحسن صورة، هذا ما ذكره صاحب كتاب المختصر[1] "فاستقر منير الخادم في إمارة دمشق وأحسن السيرة في أهلها".

وبذلك فيمكن أن نعد إدارة الدولة الفاطمية كانت إدارة جيدة استبعدت الوالي بكجور الذي استبد مع أهل دمشق، وجاءت بوالي كفوء تمكن من إدارة البلاد بعيداً عن الظلم والاستبداد.

وفي خلافة الحاكم بأمر الله وتحديداً في سنة 391هـ/1000م قام الخليفة الحاكم بعزل المحتسب[2] ابن أبي النجدة[3]، وكان هذا بقالاً أول الأمر ومن ثم ترقت به الأحوال حتى شغل منصب الحسبة، إلا أنه أخذ يتمادى في أفعاله وأساء في التعامل مع الناس، فاعتقله الخليفة الحاكم نتيجة لذلك، ثم استخدم معه سياسة أخرى فضلاً عن اعتقاله قام بقطع يده ولسانه، كما استخدم معه أيضاً أسلوب التشهير، إذ شهر على جمل ومن ثم ضربت عنقه[4].

---

[1] أبو الفداء، ج2، ص125.

[2] المحتسب: وهو الشخص الذي يتولى مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتحدث في أمور الموازين والمكاييل ونحوهما، ومعنى كلمة المحتسب في اللغة هو المجتهد في كفاية المسلمين ومنفعتهم. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص424.

[3] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص43.

ويتساءل أحد الباحثين[1] عن سياسة الخليفة الحاكم مع المحتسب قائلاً: "ولا ندري حجم الجرم والإساءة الواقعة منه على الرعية حتى استحق هذا العقاب، أم إن هذا يعد من قبل المبالغة في العقوبة والتي يبدو أنها كانت سمة عصر الحاكم".

وفي الحقيقة لا نمتلك الإجابة القاطعة إلى ذلك إلا أنَّ كل ما يمكن قوله سواء كان المحتسب مستحقاً لهذا العقاب أم لا، إن عزله من قبل الخليفة الحاكم كان يدل على متابعة الدولة الفاطمية لموظفيها وكيفية إدارتهم لمناصبهم.

وفي سنة 408هـ/1017م عزل الخليفة الحاكم ساتكين[2] الملقب بسهم الدولة عن أمرة دمشق[3]، بعد أن استمرت ولايته فيها سنتين، إذ تسلم الحكم في تلك الإمارة سنة 406هـ/1015م[4].وقد أورد ابن تغري بردي[5] سبب عزله قائلاً: "كان ظالماً غشوماً".

أما عن حادثة عزله فروي أنه قد بنى جسراً حديدياً تحت قلعة دمشق ،وأصدر أمراً إلى عامة الناس بعدم العبور عليه بعد إكماله راغباً في أن يكون هو أول من يعبر عليه، وفي غضون تلك الأحداث جاءه فارس حاملاً كتاب عزله من قبل الخليفة الحاكم، فأنشد بعض أهل دمشق:

عَقَدَ الجسرُ وَقَد حَلَّ عُراه بِيَدَيهِ ما دَرَى أنَّ عَلَيهِ يَعبُر العزل إليهِ.[6]

---

(1) عبدالعزيز، ثناء عبد العظيم، وسائل التصفية في مصر في العصر الفاطمي الأول (358-487هـ/968-1094م)،حوليات كلية اللغة العربية،جامعة الازهر،ع38،(مصر: 2018م)، ص42.

(2) ساتكين: المعروف بسهم الدولة، ولي أمرة دمشق في أيام الخليفة الحاكم، وتسلم تلك الولاية بعد محمد بن النزال سنة 406هـ/1015م، ثم عزل سنة 408هـ/1017م، وتسلم أمرة دمشق من بعده أبو منصور سديد الدولة. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج20، ص18.

(3) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص18؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص243؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص17.

(4) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص18؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص17.

(5) النجوم الزاهرة، ج4، ص239.

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص242.

ويتضح مما سبق ذكره تواصل الخلفاء الفاطميين مع المناطق المنضوية تحت يديهم حتى وإن كانت خارج بلادهم، أي أنهم تابعوا مجريات الأحداث في تلك البلاد على الرغم من بعدها، وهذا مؤشر على الإدارة الجيدة للدولة الفاطمية.

وفي خلافة المستنصر بالله تم عزل الوزير أبي البركات الجرجرائي عن الوزارة سنة 441هـ/1049م[1].

وتكمن دوافع عزله إلى أسباب عدة ،كانت من بينها استخدامه لسياسات مختلفة أدت إلى استياء السكان وتذمرهم، إذ إنه استخدم سياسة القبض على الناس ومصادرتهم، كما وأنه كان يبيد ويهتك بمن يريد من السكان من دون علم الخليفة المستنصر أو استأذانه، فضلاً عن استخدامه لسياسة النفي معهم[2].

وفضلاً عن جميع ما ذكرناه فإن أعداءه وجدوا سبيلاً إلى تحريض الخليفة المستنصر عليه وبأنه أساء التصرف عندما تسرع في تجهيز العساكر إلى حلب، مما أدى إلى مضرة الدولة بفعلهِ هذا، فحركت هذهِ الأقوال الخليفة المستنصر بالله إلى عزله ولاسيما وأنه كان حرد من تصرفاته مع السكان[3]، فقبض عليه سنة 441هـ/1049م وعزل عن منصبه ونفي إلى بلاد الشام[4]، وتحديداً إلى صور[5].

وهكذا نرى كيف أدى تمادي الوزير في سيطرته ومهامه الموكل بها كوزير وعزله ونفيه خارج مصر، كما كان ينفي هو بالسكان أثناء وزارته.

---

(1) ابن الصيرفي، الإشارة، ص39؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص202.

(2) ابن الصيرفي، الإشارة، ص39؛ المقريزي ،المقفى، ج3، ص357.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص210.

(4) ابن الصيرفي، الإشارة، ص39.

(5) المقريزي، المقفى، ج3، ص357.

وفي خلافة الآمر بأحكام الله[1] (495-524هـ/1101-1130م) أصدر قراراً بعزل والي القاهرة سعد الدولة الأحدب[2] سنة 519هـ/1125م، نظراً لما قام به من التمادي والجور على كاتب الدست[3] أبا الحسن بن أسامة[4] وإساءته في التعامل معه[5].

أما عن سبب عزله فيروى أن الخليفة الآمر طلب من والي القاهرة بإحضار كاتب الدست لينشئ ما يقرأه على المنبر حول قضية اعتقال الوزير المأمون البطائحي[6] وأخيه، إلا أن الخليفة الآمر لم يعلم سعيد الدولة بذلك فتوهم أن الخليفة طلبه لغير ذلك، فذهب وأحضره من مصر ليلاً وسبه وأساء التعامل معه وأراد إحضاره إلى القاهرة ماشياً حتى أحضره إلى الخليفة وهو متعب لا يستطيع الحركة، فعندما علم

---

(1) الآمر بأحكام الله: أبو علي المنصور الملقب الأمر بأحكام الله بن المستعلي، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة 495هـ/1101م، وأخذ بتدبير دولة الوزير الأفضل بن بدر الجمالي ومن ثم المأمون البطائحي، وفي مدة خلافته استولى الصليبيون على مدينة عكا وطرابلس وبيروت وصيدا، قتل سنة 524هـ/1130م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص301-302.

(2) لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

(3) كاتب الدست: وهو الشخص الذي يجلس مع كاتب السر بدار العدل أمام السلطان أو النائب بمملكه من الممالك ويوقع على القصر. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص436.

(4) أبا الحسن بن أسامة: أبو الحسن علي بن أبي أسامة الحلبي، لقب الشيخ الأجل، وهو أحد كتاب الدست في خلافة الآمر بأحكام الله، توفي سنة 522هـ/1128م. القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص103.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص114.

(6) المأمون البطائحي: مأمون أبو عبدالله بن البطائحي، وزير للخليفة الأمر بعد قتل الوزير الأفضل سنة 516هـ/1122م وكان المأمون يسكن العراق ثم انتقل إلى مصر وعمل حمالاً بالأسواق فدخل إحدى المرات إلى دار الوزير الأفضل، فأعجب به واستخدمه مع الفراشين عنده، وترقت الأحوال إلى أن عمل قتل الوزير الأفضل وأخذ منصبه، قتل سنة 519هـ/1125م بعد ما كشف الخليفة الآمر مؤامرته لقتلهِ. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص410.

الخليفة بذلك صرفه عن ولاية القاهرة[1]، كما عاقبه إذ أمر بخلع اخفافهم وضربه بها على أقدامه حتى تقطعا[2].

2. ضعف الإدارة و سوء التصرف

حرص الخلفاء الفاطميون في المحافظة على النظام الإداري لدولتهم واختيار موظفين أصحاب كفاءة وخبرة، وللمحافظة على هذا النظام قاموا باستبعاد الضعفاء منهم ممن كانوا يتصفون بضعف الإدارة أو سوء التصرف، والتي انعكست أثار تصرفاتهم على الأوضاع العامة للبلاد وأدت بنتائج سلبية عملت على اضطراب الأوضاع وعدم استقرارها.

وبدأوا باستخدام سياسة الإبعاد هذهِ منذ بداية تكوين دولتهم في مصر، وتحديداً في خلافة المعز الذي قام باستبعاد أبو محمود الكتامي[3] عن إمرة دمشق سنة 364هـ/974م[4]. نتيجة لضعف قيادته لجيش المغاربة القادم معه من مصر. إذ حال وصولهم معه إلى دمشق عاثوا فيها فساداً وعملوا على قطع الطرقات والتطاول على السكان حتى وصل بهم الحال إلى القتل[5].

وكما أخذوا بنهب البلاد وسلبها ومصادرة الأموال من السكان[6]، مما أدى إلى حدوث قتال بين جيش أبي محمود (المغاربة) وبين أهل دمشق[7].

---

(1) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص15.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص115.

(3) أبو محمود الكتامي: إبراهيم بن جعفر ابو محمود الكتامي المغربي، أحد قواد الخليفة المعز وليَّ إمرة دمشق سنة 363هـ/973م، وجرت بينه وبين أهل دمشق فتن وحروب كبيرة إلى أن عزل بريان الخادم بعد سنة واحدة، توفي سنة 370هـ/980م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج26، ص435.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص214.

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص320.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص320؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص161.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص320؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج26، ص435؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص314.

فكان من الطبيعي أن يؤثر جميع ما قاموا به على أوضاع البلاد، وعقب ابن الأثير[1] على تلك الأحداث قائلاً: "ودام القتال بينهم أياماً كثيرة فاضطرب الناس وخافوا، وخربت المنازل، وانقطعت المواد، وانسدت المسالك، وبطل البيع والشراء، وقطع الماء عن البلد، فبطلت القنوات والحمامات، ومات كثير من الفقراء على الطرقات من الجوع والبرد".

ونستنتج من هذا النص عدة أمور تتمثل بما يأتي:

أ-عدم استقرار الأوضاع واضطراب الأمن في البلاد.

ب- الإبادة العمرانية عن طريق تحطيم وتهديم المنازل.

ج- تعطيل أمور التجارة وما يمكن أن تؤثره سلباً على اقتصاد البلد.

د- قطع الماء عن المكان وما ينتج عنه من آثار سواء على السكان أو على مزروعاتهم.

هـ- اختلال وتغيّر في البنية الاجتماعية لسكان دمشق بسبب ازدياد الفقراء في البلاد.

و- الخسارة البشرية لسكان دمشق بسبب فناء الناس سواء بالقتل أو الجوع والفقر.

وهذا يعني أن تأثيرهم طرأ على جميع الأصعدة فأثروا على أوضاع البلاد السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا كله ناتج عن ضعف الإدارة لأبي محمود الكتامي الذي لم يتمكن من السيطرة على أوضاع الإمارة الموكل بها ولم يتمكن من ضبط جيشه وإدارته.

[1] الكامل، ج7، ص321-322.

وبرر المؤرخون[1] عدم تمكنه من ضبط أمور جيشه والسيطرة عليهم هو قلة الأموال، إذ لم يكن لديه ما يدفعه لهم.

لكن يبدو لنا أن هذا لم يكن هو السبب الوحيد في عدم تمكنه من السيطرة على جيشه، فيمكن القول بسبب آخر رئيسي لما حصل وهو ضعف المقدرة الإدارية للقائد وعدم امتلاكه حنكة سياسية وإدارية تمكنه من ضبط أمور جيشه أولاً وضبط أمور البلاد التي يتولاها ثانياً، ولو كانت المسألة متعلقة بقلة الأموال فقط لكان بإمكانه التواصل مع الدولة الفاطمية في مصر وبأي شكل لحل تلك المشكلة. لكن يبدو أن القائد كان ضعيف من الناحية الإدارية ولا يمتلك الخبرة لذلك.

وما يؤيد كلامنا هو ما جاء به الذهبي[2] من نص صريح قائلاً: "وكان ضعيف العقل سيء التدبير".

وبعد أن علم الخليفة المعز بما حصل استعظم ما فعله قائده واستبشعه ولجأ إلى حل تلك الأزمة بإصدار أمر بعزلِهِ عن الولاية وتعيين ريان الخادم[3] بدلاً عنه[4].

وبذلك نرى أن الدولة الفاطمية كانت محقة في إجراء هذا العزل، لكن هل كان اختيارها للوالي الجديد (ريان الخادم) اخياراً جيداً؟ أي بمعنى هل أنها جاءت بشخصية كفوءة تمتلك الحزم والإدارة الجيدة وتتمكن من ضبط البلاد وامتصاص غضب السكان ومعالجة ما حل بهم أم لا؟

---

[1] ابن القلانسي، ذيل، ص10؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص162؛ المقريزي، اتعاظ االحنفا، ج1، ص211.

[2] تاريخ الإسلام، ج26، ص435.

[3] ريان الخادم: خادم الخليفة المعز، ولاه أمرة دمشق وتدبير شؤون العساكر سنة 363هـ/973م وقيل سنة 364هـ/974م واستمر في ولايته إلى حين وصول افتكين التركي من بغداد إلى دمشق في شعبان سنة 364هـ/974م. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج18، ص277.

[4] ابن القلانسي، ذيل، ص20؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص322.

تمكن ريان الخادم من ضبط أمور البلاد وإدارتها بالوجه الصحيح هذا ما عبر عنه ابن كثير[1] قائلاً: "ولي عليهم الطواشي ريان الخادم...فسكتت النفوس ولله الحمد".

إلا أن ريان الخادم لم يستمر طويلاً في الحكم وذلك لأن أهل دمشق كانوا مستاءين من تصرف الولاة الفاطميين حتى أنهم شكوا إلى افتكين التركي وما كانوا يعانونه من ظلم الأمراء الفاطميين عليهم[2]. فذكر ابن كثير[3] ما دار بينهم من حوار قائلاً: "خرج إليه كبراء أهلها وشيوخها فذكروا له ما هم فيه من الظلم والغشم ومخالفة الاعتقاد بسبب الفاطميين، وسألوه أن يصمم على أخذها ليستنفذها منهم".

وبالفعل تمكن افتكين من ذلك وسيطر على دمشق وقطع الخطبة عن الخليفة المعز وخطب الخليفة العباسي الطائع بالله سنة 364هـ/974م[4].

ويتضح لنا مما سبق أن الإدارة السيئة لولاة الدولة الفاطمية أدت في النهاية إلى إزالة أيديهم من تلك البلاد، إذ إن مسألة قطع الخطبة للخليفة الفاطمي المعز وإقامتها للخلافة العباسية (الطائع) لم يكن بالشيء اليسير لا سيما وإن الدولة الفاطمية في تلك المدة كانت في بداية مسيرتها في مصر.

والأمر الثاني الذي نستنتجه هو أن أهل دمشق لم يكونوا رافضين للدولة الفاطمية كدولة بالتحديد، وإنما كانوا رافضين ومستاءين من تصرفات ولاتهم، ودليل ذلك رحبوا بأفتكين التركي ولم يعارضوا خطبته للخلافة العباسية.

انطلاقاً مما سبق ذكره يمكن القول أن للإدارة الحكيمة الأثر الكبير في توسع رقعة الدولة الفاطمية أو تقليصها، وهذا ما لاحظناه هنا إذ إن الإدارة الضعيفة السيئة للولاة الفاطميين أدت بهم نهاية المطاف إلى قطع الخطبة لهم في بلاد دمشق.

---

[1] البداية والنهاية، ج11، ص314.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص318؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص220.

[3] البداية والنهاية، ج11، ص318.

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص220.

ومن حالات العزل الأخرى التي حصلت نتيجة لسوء الإدارة والتصرف هي حادثة عزل أبي الحسين المغربي [1] الذي عزل سنة 381هـ/991م من قبل الخليفة العزيز بالله[2]

وكان أبي الحسن المغربي هذا قد اقنع الخليفة العزيز بضم حلب إلى حوزة الدولة الفاطمية[3]، وهون عليه السيطرة عليها سواء من ناحية واليها أبا الفضائل سعيد الدولة[4] أو من ناحية حصونها[5].

وبالفعل اقتنع الخليفة بكلام ابن المغربي لا سيما وأنه كان وزير لسعد الدولة والي حلب السابق، أي بمعنى أن كان له علم ودراية بتلك المنطقة[6]، فجهز الخليفة العزيز جيشاً لذلك وسلم قيادته لمنجوتكين[7]، وجعل ابن المغربي مدبراً للجيش وناظراً في أعمال الشام[8].

---

(1) ابي الحسن المغربي: ابا الحسن علي بن الحسين بن المغربي، كان وزيرا لسعد الدولة الحمداني ، ومن ثم اختلف عليه وانضم الى حوزة الدولة الفاطمية ،سيره الخليفة العزيز ليكون ناظرا للجيش الفاطمي في حلب لخبرته في المنطقه، ثم عزله بعد ذلك. ابوالفداء ،اليواقيت والضرب، ص143.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص100-101.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص450.

(4) أبا الفضائل سعيد الدولة: أبا الفضائل سعيد الدولة بن سعد الدولة الحمداني، تولى إمارة الدولة الحمدانية بعد وفاة والده سنة 381هـ/991م وبقي فيها إلى سنة وفاته 392هـ/1001م. ابن العديم، زبدة الحلب، ص109.

(5) الروذراوي ،ذيل تجارب الامم ،ج6،ص 132؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص117.

(6) ابن العديم، زبدة الحلب، ص107.

(7) ابن تغري بردي، النجوم االزاهرة، ج4، ص117.

(8) ابن العديم، زبدة الحلب، ص107.

حاول أبي الفضائل ومدبر دولته لؤلؤ[1] من إبعاد الفاطميين عن تلك المدينة، فأرسل لؤلؤ إلى أبي الحسن المغربي ورغبه في المال مقابل أن يشير على قائد الجيش الفاطمي منجوتكين بالرحيل عن حلب والعودة إليها في السنة القادمة متذرعين بحجة قلة العلوفات والأقوات[2]. وصادف ذلك أن منجوتكين كان قد سئم من الحرب وسوء المعيشة فوافق إلى طلبهم[3].

أخذت القوة الفاطمية الموجودة في دمشق من مراسلة الخليفة العزيز في مصر يستأذنونه في الرجوع إلى دمشق، إلا أنهم رجعوا قبل أن يصلهم كتاب الخليفة بذلك. وعندما علم برجوعهم غضب لما فعلهُ أبي الحسين المغربي لا سيما بعد طعن أعداؤه فيه فعزله الخليفة العزيز[4]. إذ عدَّ تصرفه هذا عصياناً لأوامره العسكرية المتمثلة باستكمال تحرير حلب[5].

أما موقف الخليفة مع منجوتكين فقد وبخه وأمره بالعودة لحصار حلب[6] وأرسل له إمدادات من مصر تساعده في مهمته[7].

---

(1) لؤلؤ: المعروف بلؤلؤ الحجراجي، لأنه كان مولى حجراج احد غلمان سيف الدولة الحمداني، اخذه منه وسماه بلؤلؤ الكبير، تفرد بأمور حلب بعد وفاة سعيد الدولة سنة392هـ/1001م، وبقي المسطير الفعلي عليها حتى سنة وفاته 399هـ/1008م، وقيل سنة 400هـ/1009م.ابو الفداء، اليواقيت والضرب، ص146،148.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص260؛ ابن القلانسي، ذيل، ص71؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص119.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص260؛ ابن القلانسي، ذيل، ص71؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص325.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص261؛ ابن القلانسي، ذيل، ص71؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص120.

(5) مشعان، سياسة الفاطميين، ص1395.

(6) ابن خلدون، العبر، ج4، ص325.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص450.

كما تم إبعاد عيسى بن نسطورس[1] ومنشأ بن إبراهيم[2]من وظائفهما من قبل الخليفة العزيز بالله سنة 386هـ/996م، وكان ابن نسطورس هذا أحد كُتاب الخليفة وهو نصراني الأصل تمكن من ضبط أمور الدولة وجمع الأموال[3]، إلا أن من المآخذ عليه أنه أكثر من استخدام النصارى في وظائف الدولة وأبعد المسلمون منها، كما واستناب بالشام منشأ بن إبراهيم، وكان يهودياً فسلك هذا مع اليهود ما سلكه عيسى بن نسطورس مع النصارى، إذ إنه أكثر أيضاً من استخدام أهل ملته في الوظائف وكان من نتائج هذا الفعل هو استطالة النصارى واليهود بسببهما على المسلمين[4].

أما عن حادثة عزله فيروى أن أحد المسلمين كتب رقعة وسلمها إلى امرأة قعدت في طريق الخليفة العزيز فدفعتها إليه وهربت[5]، ومما جاء فيها: "بالذي عز اليهود بميشا والنصارى بعيسى بن نسطورس وأذل المسلمين بك ألا نظرت في أمري"[6].

فقال الخليفة صدقت المرأة ونبهتنا على الغفلة[7]، ولمعالجة تلك الحالة أصدر أمر بعزل عيسى بن نسطورس، ومـن ثم أرسل إلـى الشام بالقبض علـى منشأ بن إبراهيم

---

(1) عيسى بن نسطورس: نصرانياً من أقباط مصر وفيه جلادة وكفاية، تولى الوزارة للخليفة العزيز، فتمكن من ضبط أمور الدولة وجمع الأموال، وعزل عن منصبه وقتل على يد ابن عمار سنة 387هـ/997م. ابن القلانسي، ذيل، ص77.

(2) منشا بن ابراهيم: منشا بن ابراهيم بن الفرار ،يهودي الاصل، كان يعمل كاتب ومدبر للجيش في دمشق،استنابه عيسى بن نسطورس لولاية الشام للدولة الفاطمية، عزل عن منصبه بعد استكثراه لليهود في وظائف الدولة وحرمان المسلمين منها.ابن القلانسي، ذيل، ص45،57

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص227؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص302؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص297؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ص601.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص222؛ ابن القلانسي، ذيل، ص56.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص222؛ ابن القلانسي، ذيل، ص56؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص47.

(6) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص190.

(7) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص223؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص27.

فعزل الأثنان من منصبهما في سنة 368هـ/996م[1].

إنَّ قيام الخليفة العزيز بعزلهم يدل على استجابتة لآراء الناس العامة[2] وإن إبعادهما عن الدواوين كان لتهدئة الرأي العام الإسلامي، الذي جزع من تسلط أهل الذمة وليس من رغبة الخليفة الذي عرف بتقريبه للنصارى وأهل الذمة[3]، والذي يدل وجودهما في وظائف الدولة على التسامح الديني الذي مارسه الخليفة العزيز معهم[4].

اما في النصف الثاني من عمر الدولة الفاطمية نلاحظ بأنها شهدت العديد من المظاهر السلبية التي أثرت على مستقبلها وعبرت عن سوء الادارة والتصرف ، ولعل من أخطر هذهِ المظاهر هي الفساد الإداري وتناميه بصورة علنية نتيجة ضعف شخصية الخلفاء المتأخرين وسوء ادارتهم، وتنامي نفوذ الوزراء المتنفذين لا سيما وزراء السيف الذين ظهروا في خلافة المستنصر بالله.

اذ نلاحظ في المدة الممتدة بين (450-456هـ/1058-1063م) كثرة عزل الوزراء الفاطميين[5]، وهو دليل على ضعف الادارة وسوء التصرف وازدياد الفساد الإداري في الدولة، إذ ظهرت مظاهر التبدل السريع لوزراء الدولة في مناصبهم[6]، وعلل المقريزي[7] سبب ذلك قائلاً: "كثرة السعاة في الوزارة، فما هو إلا أن يستخدم

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص223؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص190؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص131؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص130؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص302.

(2) العيد، عماد صالح محمد الشيخ: حقوق الإنسان في مصر في العهد الفاطمي(358-567هـ/969-1171م)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية (غزة: 2014)، ص42.

(3) عبدالعزيز، وسائل التصفية، ص1653.

(4) حدود، منى حسين: أهل الذمة ودورهم في تقليد الوظائف الإدارية في مصر خلال العصر الفاطمي (358-447هـ/969-1055م)، مجلة كلية الآداب الزاوية، ،ع 29، ج2 (ليبيا:2020م)، ص275.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص262.

(6) محاميد، تطورات، ص54.

(7) اتعاظ الحنفا، ج2، ص262.

الوزير فيجعل نصب الأعين، وتركب عليه المناصب، ويكثر الطعن عليه حتى يعزل ولم تطل مدته، ولا اتسع وقته؛...لمخالطة الناس الخليفة مداخلتهم الرقاع والمكاتبات الكثيرة إليه؛ وكان لا ينكر على أحد مكاتبته. فأحب الناس مخالطة الخليفة وجعلوه سوقاً لهم؛ فتقدم كل سفساف، وحظي أوغاد عدة، وكثروا،...حتى أنه كان يصل إلى المستنصر في كل يوم ثمانمائة رقعة؛ فتشابهت عليه الأمور وتناقضت الأحوال".

ويتضح من هذا النص سوء الإدارة والتصرف الضعيف للخليفة المستنصر وانعدام هيبته حتى أكثر من عزل وتعيين ما شاء من الوزراء بما يرفع إليه من دون التأكد من صحة ما يصل إليه.

ويواصل المقريزي[1] بسرد الأحداث ذاكراً سبباً آخر، قائلاً: "وقع الاختلاف بين عبيد الدولة، وضعفت قوى الوزراء عن التدبير لقصر مدة كل منهم".

ويتضح لنا من هذا النص أن الاشتباك والتناحر الذي حصل بين طوائف الدولة أثر وبشكل مباشر في عزل الوزراء، وإن إضعاف قوة الوزراء وسوء ادارتهم وانعدام مكانتهم في الدولة والمجتمع الفاطمي ليس بسبب ضعف مقدرتهم الإدارية فقط، وإنما لقصر المدة التي تولوا فيها الوزارة، إذ إنهم حال استلامهم للمنصب يعزلون بعدها وبمدة يسيرة، فلم يكن لديهم الوقت الكافي لضبط أمور الدولة والسيطرة على مجريات أحداثها.

كما تم عزل أبو الفرج البابلي[2] عن الوزارة سنة 450هـ/1058م أي سنة توليه الوزارة[3] بعد أن استمر فيها مدة شهرين وأربعة عشر يوماً[4].

---

[1] اتعاظ الحنفا، ج2، ص262.

[2] أبو الفرج البابلي: أبو الفرج عبدالله بن محمد البابلي، أحد وزراء الدولة الفاطمية كان بداية أمره كاتب لوزراء الدولة، ثم عينه اليازوري على دواوين الأموال بعد اعتقال الأخير ولي الوزارة وبثلاث دفعات. ابن الصيرفي، الإشارة، ص46.

[3] ابن الصيرفي، الإشارة، ص46؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص372.

[4] ابن الصيرفي، الإشارة، ص46؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص372.

وتتمثل دوافع عزله بعدة نقاط أدت في مجملها إلى صرفه من الوزارة بهذهِ المدة القصيرة، وأول سبب لذلك كان يتمثل بسوء تصرفاته وكثرة شره على الناس حتى ظهر للناس ما افتضح به[1].

أما السبب الثاني يكمن في صفات شخصية ، كان يتصف بها الوزير تتمثل بالطيش والخفة والجهل[2]، أما السبب الآخر فيتمثل في موقفه مع الوزير المعزول اليازوري، إذ لم يكتفِ بما أتخذه الخليفة معه وهو أمر اعتقاله وإنما عمل على نفيه إلى تنيس[3] كما وأخذ يسعى في قتله[4]، حتى تمكن من ذلك وكان هذا من دون أمر الخليفة المستنصر أو علمه، مما أثار غضب الخليفة وحقد عليه[5].

ويكمن السبب الأخير بما أتخذه البابلي من كذبة تنص على تشريع الوزير اليازوري أثناء مدة وزارته على قتل الخليفة المستنصر[6]، وعقب المقريزي[7] على تلك الحادثة قائلاً: "وهذا أقوى الأسباب في صرفه، لأنَّ من ليس له عقل يميز به ما يخرج من فمه لا سيما في مثل هذا الأمر الخطير الكبير، لم يجز أن يوثق به في تدبير مزبلة، والخوف من جنايته على الدولة برقاعته ونقص عقله أكثر من الطمع في الانتفاع بنظره".

ونستنتج من تلك الأحداث أن الدولة الفاطمية اهتمت باختيار الأشخاص المناسبين لإدارة دولتها وعندما كانت ترى أن الشخص لم يكن بالمستوى المطلوب أو لم يعد

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص240.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص251.

(3) تِنِّيسُ: بكسرتين وتشديد النون وياء ساكنة وسين مهملة، وهي جزيرة في بحر مصر قريبة من البر تقع بين الفرما ودمياط، طولها (54) درجة وعرضها (31) درجة، اشتهرت هذهِ المدينة بعمل الثياب والفرش الملونة، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى تنيس بنت دلوكة الملكة، وهي أول من بنى في تلك المدينة. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص52-53.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص240.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص18؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص142.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص251.

(7) اتعاظ الحنفا، ج2، ص251.

مناسباً لما خولت إليه من مهام بسبب سوء تصرفه أو ضعف إدارته فإنها تنتفي من خدمته، وكلما وجدت أن الحاجة أدعت إلى إبعاده وعزله من منصبه فعلت ذلك، وهكذا نرى بأن الخليفة المستنصر كان محقاً في سياسة العزل هذهِ لأن استمرار الوزير البابلي في الوزارة من الممكن أن يؤثر على الدولة بشكل سلبي.

وفي سنة 450هـ/1058م ولي أبو الفرج المغربي[1] الوزارة للخليفة المستنصر بالله[2]، وتقررت له الوزارة وهو في الاعتقال ، إذ إنه اعتقل بسبب كونه من أصحاب الوزير اليازوري، فخرج من السجن وتولى الوزارة[3]، واستمر فيها سنتين إلى أن عزل سنة 452هـ/1060م[4].

اقترح أبو الفرج المغربي بعد عزله من الوزارة أن يتولى بعض الدواوين، فأجيب إلى ما طلب وولي ديوان الإنشاء[5] من قبل الخليفة المستنصر[6] وهو أول وزير يتولى وظيفة أخرى بعد عزله[7].وعندما سُئل عن سبب طلبه في تولية وظيفة أخرى بعد

---

(1) أبو الفرج المغربي: محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن محمد المغربي، خدم في بلاد المغرب وتقلبت به الأحداث حتى ولاه اليازوري ديوان الجيش، اعتقل بعد اعتقال الوزير اليازوري ثم تسلم وزارة الدولة، وعزل بعد سنتين من ذلك، توفي سنة 478هـ/1085م. المقريزي، المقفى، ج5، ص271.

(2) ابن الصيرفي، الإشارة، ص48؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص372.

(3) ابن الصيرفي، الإشارة، ص48.

(4) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص22؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص37؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص142.

(5) ديوان الإنشاء: وهو الديوان الذي يُعنى بالأمور السلطانية من المكاتبات والولايات تنشأ عنه وتبدأ منه، ولفظياً مكون من كلمتين الأولى ديوان، وتعني المكان الذي يجلس فيه الكتاب، أما الإنشاء فيعني أنه مصدر أنشأ الشيء ينشئه إذ ابتدئه وأخرجه. القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص123-124.

(6) ابن الصيرفي، الإشارة، ص48؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص374.

(7) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج19، ص128؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص70.

العزل أجاب قائلاً: "فعلت ذلك حقناً لدمي ودم جميع من سار هذا السير من الوزراء"[1].

أما عن سبب عزله من الوزارة فلا نمتلك إجابة صريحة لذلك إذ سكتت المصادر التاريخية عن ذكر السبب، لكن لربما أن الدولة الفاطمية كان لها رأي تنظيمي او أنه لم يكن أهلاً للوزارة فسلمته وظيفة أخرى تناسب مقدرته.

إن تسلم أبو الفرج المغربي الوزارة وهو في الاعتقال ومن ثم عزله وتوليته وظيفة أخرى يؤكد على سوء الإدارة الفاطمية وضعفها وعدم احترام سياقات تولي الشخص لوظيفته، فضلاً عن التقليل من أهمية الوزارة بتعيين شخص لا زال في السجن، أو عندما يعزل يعطى وظيفة أخرى، وإن هذا الفعل يدل على ضعف إدارة الخليفة وعدم وجود اجراءات حقيقية وإصلاحات تضمن بقاء هيبة ومكانة الوزارة، وكذلك تتنامي نفوذ بعض الشخصيات على حساب الخليفة نفسه.

وفي سنة 454هـ/1062م تم عزل أبو عبدالله الحسين بن سديد الدولة[2] عن الوزارة[3]. ولم يذكر السبب الرئيسي لعزلِه، لكن عند البحث في المدة التي وزر فيها أبو عبدالله الحسين نجد حدوث صراع بين طوائف الجيش (العبيد والأتراك)[4]، وهي الواقعة المعروفة بوقعة القصر[5] فلربما لم يستطع السيطرة على أوضاع الدولة فعزله الخليفة المستنصر لذلك.

---

[1] الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص374.

[2] أبو عبدالله الحسين بن سديد الدولة: معز الدين ابن سديد العقيلي الحسين بن علي بن محمد الوزير أبو عبدالله، تولي النظر في أعمال الشام سنة 441هـ/1049م، ثم استدعى وقلد الوزارة للخليفة المستنصر بالله سنة 454هـ/1062م ثم صرف وعاد إلى ديوان الشام وتصرف في مشارف الاسكندرية، توفي سنة 487هـ/1094م. المقريزي، المقفى، ج3، ص348.

[3] ابن الصيرفي، الإشارة، ص49؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص143.

[4] ابن الصيرفي، الإشارة، ص49، الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص377.

[5] الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص377.

وبعد عزله عن الوزارة وذهابه إلى مدينة صور، رجع إلى مصر وتولى مشارف[1]الاسكندرية ثم صرف منها أيضاً[2].

إنَّ مسألة قبول الوزراء المعزولين لمنصب أقل درجة من الوزارة يدل على فساد الإدارة الفاطمية كحد تعبير أحد الباحثين[3]، والذي وضح مسألة قبولهم هذهِ أما للحفاظ على أرواحهم من عمليات الاغتيال وغيرها، أو لكسب المعيشة بالحفاظ على مناصب إدارية في الدولة.

ومن حالات العزل الأخرى التي تعبر عن سوء التصرف وفساد الادارة المنتشرة في الدولة الفاطمية، هو عزل الوزير أبو علي الحسن بن سديد الدولة[4] سنة 458هـ/1065م بسبب سوء الادارة وانتشار الفساد في مفاصل الدولة فقلت هيبة الوزراء[5]، كما وأسقط الكتاميون حشمته فيما كانوا يعرضون عليه[6]، فعزل عن الوزارة بعد استلامه إياها بأيام قليلة[7].

---

(1) مشارف: وظيفة يتقلدها الشخص من قبل الخليفة ،وهي وظيفة تتعلق بالأمور المالية ، وهي ارفع من وظيفة الناظر وميزتها ان يكون الحاصل من المستخرج في اختصاصها. ابن مماتي، الأسعد (ت: 606هـ/1209م): كتاب قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط1، مكتبة مدبولي (القاهرة: 1991م)،ص302.

(2) ابن الصيرفي، الإشارة، ص50.

(3) محاميد، تطورات، ص55.

(4) أبو علي الحسن بن سديد الدولة: الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن عيسى الوزير الأجل، علم الدين الماشلي، أخو الوزير معز الدين أبي عبدالله الحسين، ولي الوزارة للخليفة المستنصر بالله ثم عزل بعد ذلك وسار إلى بلاد الشام، ثم عاد إلى مصر وتوفي فيها سنة 457هـ/1064م. المقريزي، المقفى، ج3، ص238.

(5) ابن الصيرفي، الإشارة، ص53؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص382.

(6) ابن الصيرفي، الإشارة، ص53؛ المقريزي، المقفى، ج3، ص238.

(7) ابن الصيرفي، الإشارة، ص53؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص382.

وفي سنة 531هـ/1136م عزل الخليفة الحافظ بن ميسر[1] عن القضاء[2] بعد أن استمر في منصبه تسع سنوات، إذ استلم منصب القضاء سنة 522هـ/1128م ولقب "ثقة الدولة القاضي الأمين سناء الملك، شرف الأحكام، قاضي القضاة، أمير المؤمنين"[3].

أما عن سبب عزله فكان نتيجة لوشاية أحد معاديه عليه عند الخليفة، فنم عليه ونقل ما قام به من فعل أثناء اعتقال الخليفة الحافظ من قبل أبي أحمد بن الأفضل الوزير وجلوسه مكان الخليفة الحافظ، فتوافد عليه الشعراء وكان من بينهم علي بن عباد الاسكندري[4] الذي أنشد عليهم قصيدة تحتوي ذم الخلفاء الفاطميين ذماً قبيحاً وذكر سوء اعتقادهم حتى وصل بيت ذم فيه الخليفة الحافظ قائلاً:

هذا سُلَيمانَكُم قَدْ رُدَّ خاتمه واسْتَرجَعَ المَلِكُ مِنْ صَخر بن ابليس

وعندما وصل ابن عباد إلى هذا البيت قام ابن ميسر وألقى عرضيته طرباً بذلك البيت، فكان هذا سبب تنحيته عن القضاء[5] ومن ثم نفيه[6] وقتله فيما بعد[7].

---

(1) ابن ميسر: محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراني، قدم مع أبيه من قيسارية في أيام بدر الجمالي، تولى قيادة الدولة الفاطمية مرتين وصرف، نفي بعدها إلى مدينة تنيس وقتل فيها سنة 531هـ/1136م. المقريزي، المقفى، ج7، ص215-216.

(2) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص128.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص122.

(4) علي بن عباد الاسكندري: أحد شعراء الدولة الفاطمية، ضرب الخليفة الحافظ عنقه لمدحه ولد الأفضل أثناء مدة اعتقال الخليفة. الأصبهاني، عماد الدين الكاتب محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين حامد بن إله أبو عبدالله (ت:597هـ/1200م): خريدة القصر وجريدة العصر، مطبوعات المجمع العلمي العربي (دمشق: 1955م)، ج2، ص47؛ الصفدي ،الوافي بالوفيات،ج21 ،ص245.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص127-128.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص163.

(7) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص128.

إن استخدام سياسة النفي والقتل مع ابن ميسر بعد عزله لم تكن هي فريدة من نوعها في الدولة الفاطمية، إذ كثير ما مرَّ علينا وأوردناه من استخدام الخلفاء الفاطميين لبعض السياسات مع الموظفين بعد عزلهم وباختلاف الأسباب، ربما كان ذلك لضرورة تقتضيها الظروف وتحتم عليهم ذلك، وكان من بين تلك السياسات هي سياسة التشهير والاعتقال والنفي والقتل[1].

3. الاستقالة والعزل الذاتي

أقبل بعض موظفي الدولة الفاطمية على الاستقالة من مناصبهم وتنحية أنفسهم عن النظر في الأعمال الموكلين بها، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن السبب الذي حثهم على اللجوء لمثل هكذا سياسة وعزلهم الذاتي لأنفسهم، وإن ما يتحتم علينا معرفتهُ هو هل كان عزلهم هذا تحت ضغط من قبل جهة أو شخص معين؟ أم استقالتهم كانت نابعة من ضعف إدارتهم وعدم تمكنهم من السيطرة على أعمالهم وبالتالي يلجأون إلى الاستقالة، أم هناك أسباباً أخرى تدفعهم إلى ذلك؟

ففي بداية تكوين الدولة الفاطمية في مصر عندما شرع جوهر في أتخاذ أسس الدولة الجديدة، عمل على أتخاذ موظفين جدد لكن إبقائهم تحت إشراف الوزير أبي الفضل جعفر بن الفرات[2] وجعل لنفسه الإشراف الأعلى لجميع هؤلاء، وبعد وصول الخليفة المعز إلى مصر سنة 362هـ/909م اعتذر جعفر بن الفرات عن البقاء في منصبه. إلا أن الخليفة المعز اشترط عليه البقاء في مصر بعد أن قبل استقالته للاستفادة من خبراته واستشارته في بعض الأمور[3].

---

[1] للمزيد ينظر: ملحق رقم (3).

[2] أبي الفضل جعفر بن فرات: جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات بن أبي الفتح المعروف بابن خزابة، كان والده وزيراً للخليفة المقتدر العباسي، ولد سنة 308هـ/920م، ولي الوزارة للأخشيديين سنة 335هـ/946م، كما وتولى النظر في الأمور للخلافة الفاطمية أيضاً، توفي سنة 392هـ/1001م. المقريزي، المقفى، ج3، ص26-29.

[3] مشرفة، عطية مصطفى: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط1، دار الفكر العربي (مصر: 1948م)، ص119.

ويبدو أن سبب استقالته راجعاً إلى ما فعله معه جوهر الصقلي إذ أنه عمل على إضعافه ولم يجعل له من وظيفته إلا الاسم فقط[1]، كما وكل معه خادماً يرافقه في جميع تحركاته يبيت معه في داره ويسير معه إذا سار[2]. فلربما أراد القائد جوهر من فعلهِ هذا تحجيم دوره لإضعافه سواء في الدولة أو المجتمع وبهذا فيمكن أن نعد استقالته هذهِ كانت تحت وجود ضغوط معينة وغير مباشرة دفعته إلى الاستقالة من منصبه.

وفي خلافة العزيز بالله طلب القاضي أبا الطاهر الذهلي[3] سنة 366هـ/976م من الخليفة أن يعفيه من عمله[4] نتيجة إصابته بمرض الفالج[5]، فتعذر عن البقاء في منصب القضاء طالباً من الخليفة العزيز استخلاف ابنه بدلاً عنه بسبب ما كان يعانيه من ضعف[6].

---

(1) مشرفة، نظم الحكم، ص119.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص129.

(3) أبا الطاهر الذهلي: محمد بن أحمد بن عبدالله الذهلي، من بيوتات العلم ببغداد، شغل منصب قضاء واسط للدولة العباسية سنة 329هـ/940م ثم ولي قضاء بغداد، وبعد الفتنة التي حصلت بالعراق خرج إلى مصر ثم ولي قضاء دمشق فاختلف عليه سكانها فصرف لذلك، ثم ولي قضاء مصر سنة 348هـ/959م واستمر في منصبه حتى قيام الدولة الفاطمية، توفي سنة 369هـ/979م. القاضي عياض،أبو الفضل بن موسى اليحصبي (ت:544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: محمد بن شريفية، مطبعة فضالة (المغرب: د. ت)، ج5، ص267-268.

(4) الذهبي، سير أعلام، ج16، ص205؛ اليعمري، إبراهيم بن علي ابن محمد بن فرحون برهان الدين (ت:799هـ/1396م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة: د. ت)، ج2، ص306.

(5) الفالج: ريح تصيب الإنسان فتضعفه ويرتعش منها، وصاحبها مفلوج. الفراهيدي، أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت:175هـ/791م): العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت: د. ت)، ج6، ص127.

(6) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص329.

فعزله الخليفة العزيز من منصبه نتيجة ما رأى به من علة عند مقابلته حتى قال: "ما بقي إلا أن يقددوه"[1]، لكنه لم يستجب إلى طلبه بتعيين ابنه في منصب القضاء وإنما عين علي بن النعمان[2] بدلاً عنه[3]، وذلك لأن الأخير كان يشترك في القضاء مع أبا الطاهر الذهلي[4] ، فلربما كان يرى من المناسب إبقاء علي بن النعمان مستقلاً في العمل لخبرته بذلك دون اشتراك أحداً آخر معه.

وفي سنة 382هـ/992م استعفى جعفر بن الفرات عن النظر في أمور الدولة[5]، وقيل سنة 383هـ/993م[6]، إذ فوض إليه الخليفة العزيز أمر تدبير الدولة والنظر في الأمور مرة أخرى[7]، وأمر جميع الكُتاب الأخذ بما يورد عليهم من أوامر وأن يعملوا بما يخصهم فيه[8]، لكنه بعد أربعة أشهر فقط قدم استقالته للخليفة العزيز[9] بسبب عجزه من القيام بما عول اليه من مهام فقصر في وظيفته، فطلب الاستقالة وأجابه الخليفة العزيز إلى ذلك وعزله عن عمله وفرق تدبير أحوال الدولة ومهامها إلى جماعة من الكُتّاب[10]، ولم يكتفِ الخليفة بذلك بل حاسبه وفرض عليه غرامة مالية[11].

---

(1) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص329.

(2) علي بن النعمان: أبو الحسن علي بن النعمان بن محمد بن منصور المغربي، أحد قضاة الدولة الفاطمية في مصر، كان شاعراً جيداً، كما واشتهر بعدة علوم، توفي سنة 374هـ/984م. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج22، ص170.

(3) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص329.

(4) المكي، العقد الثمين، ج5، ص317-318؛ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت:902هـ/1496م): التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1993م)، ج2، ص204.

(5) ابن الصيرفي، الإشارة، ص24؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص231.

(6) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص227؛ المقريزي، المقفى، ج3، ص29.

(7) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص227؛ ابن الصيرفي، الاشارة، ص24.

(8) المقريزي، المقفى، ج3، ص29.

(9) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص227.

(10) ابن الصيرفي، الإشارة، ص24؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص231.

(11) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص279.

إذاً لم تكن استقالة أبا الفضل جعفر بن الفرات هذهِ المرة تحت ضغط معين ومن قبل رجال الدولة كما حصل في الاستقالة السابقة، وإنما جاءت هذهِ المرة نتيجة للضعف الإداري الذي أتصف به، مما جعله أن يلجأ إلى الاستقالة كونه لا يستطيع المواصلة في إدارة الدولة.

ومن حالات الاستقالة الأخرى هو ما حصل في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله، إذ امتنع مسعود بن الطاهر الوزان[1] عن الوساطة سنة 415هـ/1024م[2]، بعد سنة واحدة من توليه ذلك المنصب إذ استلم الوساطة سنة 414هـ/1023م وكانت هذهِ توليته للمرة الثانية[3].

وكانت استقالته حنقاً من الشريفين العجميين[4] لأنهما أخذا يتوليان بعض الأمور دونه، ومنها قراءة التخريج ومكاتبة أعمال الشام وكذلك عرض كتب الملطفات[5]

---

[1] مسعود بن الطاهر الوزان: الأمير شمس الملك المكين الأمين أبو الفتح مسعود بن طاهر الوزان، ولي الوساطة للخليفة الحاكم سنة 409هـ/1018م ثم صرف بعدها، وأجع إليه النظر في الأموال والرجال سنة 414هـ/1023م في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله. ابن الصيرفي، الإشارة، ص34.

[2] المسبحي، محمد بن عبيد الله(ت:420هـ/1029): اخبار مصر في سنتين(414- 415هـ)، تحقيق: وليم. ج. ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب(القاهرة :1980)، ص47

[3] الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص317.

[4] ويقصد بهما الشريف العجمي الكبير: ابو طالب محمد بن العجمي القزويني، متولي الصناعة ،كان يرغب في الحصول على مراتب مرموقة في الدولة الفاطمية فأتفق مع بعض الاشخاص لإقناع الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بأن يوليهم شؤون الدولة وأمرها متذرعين بحجة القضاء على الفساد الذي كان متفشي فيها. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2،ص 154،148،142.والشريف العجمي الصغير:لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[5] الملطفات: وهي كتب سرية تكتب على ورق وتلف وتختم وتوضع في مكان خفي، ثم تسلم إلى من يراد تسليمها إليه بصورة سرية. دهمان، محمد أحمد: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر (بيروت: 1990م)، ص144.

وكتب التخريج. وكان فعلهم هذا ناتج من شعورهم بأن مسعود بن الطاهر لم يكن أهلاً لذلك، فأخذا يتوليان الأعمال بدونه[1].

ومن جانب آخر ما فعله الشريف العجمي الصغير من موقف معه، إذ إنه كان راكباً يوماً خلف الخليفة ،وعندما تكلم مسعود بن الطاهر قام هو بهز عمامته ويعوج برأسه، مشيراً إلى أنفه وكأنه يرمي بمخاطهِ على وجهه[2].

فكانت تلك الأفعال جديرة بأن يمتنع عن الوساطة ويستقيل عن العمل، إذ بقي في داره ثلاثة أيام، فاستدعاه الخليفة الظاهر وأمره بالعودة إلى منصبه والرجوع إلى خدمته[3].

وإزاء ما ذكرنا يمكن القول أن استقالة المسعود بن الطاهر الوزان جاءت كردة فعل لما حصل معه، ولم تأتِ اعتباطاً، إذ أحس بالموقف الأول أن مهامه أخذت منه وأنه لا يملك من منصبه إلا القليل، أما ما فعله الشريف الصغير معه فإنه أحس بالمهانة والازدراء جراء ذلك، فكانت تلك الأسباب مدعاة لإقامة هذهِ الاستقالة.

وفي خلافة المستنصر بالله تم عزل الوزير أبو الفرج البابلي عن الوزارة سنة 454هـ/1062م بعدما طلب من الخليفة أن يعفيه عن ذلك، وكانت هذهِ وزارته الثالثة للدولة الفاطمية[4].

وعند البحث في المدة التي وزر فيها البابلي والمتمثلة بخمسة شهور فقط ،نرى بأن هناك أحداثاً كبيرة حدثت في الدولة يمكن أن نجعلها السبب الرئيسي الذي دفعه إلى طلب الاستقالة والاستعفاء عن الوزارة.

---

(1) المسجي، أخبار مصر، ص37.

(2) المسجي: أخبار مصر، ص38.

(3) المسجي، أخبار مصر، ص38 ؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص136.

(4) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص377؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص143.

وتتمثل تلك الأحداث بما حصل بين طوائف العسكر الفاطمي وتحديداً بين العبيد الأتراك، إذ عند تسلم البابلي الوزارة طلبت السيدة (رصد) منه تأليب طائفة العبيد بالأتراك، فأجابها الوزير إلى ذلك[1]، حتى أصبحت كل طائفة تضمر السوء للأخرى فحصلت حرب بينهم أثرت على البلاد وما فيها[2].

أمّا عن كيفية ذلك الصراع فكان مؤداه أن أحد الجنود الأتراك جرد سيفه في سكره منه على بعضٍ من طائفة العبيد، فاجتمعوا عليه وقتلوه، فغضب الأتراك لذلك حتى اقتتلت الطائفتان فيما بينهما[3]، وكانت تلك الحادثة هي أول اختلاف وقتال حصل بين طوائف الجيش الفاطمي[4].

وما يمكننا أن نستنتجه من تلك الأحداث هو اضطراب وعدم استقرار للوضع الداخلي في البلاد نتيجة الصراع بين طوائف العسكر والتي يمكن أن تكون سبباً كافياً تدفع الوزير الفاطمي إلى طلب الاستقالة، ربما لعدم تمكنه من السيطرة على أوضاع البلد.

وفي سنة 461هـ/1068م عندما تسلم حصن الدولة معلي بن حيدرة بن منزو[5] أمرة دمشق[6] أساء التعامل مع سكانها[7] وأخذ بمصادرتهم وجار عليهم وظلمهم وبالغ

---

[1] ابن الأثير، الكامل، ج8، ص238.

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص266.

[3] ابن الأثير، الكامل، ج8، ص238؛ ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص24-25.

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص266.

[5] معلي بن حيدرة بن منزو: معلي بن حيدرة الأمير حصن الدولة أبو الحسن الكتامي، تغلب على أمرة دمشق سنة 461هـ/1068م فأساء التعامل مع سكانها وعذبهم وصادرهم، قتل سنة 481هـ/1088م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج31، ص5.

[6] ابن القلانسي، ذيل، ص161.

[7] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص296.

في أفعاله هذهِ حتى تدهورت أحوال دمشق وخربت أعمالها ولجأ السكان إلى الهجرة وترك الأراضي للتخلص من جوره[1].

ووصف لنا ابن القلانسي[2] ما حل بهم قائلاً: "ولم تزل هذهِ أفعاله إلى أن خربت أعمالها وخلا عنها أهلها وهان عليهم مفارقة أملاكهم وسأوهم عن أوطانهم...وخلت الأماكن من قاطنيها والغوطة من فلاحيها".

وعندما حاصر اتسز الخوارزمي[3] دمشق أنضم الكثير من سكانها إليه نتيجة ما لاقوه من ظلم وإليهم حصن الدولة[4]، الذي علم حال وصول اتسز إلى البلاد أن لا مكان لوجوده هناك ففر إلى بانياس[5]، بسبب سوء أعماله فكرهته الرعية ورفضوا وجوده[6]، وكان مصيره في نهاية المطاف الاعتقال والقتل من قبل الدولة الفاطمية في مصر سنة 481هـ/1088م[7].

انطلاقاً مما سبق ذكره يمكن القول أن استقالة حصن الدولة عن أمرة دمشق لم تكن استقالة بالمعنى الصريح، أي إنه لم يطلب الاستقالة من الخليفة أو يصرح بهذا، إلا إننا يمكن أن نعد هروبه من البلاد استقالة عن العمل.

---

(1) ابن القلانسي، ذيل، ص161؛ تاريخ الإسلام، ج31، ص5-6.

(2) ذيل، ص161.

(3) اتسز الخوارزمي: ويسمى اطسز أيضاً، وهو اتسز بن أوق الخوارزمي التركي الأصل، ملك بلاد دمشق صلحاً وخطب للخليفة المقتدي وقطع دعوة الفاطميين سنة 468هـ/1075م قتل على يد ألب أرسلان سنة 471هـ/1078م. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج6، ص125.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص315.

(5) بانياس: مدينة قريبة من دمشق صغيرة لها قلعة يستدير بها تحت السور نهر، كانت بيد الصليبين إلى أن استرجعها نور الدين زنكي. ابن جبير، ابو الحسن محمد بن احمد الكناني الاندلسي(ت: 614هـ/1217م): رحلة ابن جبير المسماة تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الاسفار، دار الهلال (بيروت : د.ت)، ص246؛ الحميري، الروض المعطار ، ص74.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص256.

(7) ابن القلانسي، ذيل، ص162؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج31، ص6.

وفي الأخير يمكن القول أن تمادي الوالي حصن الدولة في تصرفه مع سكان دمشق أدى نهاية المطاف إلى نتيجتين، الأولى: استقالة عن العمل وخسارته الوظيفية لإمارة دمشق. أما الثانية: فهي تتمثل بإقامة الخطبة للخليفة العباسي المقتدي[1] وقطع الدعوة للدولة الفاطمية، ولم يعد يخطب لهم في تلك البلاد حسب قول المقريزي[2].

ثانياً: دوافع العزل الديني

اهتم الخلفاء الفاطميون بالجانب الديني اهتماماً كبيراً، إذ يعد الركيزة الأساسية التي استندوا عليها في قيام دولتهم، فكان بمثابة النواة المكونة للدولة، ومن المعروف أنَّ الدولة الفاطمية قامت على أكتاف المذهب الإسماعيلي الذي نادى بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق[3] (ت:145هـ/762م).

ولأهمية المذهب الإسماعيلي في قيام الدولة الفاطمية ووجودها، نجد بأن الخلفاء الفاطميون أجبروا جميع موظفي الدولة وعلى اختلاف دياناتهم من الدخول للإسلام واعتناق مذهبهم في سبيل حصولهم على الوظائف، إذ نرى وجود الكثير من الموظفين الذين كانوا يدينون بديانات أخرى إلا أنهم غيروا تلك الديانة ولجأوا إلى الإسلام واعتنقوا المذهب الإسماعيلي لكي يحصلوا على وظائف في الدولة، كالوزير يعقوب بن كلس الذي كان يهودي الأصل فأعتنق الإسلام[4]،وأصبح أحـد وأهـم موظفي الدولـة

---

(1) المقتدي: عبدالله بن محمد بن أمير المؤمنين أبو القاسم الملقب بالمقتدي بأمر الله، بويع بالخلافة سنة 467هـ/1074م وعمره تسعة عشر سنة، توفي سنة 487هـ/1094م، وتسلم الخلافة من بعده المستنصر بالله. الكتبي، فوات الوفيات، ج2، ص219.

(2) اتعاظ الحنفا، ج2، ص315.

(3) إسماعيل بن جعفر الصادق: وهو الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق عليه السلام وإليه تنسب الفرقة الإسماعيلية. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص62.

(4) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1993م)، ج2، ص88؛ ديورانت، ايرل و ول : قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل (بيروت: 2010م)، ج13، ص267.

الفاطمية، وكذلك الوزير ابن زنبور[1] الذي كان نصرانياً فأسلم وتسلم الوزارة[2].

ومن الملاحظ أن اهتمام الخلفاء الفاطميون وحرصهم على المذهب الإسلامي لم يكتب له الاستمرار، إذ دبَّ فيه الضعف في العصر الثاني منه (487-567هـ/1094-1171م)، وذلك لضعف مركز الخليفة وضعف إدارته وسلطته حتى وصل في نهاية المطاف إلى محو آثار هذا المذهب تدريجياً في الدولة وزواله فيما بعد، وكانت إحدى أساليب إضعاف المذهب الإسماعيلي هو عزل الموظفين الإسماعيليين واستبدالهم بغيرهم.

وما يتحتم علينا مناقشته في هذا الجانب، هو أسباب هذا العزل، وما هي آثاره؟ وكيف أثر هذا العزل في البنية الدينية للدولة؟ وهل يوجد فرق ما بين العزل الديني الذي حصل في العصر الفاطمي الأول والعصر الفاطمي الثاني؟

1. إضعاف الوجود الإسلامي في مؤسسات الدولة

اعتمدت الدولة الفاطمية في مؤسساتها على العديد من الموظفين الذين كانوا مختلفين الديانات والطوائف، ولم تكن وظائف الدولة مقتصرة على المسلمين فقط، وإنما تعدتها إلى أهل الذمة كالنصارى واليهود وغيرهما، إذ أسندت جل الوظائف والمناصب لهم، لكن اشترطت عليهم تغيّر دياناتهم والتدين بالمذهب الإسماعيلي.

وعلى الرغم من إسلام هؤلاء الموظفين وإتباعهم للمذهب الإسماعيلي إلَّا أننا نلاحظ انحيازهم لأهل ملتهم ومحاباتهم لهم من خلال إسنادهم في العديد من الوظائف في الدولة، والاستكثار من وجودهم فيها، فكثيراً ما نرى عند استلام أحدهم منصب معين يجعل نصب عينه مسألة مهمة إلا وهي عزل المسلمين من الوظائف وإسنادها

---

[1] ابن زنبور: أبو سعد بن منصور بن زنبور، كان أبيه ناظراً في الريف، وهم من النصارى أسلم ابن زنبور وتسلم الوزارة للخليفة المستنصر، ولم يبق فيها سوى أيام لعدم تمكنه من دفع رواتب الجند فهرب مع اللواتين وبطل أمره. ابن الصيرفي، الإشارة، ص54.

[2] ابن الصيرفي، الإشارة، ص54؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص67.

وحصرها لأهل ملته، الذي يكون مصيرهم نهاية المطاف العزل أيضاً، نتيجة لاستخدامهم هذهِ السياسة وحرمان المسلمين منها.

وقبل أن نخوض في تفاصيل هذا المحور يجب علينا أن نشير إلى نقطة مهمة، ألا وهي المهارة الفائقة التي كان يتمتع بها هؤلاء الموظفين، إذ لا يخفى بأن أهل الذمة كانوا يمتازون بإدارة جيدة ومهارة فائقة مكنتهم من الحصول على وظائف هامة في الدولة الفاطمية.

و لعل أغلب الوظائف التي شغلها أهل الذمة هي الوظائف المالية التي جعل أكثرها بيد الكتاب الأقباط واليهود[1]، ويعلل أحد الباحثين[2] احتكار الأقباط بالتحديد للوظائف المالية في الدواوين المختلفة هو روح التسامح الديني الذي امتازوا بها، فضلاً عن مهاراتهم الفائقة في الحساب.

ففي خلافة العزيز بالله، عندما عين عيسى بن نسطورس كاتباً للدولة أخذ الأخير في استخدام سياسة العزل مع الموظفين المسلمين وإبعادهم من الوظائف وإسنادها للنصارى أهل ملته، فقلّ وجود المسلمين في وظائف الدولة، واستناب ابن نسطورس منشأ بن إبراهيم اليهودي في دمشق الذي أكثر هو الآخر من استخدام اليهود في الوظائف وعزل المسلمين منها[3].

وأدى حرمان المسلمين من وظائفهم في الدولة إلى اجتماع أعيان ورؤساء الدولة، ورفع مكاتبة إلى الوزير عيسى بن نسطورس اشتملت على عقابه وتقبيح ما قام به من عمل، والمبالغة الحاصلة من إدارته المتمثلة بعزل المسلمين وحرمانهم من وظائفهم[4]، وأجابهم الوزير قائلاً: "إن شريعتنا متقدمة، والدولة كانت لنا ثم صارت إليكم. فجُرتم علينا بالجزية والذلة، فمتى كان منكم إلينا إحسانٌ حتى تطلبونا بمثله! إن مانعناكم

---

[1] البراوي، حالة مصر الاقتصادية ، ص327.

[2] البراوي، حالة مصر الاقتصادية ص327.

[3] مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص222؛ ابن القلانسي، ذيل، ص56.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج28، ص105.

قاتلتمونا، وإن سالمناكم أهنتمونا، فإذا وجدنا لكم فرصة فماذا تتوقعون أن نصنع بكم"[1].

إن استخدام هذان الاثنان لسياسة العزل مع المسلمين أدت إلى إصدار الخليفة العزيز أمراً بعزلهم سنة 386هـ/1093م نتيجة ما قاموا به من عزل المسلمين[2]، إلا أن الخليفة عفا عنه فيما بعد، بعد أن تشفعت له (ست الملك)[3] عند الخليفة لكن اشترط عليه مقابل إرجاعه استخدام المسلمين في الوظائف والدواوين وطرح النصارى وعزلهم[4].

وبعد سنة واحدة أي سنة 387هـ/997م أمر ابن عمار بقتل عيسى بن نسطورس، فضربت عنقه[5]. وقد علق النويري[6] على حادثة قتله قائلاً: "رحم الله ابن عمار الآمر بقتله، فلقد حكي عنه من جوره على المسلمين وإخراجه لهم ما لا يزيد عليه".

نستنتج من هذا النص حجم الأذى الذي تسببه الوزير عيسى بن نسطورس للمسلمين، من خلال حرمانهم من الوظائف للحد الذي دفع المؤرخ الترحم على قاتله.

---

(1) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص105.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص223؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص190؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص31، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص130؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص302.

(3) ست الملك: بنت الخليفة العزيز بالله، كانت ذات عقل وأدب ودين، أنكرت أعمال أخيها الخليفة الحاكم أثناء خلافته، وقيل هي من أرسلت إليه من يقتله، توفيت سنة 413هـ/1022م. الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص300-301، و316.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص222؛ ابن القلانسي، ذيل، ص57.

(5) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص105.

(6) نهاية الأرب، ج28، ص105.

وفي سنة 393هـ/1002م تم عزل الوزير فهد بن إبراهيم أبو العلا[1]، من قبل الخليفة الحاكم بسبب ازدياد الوجود النصراني في وظائف الدولة ومؤازرة الوزير لهم، وتفويضهم دواوين الدولة دون غيرهم من المسلمين، الأمر الذي أدى إلى إصدار الخليفة الحاكم أمراً بعزله عن الوزارة[2].

وفي خلافة الحافظ لدين الله تم تنصيب بهرام الارمني وزيرا للدولة الفاطمية سنة529هـ/1134م فكثرت النكاية عليه وغضب المسلمين لوزارته، لكونه نصراني الاصل وتسلم الوزارة وهو على دين النصرانية[3].

وبعد ان ثبت بهرام اقدامه في الوزارة طلب من الخليفة الحافظ احضار اهله واقاربه من تل باشر[4] من الارمن النصارى[5]، فكثر وجود النصارى في الدولة، واخذوا بالتطاول على المسلمين واهانتهم، فاشتد ضررهم على السكان[6]، لاسيما بعد ان اكثروا من بناء الكنائس والاديرة، فخشي الناس ان يغلب وجودهم على البلاد ويغيروا الملة الاسلامية[7]، فتجمع المسلمون بقيادة رضوان بن ولخشي الذي كان يتولى منصب الحاجب لابن الخليفة [8] لمواجهته واخراجه من الوزارة، حتى اضطر بهرام الى الهروب تاركا البلاد سنة 531هـ/1136م ثم قبض عليه الخليفة وحبسه واطلق سراحه فيما بعد[9].

---

(1) فهد بن إبراهيم أبو العلا: نصراني الأصل، كاتب لبرجوان الخادم الذي عول إليه النظر في الأمور نيابة عنه ولقبه بالرئيس، وبعد مقتل برجوان سلمه الخليفة الحاكم الوساطة سنة390هـ/999م وبقي فيها إلى أن قتل سنة 393هـ/1002م. الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص240-249.

(2) المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص59.

(3) المقريزي، المقفى،ج2،ص294.

(4) تل باشر: قلعة حصينة واسعة تقع في شمال حلب، ويسكنها الارمن النصارى، بينها وبين حلب يومان. اليعقوبي، البلدان، ج2،ص 40.

(5) ابن ميسر، المنتقى، ج2،ص 124.

(6) ابو الفداء، المختصر، ج3، ص111 ؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2،ص40.

(7) ابن ميسر، المنتقى، ج2،ص 124.

(8) ابن ميسر، المنتقى، ج2،ص 124.

(9) ابو الفداء، المختصر، ج3، ص111؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2،ص40.

وبذلك يمكن ان نعد مسالة هروبه استقالة ذاتية عن العمل، حتى ولو لم تكن استقالة مصرحة بشكل رسمي ،وبطلب منه الى الخليفة، لكن على النقيض من ذلك نرى بان احد المؤرخين[1] جاء ذاكرا بان بهرام الارمني استعفى من الوزارة بنفسه، اي بمعنى انه طلب من الخليفة الحافظ ان يقيله عن العمل ، فيما ذكر البعض الاخر بان عزل الوزير بهرام كان بأمر من الخليفة نتيجة استبداد النصارى على المسلمين والحاق الضرر بهم[2].

ومهما يكن من امر فأن الوزير بهرام الارمني خسر منصبه نتيجة ما قام به الارمن النصارى الذين استقدمهم واكثر من وجودهم من محاولات لإضعاف الوجود الاسلامي في الدولة.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن محاولة الوزراء والموظفين من إضعاف الوجود الإسلامي في وظائف الدولة الفاطمية أدى إلى نتيجتين، الأولى: عزل الموظفين المسلمين من الوظائف وحرمانهم من تسلم المناصب في الدولة، والثانية: عزل من عمل واتخذ بتلك السياسة.

2. إبطال الدعوة للخليفة الفاطمي

اعترى الدولة الفاطمية ضعف كبير في العصر الثاني منها، للحد الذي وصل الى قطع الدعوة عن الدولة الفاطمية من قبل الوزراء الطموحين، الذين لم يكتفوا بإضعاف الخليفة وتقليص سلطته ودوره في الدولة، وإنما وصل بهم الحال إلى تغيير الدعوة للخليفة الفاطمي وإبطال الاعتراف به وبسلطته، سواء سلطته الدينية أو السياسية.

وجاء تركيز هؤلاء الوزراء على تحجيم السلطة الدينية للخلفاء لما لها الأثر الكبير في نفوس السكان، إذ إنها كانت الأساس الكبير التي تستند عليه الدعوة.

---

[1] الدواداري، كنز الدرر،ج6، ص507.

[2] ابو الفداء، المختصر، ج3، ص111 ؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2،ص40

والأسئلة المطروحة هنا، ما الذي دفع هؤلاء الوزراء على قطع الدعوة للخليفة الفاطمي؟ وهل كان فعلهم هذا بدافع شخصي ولمنفعة شخصية؟ أم أنه كان تحت ضغط معين ولصالح جهة معينة؟

وللإجابة على تلك التساؤلات، نعرض ما جاء من أحداث في الدولة، وأولها ما حصل في سنة 519هـ/1125م عندما عزل الخليفة الآمر وزيره المأمون البطائحي[1]، الذي أصبح له مكانة كبيرة في الدولة واستقوى أمره فيها لا سيما بعد أن عين أخاه المؤتمن[2]، والياً على الاسكندرية[3].

وبعد أن استحكم موقف الوزير المأمون البطائحي في الدولة الفاطمية وتقوى ظهره بأخيه، ادعى لنفسه الخلافة وبأنه من ولد نزار بن المستنصر من إحدى جواري

القصر التي خرجت منه حاملاً[4]، عندما خرج نزار إلى الاسكندرية[5]، وكما بعث إلى اليمن نجيب الدولة[6]، ليقيم له الدعوة هناك[7]، ويضرب له السكة باسمه وبعبارة (الإمام المختار محمد بن نزار)[8].

---

(1) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص103؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص188؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص91.

(2) المؤتمن: حيدرة بن فاتك بن مختار بن حسن بن تمام، الملقب بالمؤتمن، تسلم زمة الأزمة وأمر العساكر للدولة الفاطمية في وزارة أخيه المأمون ،ثم ولاه الخليفة الامر بعض الاعمال سنة 517هـ/1123م ،اعتقل بعد ذلك وقتل بأمر الخليفة سنة 524هـ/1128م .المقريزي ،المقفى ،ج3،ص404.

(3) ابن خلدون، العبر ،ج4 ،ص90

(4) ابن خلدون، العبر، ج4، ص90.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص112.

(6) نجيب الدولة: أبا الحسن علي بن إبراهيم، بعثه الوزير المأمون البطائحي ليقيم له الدعوة في اليمن، وأمره أن يضرب السكة له أيضاً، صلب بأمر الخليفة الآمر بعد أن علم بأمره. المقريزي، المقفى، ج6، ص214.

(7) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص104؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص90.

(8) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص104.

ومن الواضح جداً أنَّ دعوى الوزير في انتسابه لنزار بن المستنصر كانت خطة مفتعلة، وحجة تذرع بها لدعم موقفه في الدولة، وكسب الدعاية له ولكي تزداد قوته في الدولة أكثر، عن طريق انضمام مؤيدي الدعوة النزارية حوله، ولو كان فعلاً هو من ولد نزار بن المستنصر لأدعى ذلك في وقت مبكر، فلماذا أخفى هذا الأمر طوال هذهِ المدة؟

ومن جانب آخر، ما رفدتنا به المصادر التاريخية من معلومات حول هذا الوزير، التي تجعلنا نستبعد كل البعد احتمالية رجوع نسبه إلى نزار بن المستنصر، ولا نجد أحداً منهم يذكر نسبه ويؤيده.

وللتأكيد على ذلك، نذكر ما جاء به كلاً من الذهبي[1]، والصفدي[2] من ترجمة لهذا الوزير، ذاكرين بأن والده كان يعمل جاسوساً في العراق للمصريين فمات، ونشأ ابنه المأمون فقيراً يعمل حمالاً بأسواق مصر، حتى دخل ذات مرة مع الحمالين إلى القصر وأعجب الوزير الأفضل به، فاستعمله فراشاً في القصر ومن هنا بدأت حكايته في الدولة الفاطمية.

وفي خلافة الحافظ لدين الله الذي تغلب على خلافته وزيره أبي علي بن أحمد بن الأفضل (كتيفات)[3]. وقد كان الأخير إمامي المذهب، فعمل على اعتقال الخليفة الحافظ وعزله[4]. واتخذ إجراءات دينية لقطع الدولة للخليفة وإضعافه، وكانت من بين تلك الإجراءات هو إسقاط ذكر إسماعيل بن جعفر الصادق الذي تنسب إليه الإسماعيلية، وإسقاط ذكر الخليفة الحافظ من الخطبة أيضاً[5].

---

[1] تاريخ الإسلام، ج11، ص304.

[2] الوافي بالوفيات، ج4، ص222.

[3] الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص508؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص36.

[4] النويري، نهاية الأرب، ج28، ص194.

[5] ابن الأثير، الكامل، ج9، ص32.

كما وقطع من الآذان عبارة (حي على خير العمل)[1]، على الرغم من أنه كان إمامي المذهب[2]. وأمر أيضاً بضرب السكة باسم الإمام المنتظر[3]، وأخيراً طلب أن يخطب له على المنابر[4].

ومن خلال عرض تلك الحالتان يمكننا الإجابة عن ما طرحناه في بداية هذا العرض مبينين أن ما قام به الوزيران من فعل في قطع الدعوة عن الخلفاء الفاطميين لم يكن تحت ضغط معين، ولم يكن لصالح جهة معينة، وإنما كان لمصلحة شخصية متمثلة بفرض الزعامة الدينية على الدولة والمجتمع.

3. تغيير المذهب الإسماعيلي

تدهورت أحوال الدولة الفاطمية في النصف الثاني من مسيرتها، إذ عمَّ الضعف جميع جوانب الدولة من دون استثناء، حتى وصل إلى المساس بالمذهب الإسماعيلي الذي تقوم عليه هذهِ الدولة، إذ حاول بعض الوزراء المتنفذين إضعاف هذا المذهب عن طريق عزل الأمراء والقضاة الإسماعيليين واستبدالهم بغيرهم.

ففي سنة 547هـ/1152م عزل الوزير ابن السلار، القاضي الإسماعيلي أبو الفضائل يونس[5]، وعين أبا المعالي مجلي بن نجا المخزومي[6] بدلاً عنه[7].

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص32؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص36.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص32؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص508؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص428.

(3) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص508.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص32؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2، ص36.

(5) لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

(6) ابو المعالي مجلي بن نجا المخزومي: احد فقهاء الشافعية، له في الفقه كتاب مشهور يعرف بالذخائر، تولى القضاء للدولة الفاطمية سنة 547هـ /1152م بأمر الوزير علي بن السلار، ثم عزل بعد ذلك سنة 549هـ/ 1154م ، توفي سنة 550هـ/1155م. ابن خلكان ،وفيات الاعيان، ج4، ص154.

(7) ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص146؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص208.

وكان أبو الفضائل من أفضل قضاة الدولة الفاطمية، فقد حظي بقدر كبير عند أهل البلاد بسبب ما أتصف به من نزاهة وهمة[1].

وتساءل أحد الباحثين[2] عن سبب عزله قائلاً: "ولا يوجد تفسير لمثل هذا الأمر لما كان عليه أبو الفضائل من حسن السيرة وعفة النفس خاصة إذ افترضنا أن ابن السلار دخل الوزارة عام 544هـ/1149م ولم يقيم بعزلهِ إلا بعد ثلاث سنوات".

ويمكن أن نجيب على هذا التساؤل بذكر ما طرحه أحد الباحثين[3] والذي رجح سبباً لهذا العزل، مبيناً الهدف منه إضعاف المذهب الإسماعيلي وتغييره عن طريق عزل القاضي الإسماعيلي واستبداله بآخر شافعي المذهب، والذي عَدَ خطوة الوزير ابن السلار هذهِ تأكيداً منه على استرجاع العمل بمذهب أهل مصر ألا وهو الشافعي.

ولم تكن هذهِ حالة العزل الوحيدة لقضاة الدولة الفاطمية في سنواتها الأخيرة،إذ قام الوزيرصلاح الدين سنة 566هـ/1170م على عزل جميع القضاة الإسماعيليين واستبدالهم بقضاة المذهب الشافعي[4] فعين صدرالدين عبدالملك بن درباس الشافعي[5]

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص203.

(2) بواغة، لؤي إبراهيم: أزمة الوزارة في عهد الخليفة الفاطمي الظافر بأمر الله الوزير العادل علي بن السلار نموذجاً (544-548هـ/1149-1153م)، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار ،الجامعة الاردنية، ع3، مج 9 (الأردن: 2015م)، ص21.

(3) محاميد، تطورات، ص106.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص327؛ ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت: 930هـ/1524م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، ط1، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: 1975م)، ج1، ص233؛ بدران، عبدالقادر (ت:1346هـ/1927م): منادمة الأطلال ومسامرة الخيار، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (بيروت: 1985م)، ص77.

(5) عبد الملك بن درباس الشافعي : احد القضاه الشافعية قي مصر في ايام صلاح الدين، كان كبير القدر وافر العلم. الذهبي ، تاريخ الاسلام ،ج43، ص179.

قاضياً للدولة[1] الذي أخذ يعمل بما يقتضيه مذهبه[2]، واستناب في جميع المعاملات قضاة شافعية[3].

ومن الملاحظ أن خطوة الوزير هذهِ كان لها الأثر الكبير في انتشار المذهب الشافعي في مصر، فقد ذكر ابن واصل[4] ذلك قائلاً: "فجعل القضاة في سائر الديار المصرية شافعية واندرس مذهب الإسماعيلية بالكلية وانمحى أثره ولم يبقى أحد من أهل البلاد يمكنه التظاهر به".

ويتبادر السؤال الآتي، لماذا ارتكز الوزراء الفاطميين في إضعاف المذهب الإسماعيلي وتغييره على عزل قضاة الدولة بالتحديد، دون غيرهم من الموظفين؟

لقد كان تركيز الوزراء على عزل بعضاً من قضاة الدولة بالتحديد، ربما لأهميتهم في الدولة، إذ كان لمنصب القضاء أهمية كبيرة نظراً لاختلاطهم بالأهالي، ويُعد القاضي الغطاء الديني والمراقب على ديانات الناس ومعاملاتهم، إذ يرجع إليه في كافة الأحكام الشرعية سواء في مجال العبادات أو المعاملات[5].

ولم يكتفِ الوزير صلاح الدين بعزل القضاة، وإنما لجأ إلى خطوة أخرى لإضعاف الوجود الإسماعيلي، إذ عمد إلى عزل جميع أمراء الدولة الفاطمية واستبدالهم بغيرهم من القادمين معه من بلاد الشام[6].

---

(1) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج21، ص166؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م)، ج2، ص42.

(2) الفقي، محمد كامل: الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف (القاهرة: د. ت)، ج1، ص20.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص327؛ بدران، منادمة الأطلال، ص78.

(4) مفرج الكروب، ج1، ص198.

(5) شادي، الفساد، ص220.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

ويكمن سبب عزلهم فضلاً عما ذكرناه مسبقاً من دوافع سياسية هو دافع ديني، إذ رفض هؤلاء الأمراء ما قام به الوزير من محاولات لإزالة رسوم الدولة[1]، سواء مسألة عزل القضاة الإسماعيلية أو مسألة قطع عبارة (حي على خير العمل) من الآذان[2].

وهكذا نجح الوزير صلاح الدين في إضعاف المذهب الإسماعيلي بشتى الوسائل والطرق، وان اعتماده على الأمراء الشاميين بسبب كونهم يدينون بمذهب آخر وولاء مختلف عن الدولة الفاطمية.

وبعد أن عرضنا المحاور الثلاث للعزل الديني يمكننا القول بأن العزل الديني الذي حصل في العصر الفاطمي الأول (عصر القوة) كان مختلفاً كل الاختلاف عن العزل الذي جاء في العصر الفاطمي الثاني، سواء من ناحية أسبابه أو نتائجه او آثاره.

وما لاحظناه بأن العزل الذي جاء في العصر الأول كان يصب لصالح الدولة الفاطمية وبأمر الخلفاء الفاطميين الذين كانوا أصحاب الحل العقد، واستخدموا تلك السياسة لردع كل من يحاول إضعاف الوجود الإسلامي في الدولة.

أمّا في العصر الفاطمي الثاني نرى العكس تماماً، إذ إن استخدام سياسة العزل كانت من قبل الوزراء المتنفذين في الدولة وبما يخدم مصالحهم محاولين إضعاف المذهب الإسماعيلي من خلال عزل جميع من يعتنقون هذا المذهب واستبدالهم بغيرهم.

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص327.

الفصل الثالث: دوافع العزل الاقتصادي والاجتماعي

أولاً: دوافع العزل الاقتصادي.

1-المصادرة وجباية الأموال.

2- الفشل في توفير رواتب الجند.

3- التبذير في أموال الدولة.

4- سوء التدبير والتخطيط المالي.

5- الاختلاسات المالية والعينية.

6- أثر الأزمات الاقتصادية في إجراء العزل.

7- اتساع المصالح الاقتصادية.

ثانياً: دوافع العزل الاجتماعي.

1-التمايز الاجتماعي (سياسة التفضيل الفئوي).

2- اتساع المكانة والتعظيم.

3- المحافظة على المظهر الاجتماعي للدولة.

4- المنافسة والنزاع بين طوائف الجند.

الفصل الثالث

دوافع العزل الاقتصادي والاجتماعي

أولاً: دوافع العزل الاقتصادي

شكل الجانب الاقتصادي العمود الفقري للدول، وعليه فقد أهتمت الدولة الفاطمية بنظامها الاقتصادي وسعت إلى تطوره محاولة تحقيق الرفاهية للدولة، إلَّا أنَّه على الرغم من هذا الاهتمام فإنَّه لم يكن على وتيرة واحدة، وإنما مرَّ بمراحل متفاوتة ما بين الضعف والقوة.

إذ عانى النظام الاقتصادي في الدولة الفاطمية من اختلال وعدم توازن في مستوياته حتى وصل بعض الأحيان إلى مرحلة التدهور والانحطاط في بعض الفترات[1].

والملاحظ أنَّ الدولة الفاطمية استخدمت سياسات متنوعة للحفاظ على نظامها الاقتصادي، وكانت من بين تلك السياسات هي سياسة العزل. وما يلزم ويقتضي علينا مناقشته في العزل الاقتصادي، هل اختلف العزل الاقتصادي عن بقية العزل، أي بمعنى هل كان هذا العزل لما يخدم مصالح الدولة فقط من دون النظر لآثاره على السكان. وهل كانت الدولة الفاطمية محقة في استخدام هذهِ السياسة؟ وهل كان للعزل الاقتصادي دور في إصلاح اقتصاد الدولة أم لا؟ هذا ما سنبينه في هذا الفصل وبمحاور عدة تتمثل بما يأتي:

1-المصادرة وجباية الأموال

استخدم بعض موظفي الدولة الفاطمية سياسة تعسفية مجحفة بحق أهالي مصر نصت على مصادرة أموالهم وجبايتها والحصول عليها بشتى الوسائل والطرق.

---

[1] السورجي، الدولة الفاطمية، ص127.

ويحق لنا أن نتساءل لأي مصلحة كانت هذهِ المصادرة؟ فهل كانت لصالح الدولة وزيادة دخلها؟ أم أنها كانت متماشية مع أهواءهم ومصالحهم؟ وهل أثرت تلك السياسة على أوضاع البلاد بصورة عامة؟ وما هي الكيفية التي عالج بها الفاطميون تلك الحالة؟

ومن الملاحظ أن مصادرة أموال الناس كانت تصب لصالح هؤلاء الموظفين وبما يتناسب مع طموحاتهم الاقتصادية المتمثلة بجمع الأموال بعيداً عن التفكير بمصلحة الدولة وما ستؤول إليه هذهِ السياسة من نتائج وآثار على عامة السكان، ولمعالجة تلك الحالة أتخذ الخلفاء الفاطميون موقفاً ازاءهم يقتضي على عزلهم من وظائفهم وإبعادهم عنها نتيجة لذلك.

ففي سنة 364هـ/974م عزل الخليفة المعز القائد أبو محمود الكتامي عن أمرة دمشق[1]، نتيجة لما قام به العسكر المقيم معه في تلك البلاد من مصادرة لأموال الناس وسلب البلاد ونهبها[2].

فكان من الطبيعي أنْ يرفض أهل دمشق تلك المصادرة، مما أدى إلى حدوث قتال بين الطرفين[3]، أثر على الأوضاع العامة للبلاد ومنها الجانب الاقتصادي عن طريق إيقاف عمليتي الاستيراد والتصدير، فتعطلت أمور التجارة عندهم[4].

وهذا يعني أنَّ نتائج تلك المصادرة أثرت على الحالة الاقتصادية لأهل دمشق وسببت أذى كبير للناس، من خلال خسارة أموالهم عن طريق مصادرتهم من قبل جيش أبو محمود الكتامي أولاً، وعن توقف أمور التجارة وما يمكن أن تسبب من خسارة للأرباح ثانياً.

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص320؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص161.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص320؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج26، ص435؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص314.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.

وفي سنة 461هـ/1068م تسلم حصن الدولة إمارة دمشق[1] الذي تسبب بأذى كبير لسكانها، إذ أنه أخذ بمصادرتهم وجباية أموالهم فضلاً عن استخدامه لسياسات أخرى أدت إلى تدهور أحوال البلاد واضطرار الناس إلى ترك البلاد وهجرها[2]، مما أدى به نهاية المطاف إلى الهروب ومغادرة البلاد ومن ثم اعتقاله فيما بعد سنة 481هـ/1088م[3].

وفي خلافة الآمر وتحديداً ففي سنة 520هـ/1126م أخذ أبو نجاح بن مينا[4] من إقناع الخليفة بأن يكون هو المسؤول عن أمر الدواوين بالدولة، بعد ما بين له أنَّ بعضاً من الكّتاب النصارى قد استولوا على أموال الدولة وأخذوها، ووعده أن عيّنه على تلك الدواوين سيحقق له زيادة في الأموال[5]، فوافق الخليفة الآمر وعينه مستوفي[6] على ديوان الاستخراج[7]، الذي كان تحت يد جعفر بن عبد المنعم ابن

---

(1) ابن القلانسي، ذيل، ص161.

(2) ابن القلانسي، ذيل، ص161؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج31، ص5-6.

(3) ابن القلانسي، ذيل، ص162.

(4) أبو نجاح بن مينا: المسمى أبو شجاع بن قسا، كان ابتداء أمره بالدولة الفاطمية يعمل بخدمة أبو البركات بن يحيى بن أبي الليث، ثم اتصل بالخليفة الآمر وبذل له في مصادرة مال النصارى مائة ألف دينار، فأطلق يده فيهم، وأخذ بمصادرة أموال الناس إلى أن قتل على يد والي مصر المسمى المقداد، ثم صلب عند الجسر بعدها في سنة 523هـ/1128م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص300.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص117.

(6) مستوفي: كاتب في دواوين الدولة يطالب المستخدمين بدفع ما يترتب عليهم من مال في أوقاته، وينبه متولي الديوان ما يجب استخراجه من مال منهم في الوقت المحدد، كما يكون المسؤول عن أموال الدولة وحساباتها سواء ما يجبى للدولة أو يخرج منها. ابن مماتي، قوانيين الدواوين، ص301.

(7) ديوان الاستخراج: وهو الديوان المسؤول عن استخراج المال وكتب الوصولات به وعليه عمل المخازيم والختمات وتواليها، ويطالب المسؤول على هذا الديوان والذي يسمى بالجهبذ بما يقتضيه ويخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص298.

قيراط)[1]، والآخر سامري اسمه أبو يعقوب إبراهيم[2]، وأصبح الراهب ابن مينا مستوفي لهما[3].

والسؤال هنا، هل تمكن أبو نجاح من زيادة الأموال كما وعد الخليفة الآمر؟ وما هي الكيفية التي اتبعها لتحقيق تلك الزيادة؟

بعدما أصبح الراهب أبو نجاح مستوفي على ديوان الاستخراج أشتد في مصادرة الأموال من النصارى وأخذ بحملها أولاً فأول، ولم يقتصر بمصادرة النصارى فقط وإنما تسلل إلى مصادرة المسلمين أيضاً[4]، حتى وصل به الأمر إلى مصادرة أصحاب الأموال من تجار وغيرهم[5].

وقد بين المقريزي[6] مصادرته قائلاً: "عمَّ البلاء بمصر جميع الرؤساء والقضاة والكتاب والسوقة من الراهب بحيث لم يبق أحد إلَّا وناله منه مكروه، إما من ضرب، أو نهب، أو أخذ مال، وكان يجلس في قاعة الخطابة من جامع عمرو بن العاص ويستدعى الناس للمصادرة".

---

(1) جعفر بن عبد المنعم: المسمى بابن أبي قيراط، تسلم الخدمة في ديوان الاستخراج سنة 519هـ/1125م لاستخراج الزكاة من الناس، زاد في إيذاء الناس بالمصادرة، فتم عزله سنة 523هـ/1128م ومن ثم حبسه في دار المعونة حتى أخرج ميتاً سنة 524هـ/1129م. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص116-141.

(2) أبو يعقوب بن إبراهيم: سامري الأصل اسمه أبو يعقوب بن إبراهيم، تسلم النظر في ديوان الاستخراج مع ابن أبي القيراط سنة 519هـ/1125م وتسبب بأذى الناس من خلال ما قاموا به من مصادرة، عزل سنة 523هـ/1128م من الديوان ومن ثم حبس وأخرج ميتاً سنة 524هـ/1129م. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص116-141.

(3) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص20.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص189.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص119.

(6) اتعاظ الحنفا، ج3، ص125.

وهذا يعني أنَّ الخليفة الآمر لم يكن مراقباً لأوضاع الناس وما يجري عليهم من ظلم، فلو كان متابعاً لعلم بذلك لا سيما بعد أن علمنا من هذا النص أنَّ المصادرة كانت تجري بصورة علنية.

ومن المصادرات الأخرى التي أجراها الراهب أبو نجاح هي مصادرة أحد التجار بمبلغ من المال حتى شكى الرجل ما حل به من مصادرة وجباية فوصل خبره إلى الخليفة الآمر فغضب لذلك واستدعى صاحبي الديوان وعزلهما نتيجة ما فعله الراهب، واعتقلهما لاسترجاع ما صادروه من الناس ظلماً باعتبارهما المسؤولان الرئيسيان على الديوان، لا سيما وأنهما كانا يدخلا كل يوم على الخليفة الآمر ويحلفان له أنهم لم يتعرضوا إلَّا لمن يجب عليه لبيت المال حق[1]. أما الراهب أبو نجاح فإنَّ مصيره كان القتل سنة 523هـ/1128م[2].

ونستنتج مما ورد عدة أمور تتمثل بما يأتي:

أ-إنَّ ما فعله الراهب أبو نجاح كان ينصب تحت مصلحة شخصية متمثلة بجشعه في جمع الأموال، ولم يكن بطلب من الخليفة الأمر أو حتى علمه، فجميع ما كان يؤخذ من أصحاب المهن لم يكن لزيادة ثروات الخليفة أو لمنفعة الدولة.

ب- إنَّ إقدام فئات المجتمع المصري على بث الشكوى ورفع المظالم من دون خوف يدل على أنَّ الخليفة الآمر لم يكن يتبع أثناء مدة خلافته سياسة تكميم الأفواه.

ج- إنَّ إصدار الخليفة الآمر أمراً بعزل صاحبي الديوان دليل على استجابته لعامة السكان والأخذ بما يورد له من شكوى.

2- الاخفاق في توفير رواتب الجند

كان امتناع بعض الوزراء والولاة من توفير رواتب الجند سبباً رئيساً في عزلهم عن مناصبهم، نتيجة لعدم صرفهم اعطيات لجند الدولة لا سيما وأنهم الشريحة الأهم فيها،

---

[1] ابن الطوير، نزهة المقلتين ، ص 21-22.

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص300.

فضلاً عن ما يمكن أن يسببه حرمانهم من رواتبهم من تضرر مالي يأثر على وضعهم الاقتصادي.

والسؤال المهم، هل كان امتناع هؤلاء من صرف الرواتب بسبب عجز مالي مرت به الدولة حال بينهم وبين توفيرهم رواتب الجند؟ أم أنه يعود لمصلحة شخصية متمثلة باستحواذهم عليها؟

وجواباً على تلك التساؤلات نذكر ما حصل في خلافة الحاكم بأمر الله حينما عين ختكين الداعي[1] الملقب بالضيف والياً على دمشق سنة 392هـ/1001م[2].

أخذ ختكين الداعي النظر في أحوال الدولة فساء السيرة وظلم[3]، كما ونظر في أمور الجند وتوصل إلى رأي يقتضي على إنقاص رواتب الجند والقطع من أرزاقهم، فكان من البديهي أن يرفض الجند لهذا الأمر مما أدى إلى هجومهم على دار ابن عبدون النصراني الذي كان مسؤولاً على تدبير المال والعطاء وقتلوه، كما ونهبوا دور الكتاب والكنائس، وتوحدوا في طلب أرزاقهم والوقوف على تلك المسألة، وأيدهم في ذلك القائد علي بن جعفر بن فلاح[4] الذي كان مقيماً هناك[5]. ولسنا ندري ما الذي دفع الخليفة الحاكم إلى تولية شخصان في وقت واحد على دمشق؟

---

(1) ختكين الداعي: أبو منصور الداعي الملقب بالضيف، ولي أمرة دمشق مرتين، الأولى كانت 392هـ/1001م فأساء السيرة في الجند فعزله الخليفة وولى طزملت بن بكار بدلاً عنه، أما ولايته الثانية فكانت سنة 399هـ/1008م وكانت وظيفته تشمل الولاية على دمشق والشرطة والغوطتين وعزل بعدها في نفس السنة. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج16، ص321.

(2) ابن القلانسي، ذيل، ص94؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص205.

(3) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص133؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص242؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص205.

(4) علي بن جعفر بن فلاح: ابو الحسن علي بن جعفر بن فلاح، ولي دمشق من قبل اخيه سليمان بن جعفر سنة387هـ/997م، توفي سنة 409هـ/1018م. الصفدي: امراء الاسلام في دمشق، ط1، دار الكتاب الجديد (بيروت: 1983م)،ص76

(5) ابن القلانسي، ذيل، ص94.

وعندما وصلت أخبار إنقاص رواتب الجند وانقطاعها إلى مسامع الخليفة الحاكم غضب لما فعله واليه قائلاً: "هذا قد عصى وخرج عن السياسة"[1]. فعزله الخليفة الحاكم من تلك الولاية واستبدله بطوزملت بن بكار[2] لولاية دمشق[3]، الذي لم يكن هو الآخر أحسن من سابقه في الحكم، ففعل أقبح مما فعله ختكين كحد تعبير أحد المؤرخين[4].

وما يمكن قوله هنا إن إنقاص رواتب الجند لم يكن بأمر الخليفة، ولم يكن لضائقة مالية كانت تمر بها الدولة تمنعه من توفيرها، وإنما كان بتصرف الوالي وطمعه في الاستحواذ على الأموال.

ومن الحالات الأخرى هي العزل الذاتي للوزير ابن زنبور واستقالته عن الوزارة سنة 458هـ/1065م[5]، وقيل سنة 459هـ/1066م[6]، الذي لم يبقَ فيها سوى أيام قليلة لعجزه عن توفير رواتب الجند وأعطياتهم[7].

وكان ابن زنبور هذا من النصارى فأسلم وتسلم الوزارة للخليفة المستنصر إلَّا أنَّ النصارى ينكرون إسلامه[8]، ومهما يكن من أمر بعد تسلمه الوزارة طالبه الجند

---

(1) ابن القلانسي، ذيل، ص94.

(2) طزملت بن بكار: ويسمى أحياناً تموصلت الأسود، أبو محمد المصري، ولي دمشق في أيام الخليفة الحاكم سنة 392هـ/1001م وسنة 393هـ/1002م، توفي سنة 394هـ/1003م. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8، ص738.

(3) ابن القلانسي، ذيل، ص94؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص133.

(4) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج18، ص133.

(5) ابن المقفع، تاريخ مصر، ج3، مج2، ص1051؛ ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص31؛ شيخو، لويس: وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام، تحقيق: الأب كميل حشمة اليسوعي، المكتبة البوليسية (لبنان: 1987م)، ص67.

(6) ابن الصيرفي، الإشارة، ص54؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص386؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص67.

(7) ابن الصيرفي، الإشارة، ص54؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص67.

(8) ابن الصيرفي، الإشارة، ص54.

برواتبهم، فوعدهم بتوفيرها وطمنهم بذلك، إلَّا أنه ما لبث أن هرب تاركاً منصب الوزارة لفشله من تدبير ما يلزم دفعه من رواتب لهم[1].

وليس من باب التبرير لكننا نرجح أن فشله في تأمين الرواتب كان راجعاً لما تمر به الدولة الفاطمية من ظروف، إذ لا يخفى ما كانت تعانيه الدولة في تلك المدة من عدم استقرار للأوضاع واضطراب حل على جميع الأصعدة.

3- التبذير في أموال الدولة

يعتمد الاستقرار الاقتصادي لأي دولة من الدول على التوازن بين وارداتها وصادراتها، ويحدث الخلل في ذلك النظام إذ ما زادت مصروفاتها على ما يورد لها من دخل، والذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل جمة تؤثر على أوضاع الدولة العامة.

وتعد سياسة التبذير في موارد الدولة من إحدى الإشكاليات التي شهدتها الدولة الفاطمية والتي كانت سبباً في عزل بعضاً من موظفيها نتيجة استخدامها تلك السياسة وما يمكن أن تؤثره نتائجها على الوضع الاقتصادي للدولة لكثرة مصروفاتها مقارنة بوارداتها، أو إمكانية الإفادة من تلك الموارد في وجوه أخرى بدلاً من الإسراف بها وتبذيرها.

وللحد من تلك الظاهرة اتخذت أمراً يقتضي بعزلهم من وظائفهم نتيجة لإسرافهم بالأموال، أو على العكس قد يحدث العزل نتيجة محاولة البعض منهم للوقوف بوجه ذلك التبذير والحد من الإسراف، هذا ما حصل في خلافة الحاكم بأمر الله الذي عزل الحسين بن طاهر الوزان[2] عن الوساطة سنة 405هـ/1014م نتيجة وقوفه بوجه

---

(1) ابن الصيرفي، الإشارة، ص54؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص386؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص67.

(2) الحسين بن طاهر الوزان: أبو عبدالله الحسين بن طاهر الوزان، لقب بأمين الأمناء خلع عليه الخليفة الحاكم الوساطة والتوقيع سنة 403هـ/1012م وكان قبل ذلك يتولي بيت المال، قتل سنة 405هـ/1014م عندما حاول توقيف إسراف الخليفة الحاكم فضربت رقبته. ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

الإسراف الذي بالغ به الخليفة[1].

وكان بداية أمره في الدولة الفاطمية متولياً على بيت المال ومن ثم تسلم الوساطة سنة 403هـ/1012م[2] وأخذ النظر في أمور الدولة وأموالها[3] حتى لقبه الخليفة الحاكم أمين الأمناء[4].

أما عن حادثة عزله فيروى أن الخليفة قد صلى في الناس في شهر رمضان سنة 403هـ/1012م بجامع العتيق[5]، وهو أول من صلى فيه من الخلفاء الفاطميين وبعد إكماله الصلاة تجمع عامة الناس عليه فوقف لهم وسمع كلامهم حتى استماحه البعض منهم بصلات كثيرة، كما وأجاز على البعض منهم[6]، فازدادت أعطيات الخليفة الحاكم في هذا الشهر[7].

كما وشكى إليه شخصان قبض حبسهما للديوان أثناء مدة خلافة العزيز بالله فخلع عليهما ألف دينار[8].

ونتيجة لتلك العطاءات المتكررة التي أنعم بها للخليفة على الناس رفض الحسين بن طاهر الوزان ذلك، فكتب إليه الخليفة الحاكم قائلاً: "المال مال الله عز وجل، والخلق عباد الله، ونحن امناؤه في الأرض أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها والسلام"[9].

---

[1] ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

[2] ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

[3] الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص294؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص286.

[4] الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص294.

[5] الجامع العتيق: يقع في مدينة الفسطاط بمصر، ويسمى تاج الجوامع وهو أول مسجد أسس في مصر بعد الفتح الإسلامي، على يد عمرو بن العاص سنة 21هـ/641م. المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج4، ص5-6.

[6] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص97.

[7] ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

[8] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص97.

[9] ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

ويمكن القول أنَّ محاولة الحسين بن طاهر الوزان لإيقاف الخليفة الحاكم من تبذير الأموال غير مجدية النفع وباءت بالفشل على الرغم من إن ابن الوزان هو المسؤول عن أموال الدولة، أي بمعنى أنه كان يعلم بميزانيتها وربما له الحق في ذلك لكونهِ يعلم ما تمتلكه الدولة من أموال، وربما لو استمر الخليفة الحاكم في تلك النفقات لأحدث ضرراً على اقتصاد الدولة، لعدم التوازن بين النفقات والواردات، وإن ما قام به الخليفة يمكن أن يحدث خللاً على اقتصاد الدولة لكثرة نفقاته في تلك المدة.

والحق أنَّ هذهِ الحادثة هي الوحيدة من نوعها في الدولة الفاطمية، إذ أن جميع حالات العزل التي حصلت في الدولة ذات سبب اقتصادي كانت تحدث لوقوف الخلفاء على سوء التصرف والإدارة، وانعدام التخطيط المالي للموظفين عدا هذهِ الحالة التي جاءت بسبب سوء التصرف المالي للخليفة وليس من الموظفين.

والعزل الآخر الذي كان بسبب التبذير في أموال الدولة هو عزل يوحنا بن أبي الليث[1] النصراني عن ديوان التحقيق[2] سنة 527هـ/1132م[3].

ويعد ابن أبي الليث هو أول موظف يتسلم الخدمة في هذا الديوان، كونه ديوان جديد النشأة، إذ انشأ في عهد الخليفة الآمر سنة 501هـ/1107م واستخدم ابن أبي الليث عليه[4]. واستمر في الخدمة فيه إلى أن عزل من قبل الخليفة الحافظ سنة

---

(1) يوحنا بن أبي الليث: أبو البركات بو حنا بن أبي الليث، نصراني الأصل، ولاه الوزير الأفضل بن بدر الجمالي ديوان التحقيق سنة 501هـ/1107م وبقي فيه إلى أن قتل سنة 528هـ/1113م. النويري، نهاية الأرب، ج28، ص177.

(2) ديوان التحقيق: ويعرفه ابن الطوير "ديوان مقتضاه، المقابلة على الدواوين، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير وله الخلع والمرتبة والحاجب ويُلحق برأس الديوان –يعني متولي ديوان النظر– ويفتقر إليه في أكثر الأوقات". نزهة المقلتين، ص81.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص148.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص177؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص39؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص104.

527هـ/1132م ويكمن سبب عزله بأنه كان السبب بما بذله الوزير أبو علي أحمد بن الأفضل (كتيفات) من أموال على أهلهِ وأقاربه[1].

وبعد أن عزل من منصبه قتل سنة 528هـ/1113م[2]، فيما ذكر المقريزي[3] رأياً آخر بأنه قتل سنة 518هـ/1124م، لكن يبدو لنا أن المؤرخ قد توهم في ذلك لأنه ذكر فيما بعد في حوادث سنة 527هـ/1132م تم عزل ابن أبي الليث[4]، وبذلك فيكون التاريخ الأول لوفاته هو الأصح.

4- سوء التدبير والتخطيط المالي

حرصت الدولة الفاطمية على اختيار موظفين ذو كفاءة خبرة ويمتلكون تخطيط مالي مناسب للمحافظة على اقتصاد الدولة ومواردها، وبالمقابل حاولت إبعاد كل من كان يتصف بضعف وسوء التدبير من الناحية المالية الذي يتسبب بضرر اقتصاد الدولة العام بغض النظر سواء كانت سياسته تلك مقصودة أم إنهاء جاءت بغير قصد وبدون تعمد، وكانت تستخدم الدولة ازاءهم سياسة العزل لإبعادهم عن وظائفهم واستبدالهم بآخرين لما يمكن أن يسببوه من ضرر ونقص لموارد الدولة.

ففي خلافة العزيز بالله تم إبعاد ابن العداس[5] عن الوساطة سنة 382هـ/992م[6] لما سببه من ضرر لاقتصاد الدولة[7].

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص148.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص177؛ شيخو، وزراء النصرانية، ص104.

(3) اتعاظ الحنفا، ج3، ص39.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص148.

(5) ابن العداس: أبو الحسن علي بن عمر العداس، استوزره الخليفة العزيز بالله سنة 380هـ/990م بعد وفاة يعقوب بن كلس، فأقام سنة واحدة ثم عزل، توفي سنة 391هـ/1000م. ابن الصيرفي، الاشارة ، ص 24 ؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص315.

(6) الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص231.

(7) ابن الصيرفي، الإشارة، ص24.

وكانت بداية أمره موظف في الدولة الفاطمية سنة 364هـ/974م[1]، ومن ثم تسلم خراج مصر سنة 366هـ/976م[2]، ثم أخذت صلاحياته تزداد تباعاً حتى تولى منصب الوساطة سنة 381هـ/991م[3].

تسلم ابن العداس أثناء مدة وساطته النظر في أموال الدولة، فضمن مال الدولة ونفقاتها[4]، ويعد الضمان أحد الأوجه[5] المعتمدة لتولية الدواوين والذي ينص على التزام الضامن بدفع مبلغ محدد من المال سنوياً[6]، متفق عليه مسبقاً على قيمة الضرائب أو المكوس، وعندما تنتهي المدة المحددة وتكون قيمة المال أقل من قيمة الضمان توجب في هذهِ الحالة على الضامن دفع جميع ما التزم به من مبلغ[7]، الأمر الذي حصل مع ابن العداس، إذ بعد انتهاء السنة المتعهد بضمانها وحوسب على خراجها ودخلها وجد بأنه قد فسخ عقوداً لضياع معينة مما تسبب بضياع الأموال وبالتالي وجبت عليه دفع الخسارة فطالبه الخليفة العزيز بها وعزله عن منصبه[8].

والسؤال هنا، هل كان ابن العداس ضعيفاً من ناحية الإدارة والتخطيط المالي الذي يساعده في إتمام مبلغ الضمان؟ أم أنه أهمل ما عول إليه من مسؤوليه أي بمعنى أن كان متعمداً في ذلك وبالتالي جاءت بالسلب على الوضع المالي للدولة؟ وما هو الإجراء الذي اتخذه الخليفة العزيز بحقهِ؟

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص217.

(2) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص460؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص178.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص273؛ ، ج3، ص58.

(4) ابن الصيرفي، الإشارة، ص24؛ الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص229؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص58.

(5) توجد ثلاث أوجه للتولية تتمثل بالأمانة والبذل والضمان. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص298.

(6) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص292.

(7) شادي، الفساد ، ص352.

(8) ابن الصيرفي، الإشارة، ص27.

وقد أجاب ابن الصيرفي[1] على تساءلنا هذا قائلاً: "شهد من حاسبه أنه ما ارتفق ولا انتزق، ولكن خانه الضمان والأسعار". وهذا يعني أنه لم يكن قاصداً لإحداث الضرر بالاقتصاد الفاطمي ونقص موارده، ومن ثم فهو لم يكن مهملاً وهادراً لأموال الدولة.

أما ما يخص موقف الخليفة معه والإجراء الذي اتخذه بحقهِ فهو متمثل بعزلهِ عن منصبه أولاً، وتغريمه بعض الخسارة والقبض على دورهِ في القاهرة والمدينة ثانياً، وثالثاً اعتقاله بما يقارب شهران، على أن بعد أن أطلق سراحه أرجعه إلى الدواوين مرة أخرى[2].

واستنتج أحد الباحثين[3] من مسألة عزله وتغريمه لبعض الخسائر من قبل الخليفة العزيز تشدد الخليفة في الرقابة على المسائل المالية. أمّا ما يخص قصر مدة اعتقاله وإرجاعه إلى العمل في الدواوين مرة أخرى فقد علق أحدهما على ذلك قائلاً: "يتضح من قصر فترات الاعتقال عدم التشدد في معاقبة الجناة، ويبدو أنها كانت سمة في عهد العزيز"[4].

5- الاختلاسات المالية والعينية

استخدمت الدولة الفاطمية سياسة العزل كعقوبة تأديبية مع بعض الموظفين ممن ظهرت عليهم اختلاسات معينة لبعض موارد الدولة من خلال سلطتهم الوظيفية التي كانوا يتمتعون بها.

---

[1] الإشارة، ص27.

[2] ابن الصيرفي، الإشارة، ص27.

[3] البراوي، راشد: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط1، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1948م)، ص312.

[4] عبدالعزيز، وسائل التصفية، ص1656.

وبغض النظر عن حجم الاختلاس فإنه يدل على عدم نزاهة هؤلاء الموظفين وبالتالي فأنَّ اقصاءهم من وظائفهم كان أجدى وأنفع وذلك لما يمكن أن يحدثونه من ضرر وفساد من خلال إبقاءهم في تلك الوظائف.

وأول تلك الاختلاسات ما حصل في خلافة العزيز بالله سنة 377هـ/987م عندما قتل أحد التجار في منزله واختلست أمواله، واتهم الناس صاحب الشرطتين[1] الذي يدعى رشيق[2] بأنَّ له يد بما حصل وهو من دس على الرجل لقتله واستيلاب أمواله. كما واعتقل أيضاً جماعة من أولاد التجار ممن كانوا يسكنون حول قيسارية الأخشيد[3] المنطقة التي قتل فيها ذلك التاجر[4]. ولسنا نعلم هل أن اعتقاله لأولاد التجار جاءَ لإبعاد الشبهة عنه ولكي يقنع الناس ويوهمهم بأن من اعتقلهم هم السبب في تلك الحادثة؟ أم أنه أراد من اعتقالهم الحصول على مبلغ مالي حتى يطلق سراحهم فيما بعد؟ لا سيما بعد أن علمنا أن من اعتقلهم كانوا أولاد تجار أي ميسورين من الحالة المادية.

لقد كانت حادثة قتل التاجر واختلاس أمواله واعتقال أولاد التجار مدعاة لتدخل الدولة الفاطمية لردع الفاعل ولا سيما بعد أن رفع أحد الأشخاص رقعة[5] إلى الوزير يعقوب بن كلس شكى فيها الحال وبين له المعاناة والظلم الذي حل لهم[6].

---

(1) صاحب الشرطتين: وهو الشخص الذي يتولى شرطة مصر السفلى (الفسطاط) وشرطة مصر العليا (القاهرة). المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص265.

(2) رشيق: خال ولد الوزير يعقوب بن كلس، ويعرف برشيق العزيزي نسبة الى الخليفة العزيز بالله ،سيره الخليفة العزيز الى الشام لمقاتلة مفرج ابن دغفل وتمكن من الانتصار عليه وطرده من الشام سنة 371هـ/981م. الانطاكي، تاريخ الانطاكي، ص199.

(3) قيسارية الأخشيد: وتعني القيسارية سوق، أنشأها الأخشيد سنة 330هـ/941م في مصر لبيع المنسوجات. كاشف، سيدة إسماعيل: مصر في عصر الأخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد الأول (القاهرة: 1950م)، ص292.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص265.

(5) للتعرف على نص الرقعة، ينظر: ملحق رقم (4).

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص265.

وعند اطلاعنا على تلك المرافعة نلاحظ بأنها كتبت بأسلوب إقناعي اعتمد فيه سياسة الترهيب ليحذر الوزير وينذره من خطورة بقاء صاحب الشرطتين في منصبه نتيجة لسوء أفعاله وما يمكن ان يؤثره على البلاد ، فضلاً عن أسلوب الترغيب الذي أثر فيه على قناعات الوزير ابن كلس.

أصدر الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس أمراً يقضي بعزل رشيق عن الشرطتين سنة 377هـ/987م[1]، بعدما اقتنع بما رفع له من شكوى وكان أحد ما ورد فيها عزل رشيق عن منصبه وأورد المقريزي[2] قائلاً: "فلينظر الوزير سلمه الله أن يولي الشرطتين إنسانين يخافان الله عز وجل ويتقيانه فلا جمع الله مالهما، ولا ما يجيء منهما بتقلد، فقدم ما أمرناك به في الوجوه، وأظهر في الناس لتطيب أنفسهم".

وفي خلافة الحاكم بأمر الله استوزر فهد بن إبراهيم أبو العلا سنة 390هـ/999م[3]، وكان بادئ أمره في الدولة الفاطمية كان يعمل كاتباً لبرجوان الخادم سنة 387هـ/997م[4]، وفوضه أيضاً النظر في أمور الدولة نيابة عنه، وبعد مقتل برجوان بأمر الخليفة الحاكم سنة 390هـ/999م استوزره بدلاً عنه[5]، إلَّا أنَّ مدة وزارته لم تدم طويلاً إذ عزل عن منصبه نتيجة سعاية ابن النحوي[6] وابن العداس عليه، وبأنه ارتشى مبلغاً كبيراً من المال، فضلاً عن اختلاسه ألف دينار عن كل سنة كان يأخذها لنفسهِ، ووعدوا الخليفة بتوفير ذلك المبلغ إذا سلمهم الحكم[7]، وبالفعل عزله الخليفة الحاكم عن منصبه ومن ثم ضربت عنقه وأحرق فيما بعد[8].

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص266.

(2) اتعاظ الحنفا، ج1، ص260.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص276؛ الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص249.

(4) ابن القلانسي، ذيل، ص90.

(5) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص240.

(6) ابن النحوي: ابو الطاهر محمد بن النحوي تولى النظر للدولة الفاطمية في الشام ،ضربت عنقه لكثرة تعسفه وتجبره على السكان .المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص45.

(7) ابن القلانسي، ذيل، ص95.

(8) ابن الصيرفي، الإشارة، ص29.

والسؤال هنا، هل كان فهد بن إبراهيم فعلاً مختلس لأموال الدولة؟ أم أنها مؤامرة لفقت ضده؟

من الراجح أن أبو العلا فهد بن إبراهيم لم يكن مختلساً لتلك الأموال وإنما هذهِ مؤامرة لفقت ضده، وما يجعلنا نستند إلى ذلك هو أنه كان كاتب لبرجوان الخادم ونائب عنه ولمدة ثلاث سنوات ولم يظهر عليه مثل هكذا أمور بل العكس كان يتصف بحسن الإدارة فقد ذكر المقريزي[1] ذلك، قائلاً: "فرتب الغلمان في القصر وأكد عليهم في ملازمة الخدمة وتفقد أحوالهم وأزح علل أولياء الدولة وتفقد أمور الناس وأزال ضروراتهم".

كما كان له اجراءات مالية تحسب له إذ أنه قام بإرجاع الأرزاق لبعضاً من الكتاب كان ابن عمار قد قطعها عنهم[2].

وفي سنة 394هـ/1003م عزل الخليفة الحاكم الحسين بن علي بن النعمان[3] عن القضاء والدعوة[4] بعد أن شغلها خمس سنوات، إذ تسلمها سنة 389هـ/998م[5].

وبعد أن تسلم تلك المناصب أخذت صلاحيته تزداد في الدولة الفاطمية إذ سلم إليه الخليفة الحاكم فضلاً عن القضاء والدعوة في القاهرة، قضاء جميع بلاد مصر وأرجع

---

(1) اتعاظ الحنفا، ج2، ص44.

(2) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص240.

(3) الحسين بن علي بن النعمان: الحسين بن علي بن النعمان بن حيون، ولي القضاء سنة 390هـ/999م وبقي فيه الى ان عزل وقتل في سنة 394هـ/1003م. الكندي، الولاة والقضاة، ص356.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص314؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص71؛ المقريزي، المقفى، ج3، ص349؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص147.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص314؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج4، ص479؛ الطهراني، اغا بزرك: طبقات أعلام الشيعة، تحقيق: علي تقي فنروي، دار الكتاب العربي (بيروت: 1971م)، ج1، ص117.

إليه حكم الحرمين والمغرب والشام، وكذلك النظر على المنابر وأئمة المساجد والمؤذنين، والإشراف على دار ضرب السكة وأوزان الذهب والفضة[1].

وعندما سلمه الخليفة الحاكم منصب القضاء دون ابن عمه عبد العزيز بن محمد[2] الذي كان مرشحاً في بادئ الأمر لولاية القضاء بعد أبيه، شرط عليه الخليفة العفة في أموال الناس[3]، وهذا ما أورده المقريزي[4] قائلاً: "فولاه القضاء وأضعف له أرزاق عمه وصلاته واقطاعاته ، وقال له: قد أزحت علتك فلا توجدني سبيلاً إليك بتعرضك لدرهم من أموال المسلمين، فقد أغنيتك عنها".

إلَّا أن نصح الخليفة الحاكم إليه لم يجدِ نفعاً، وذلك لظهور شكوى عليه نصت على اختلاسهِ أموال يتيم كان قد أودع أبيه المال في ديوان القاضي الحسين بن علي بن النعمان، فرفض القاضي إعطاءه ذلك المال متذرعاً بنفاذ تلك الأموال، التي كانت تقدر بعشرين ألف دينار[5].

لكن عند التحري على تلك المسألة من قبل الخليفة الحاكم في السجلات ظهر كذب القاضي وأنَّ المال لم يؤخذ منه إلَّا القليل، فأصدر فيه حكم يقتضي بعزلهِ، ومن ثم شهر على حمار[6]، وضربت عنقه وحرقت جثته سنة 394هـ/1003م[7].

---

(1) المقريزي، المقفى، ج3، ص349؛ ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص142.

(2) عبد العزيز بن محمد: عبدالعزيز بن محمد بن النعمان بن حيون، وهو ابن عم الحسين بن النعمان، ولي القضاء في الدولة الفاطمية سنة 394هـ/1003م قتل سنة 398هـ/1007م. الكندي، الولاة والقضاة، ص356.

(3) المقريزي، المقفى، ج3، ص349.

(4) المقفى، ج3، ص349.

(5) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص143.

(6) ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص143.

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص314؛ المقريزي، المقفى، ج3، ص354؛ ابن حجر العسقلاني، رفع الأصر، ص143.

ونستنتج مما ذكر استجابة الخليفة الحاكم لما رفع إليه من مظلمة، فضلاً عن تحريه الشديد للوقوف على حقيقة الأمر وإرجاع الأموال إلى أصحابها ولم يعتمد على كلام قاضيه ابن النعمان فقط.

على أن تلك الحادثة لم تكن هي الوحيدة، إذ أورد أحد الباحثين[1] رواية تدلنا على جشع القاضي الحسين بن علي النعمان في الاستحواذ على الأموال ومحاولته لاختلاسها، على الرغم من وجود تقارب عائلي بين الطرفين، قائلاً: "دبَّ دبيب الشقاق بين أبناء هذهِ الأسرة فهذا القاضي طالب ابن عمه عبدالعزيز محمد بن النعمان ببعض ودائع كانت في الديوان أيام ولاية محمد بن النعمان على القضاء، وتشدد القاضي في مطالبة ابن عمه بهذهِ الودائع حتى ألزمه أن يبيع كل ما خلفه أبوه سداً لهذهِ المطالبة".

ومن ثم يتساءل عن المطالبة قائلاً: "أكان تشدد القاضي عن ورع ودين أم عن حسد وغيرة وشقاق بين الأعمام"[2].

ويمكننا أن نجيب على ذلك التساؤل بأنه كان من باب الحسد والمنافسة بين القاضي وابن عمه عبدالعزيز بن النعمان، لا سيما بعد أن عرفنا أن الأخير كان هو المرشح الأول للاستخلاف في منصب القضاء هذا من جانب، ومن جانب آخر الذي جعلنا أن نؤكد بأنه لم يكن من باب الأمانة والدين هو ما أوردناه مسبقاً من اختلاسه لأموال اليتيم.

وفي سنة 414هـ/1023م تم عزل أبو القاسم المرتجي[3] وأبو محمد بن النحاس[4] عن ديوان الخراج وعين بدلاً عنهم أبي الفرج الموفقي[5]، الذي ضمن أن يظهر على

---

[1] الأمين، مستدرك،ج2، ص342.

[2] الامين ، مستدرك، ص342.

[3] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[4] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[5] أبي الفرج الموفقي: محمد بن محمد أبو الفرج الموفقي، نسبة إلى جده، كان كاتباً في مصر وشيخاً صالحاً دأبه الإنفاق على الفقراء والمسافرين والعائدين من الحج. المقريزي، المقفى، ج7، ص74.

ابن المرتجي اختلاساً لأموال تقدر بخمسة عشر ألف دينار ثمن ما ابتاع به براءات من ديوان الكتاميين[1].

فضلاً عن ضمانه للخليفة الظاهر بأن يزيد ما يورد له من ديوان الخراج ثلاثين ألف دينار عما كان يورد في السابق[2].

ومن حالات العزل الأخرى التي كان بسببها الاختلاسات العينية من الدولة، هو عزل الحسين بن علي بن أحمد الكرخي[3] سنة 493هـ/1099م بسبب ما ظهر عليه من اختلاس لعصابة من القصر في أيام الشدة المستنصرية كانت ذات قيمة، فعزله الخليفة المستعلي وصادره بعد أن استمر في الحكم شهراً واحداً[4].

6- أثر الأزمات الاقتصادية في إجراء العزل

شهدت الدولة الفاطمية العديد من الأزمات الاقتصادية التي حدثت بفعل عوامل متنوعة أدت بمجملها الى التأثير السلبي على أوضاع الدولة وإحداث الضرر في اقتصادها.

ومن تلك الأزمات ما حصلت بفعل استخدام سياستي الاحتكار والتسعير مما تسبب بأذى كبير للسكان، وبما أن المحتسب هو المسؤول الأول على مراقبة الأسواق وتقع على عاتقهِ منع البائعين من استخدام تلك السياسات لذا فإنه كان له الدور الرئيسي في القضاء على تلك الأزمات أو على الأقل تحجيمها، وعندما يفشل المحتسب في اتخاذ الحلول المناسبة للقضاء على الأزمة وإنهاءها فيكون مصيره العزل والتنحية عن الوظيفة واستبداله بمحتسب آخر رجاء الحد من تلك الأزمات.

---

[1] ديوان الكتاميين: وهو احد الدواوين المؤقته في الدولة الفاطمية، كان خاص بقبيلة كتامة بسبب كثرة تواجدهم في الدولة ،ثم اخذ بالتلاشي تدريجيا عندما قل تواجد العنصر الكتامي في الدولة. العمايرة ،محمد عبدالله سالم : الجيش الفاطمي(297_567هـ/909_1171م) ،ط1، دار كنوز المعرفة (الاردن :2010م)،ص227

[2] المسبحي، أخبار مصر، ص32.

[3] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص25.

ولعل أحد تلك الأزمات ما حصلت في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله سنة 414هـ/1023م عندما أنصرف ماء نهر النيل وقل فأثر على مجمل أوضاع البلاد، فأدى انصرافه إلى عدم إرواء الأراضي الزراعية وارتفاع سعر المحصولات. ونقل لنا المسبحي[1] تلك الأزمة قائلاً: "انصرف ماء النيل انصرافاً متداركاً فاحشاً، ولم ترو منه الضياع ولا زكت الأرضين، فكثر ضجيج الناس بمصر واستغاثهم إلى الله _عز وجل_... وتعذرت الأخباز في الأسواق، ووقع الازدحام على الغلات، وليس يجسر أحد يزيد على دينار التليس شيئاً، فإذا طلب لم يوجد، وابتيع القمح بدينارين سراً، وبيعت حملة الدقيق بدينارين وربع، وبيع الخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن، وبيع التبن بعشرين درهما الحمل".

وبعد أن علمنا كيف أثر انصراف نهر النيل على الحالة الاقتصادية للدولة الفاطمية، ما هو الإجراء الذي اتخذته الدولة للحد من تلك الأزمة؟ وهل كانت هذهِ الأزمة متمثلة بانصراف نهر النيل فقط؟ أم كانت لها أسباباً أخرى؟

كان لانصراف نهر النيل آثاراً سلبية على سكان مصر، إذ أثر على حياتهم المعيشية وبشكل مباشر، وللحد من تلك الأزمة عمل الخليفة الظاهر على عزل المحتسب ابن غرة[2] عن وظيفته، نظراً للارتفاع الكبير الذي حصل في ارتفاع الأسعار، وتعذر وجود المحاصيل وعدم معالجته لهذهِ المشاكل وعدم ضبطه لأمور السوق، فعزله الخليفة واستبدله بدواس بن يعقوب الكتامي[3]، الذي استلم أمر الحسبة والأسواق والسواحل وتمكن من معالجة تلك المشكلة، إذ أمر بإحضار الخبازين والدقاقين وضرب قوماً منهم وشهرهم فظهرت الأخباز في السوق، حتى استقامت أحوال السكان[4].

---

[1] أخبار مصر، ص32.

[2] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[3] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[4] المسبحي، أخبار مصر، ص33.

وعلق أحد الباحثين[1] على تلك الأزمة وأرجع أسباب حدوثها إلى عامل آخر فضلاً عن قصر النيل قائلاً: "هكذا إذن بدأت الأزمة بمجرد قصور الماء وقبل أن تعدم الغلال من السوق وارتفع السعر لأنها احتكرت بمجرد استشعار النقص في الماء وبيعت بأضعاف الثمن سرا للأغنياء". ومن ثم استقامت الأحوال بمجرد استبدال المحتسب وبذلك فإنه لا توجد أزمة فعلية سوى الاحتكار من قبل البائعين وعدم ضبط المحتسب لأسعار السوق[2].

وبغض النظر كون السبب الرئيس للأزمة هو قصر نهر النيل وانصرافه، أو السبب هو استخدام سياستي التسعير والاحتكار من قبل الباعة، إلَّا أن الدولة الفاطمية كانت محقة في إجراء العزل مع المحتسب ابن غرة، نظراً لأنه المسؤول المباشر على أمر السوق وعلى احتكاك بالأسواق والبائعين، ومع ذلك لم نرَ له أي دور يذكر.

لكن يبدو أن المحتسب الجديد دواس بن يعقوب الكتامي كان حله لتلك الأزمة حلاً مؤقتاً، إذ واصل المقريزي[3] بذكر أحداث تلك المدة وتحديداً سنة 415هـ/1024م مبيناً ارتفاع أسعار المحاصيل مرة أخرى، قائلاً: "واشتد غلاء القمح، وبيع التليس بثلاثة دنانير، والشعير بأربع وبيبات بدينار، والخبز رطلين ونصف بدرهم. وعز وجود التبن فأبيع الحمل بدينار وغلت أصناف الحبوب وعامة ما يؤكل. ولم يرَ النيل فيما تقدم من السنين أقل نقصاناً منه في هذهِ السنة". ونستنتج مما ذكر أن ارتفاع الأسعار كان مرتبطاً ارتباطا عكسياً مع قصر نهر النيل، فكلما زاد انصراف نهر النيل وقل زاد ارتفاع الأسعار.

وهنا يتبادر السؤال، هل استخدمت الدولة الفاطمية سياسة العزل مع هذا المحتسب كونه لم يحل مشكلة ارتفاع الأسعار كما فعلت مع سابقهِ؟

---

[1] بك، عمر سلهم آل صالح: الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية، مجلة سر من رأى، مج7 ، العدد27(الموصل:2011م)، ص226.

[2] بك، الأزمات الاقتصادية، ص266.

[3] اتعاظ الحنفا، ج2، ص144.

يبدو أنَّ الدولة الفاطمية استخدمت سياسة العزل أيضاً مع المحتسب دواس بن يعقوب الكتامي، وذلك لأنَّ المؤرخ ذكر في موضع آخر أن المحتسب كان اسمه جلال الدولة بن كافي[1]، وهذا يعني أن الخليفة الظاهر قام بعزله كونه لم يعالج مشكلة الأسعار بشكل جذري، علماً أن المحتسب(ابن كافي) قد عزل أيضاً سنة 415هـ/1024م[2]، وغالب الظن عزل لنفس المشكلة.

بعد عزل المحتسب ابن كافي تم تعيين بقي الخادم[3]، لمنصب الحسبة فضلاً عن إشغاله وظيفة الشرطتين[4].

أراد بقي الخادم معالجة مشكلة الغلاء فالتجأ إلى سياسة التسعير، إلَّا أن سياسته هذهِ لم تفِ بالغرض، إذ أنها جاءت بمردود سلبي، أدى إلى إغلاق جميع الطواحين والمحلات، فتعذر وجود الدقيق والخبز في المحلات فأصبح البلد في أصعب حال، فعزل في اليوم الثاني من استلامهِ الحسبة وأرجع دواس بن يعقوب الكتامي مرة أخرى[5].

ونستنتج مما ذكر أن المشكلة الجوهرية للأزمة الاقتصادية التي حصلت في تلك المدة لم تكن بسبب ضعف الإدارة المالية للمحتسبين، إذ أن ما أوردناه من حالات عزل وتنصيب لهؤلاء المحتسبين يدلنا على أن السبب الرئيس لتلك الأزمة هو قصر نهر النيل أولاً، وسياسة التجار في التلاعب بالأسعار ثانياً، لذا فإن الحل لتلك الأزمة كان يتطلب وضع حلول لتلك المسألتين وليس عزل المحتسبين.

7- اتساع المصالح الاقتصادية

تعرض بعض موظفي الدولة الفاطمية إلى سياسة العزل من قبل خلفاء الدولة، نتيجة محاولتهم لزيادة مصالحهم الاقتصادية، أو على العكس عزلوا لأنَّ الدولة أرادت

---

[1] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص151.

[3] لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

[4] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص151.

[5] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص151.

من عزلهم زيادة المصالح والامتيازات التي افتقدوها بوجودهم، فعزلوا لما يتوافق مع زيادة طموحات الدولة الاقتصادية.

ففي سنة 361هـ/971م تم عزل أبي أحمد جعفر بن عبد الأمير من ولاية الاستخلاف لبلاد المغرب من قبل الخليفة المعز لدين الله عندما أراد ترك بلاد المغرب والتوجه إلى مصر والاستقرار بها، ويكمن سبب عزله فضلاً عما ذكرناه سابقاً من أسباب إدارية، سبب اقتصادي يتمثل بمحاولة أبي أحمد للتفرد في السيطرة على اقتصاد الدولة والاستحواذ على جميع موارد الدولة الاقتصادية[1]. وبهذا فإنَّ محاولة أبي أحمد لزيادة مصالحه الاقتصادية كانت سبباً لحرمانه من المنصب وعزله.

وفي خلافة الحافظ لدين الله سلم ديوان المجلس[2] إلى الموفق بن الخلال[3]، وأعطى له النظر على الدواوين كلها سنة 533هـ/1128م ، فضلاً عن إشغاله لديوان الإنشاء، واستخدم ابن الخلال كتّاباً مسلمين في وظائف الدولة العامة مما تسبب بحنق النصارى عليه لحرمانهم مما كانوا يحصلون عليه من امتيازات اقتصادية جراء تسلمهم بعض الوظائف، فاتفقوا في اتخاذ حيلة لإبعاده وعزله واستبداله بآخر نصراني لما يتوافق مع مصالحهم الاقتصادية، وكانت مكيدتهم تنص على الاتفاق مع منجم الخليفة الحافظ الذي كان يكشف له أخبار الدولة على مدار سنة كاملة، بأن يقول للخليفة ما يأتي: "متى ما نظر في أمر الدواوين وأبواب المال من كانت صفته كذا وكذا وحيلته

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص99.

[2] ديوان المجلس: وهو أصل الدواوين إذ يشتمل على معالم الدولة بأجمعها، وفيه كتّاب عدة لكل واحداً منهم مجلس منفرد وعنده أشخاص يعاونونه، ويكون صاحب هذا الديوان هو المتحدث بالإقطاعات ويلحق بديوان النظير ويخلع عليه وله المرتبة والمسند والحاجب. ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص74-75.

[3] الموفق بن الخلال: أبو الحجاج يوسف بن محمد المعروف بابن الخلال الملقب بالموفق، تسلم ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية أثناء مدة خلافة الحافظ لدين الله ومن بعده، استمر بالعمل في هذا الديوان إلى أن كبر في السن وعجز عن الحركة، توفي سنة 566هـ/1170م. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص219-225.

كذا وكذا زكا فيه الارتفاع ونما واستمرت زيادة النيل في كل سنة، وتوالت المسرات الى الحافظ وعمرت البلاد وصلح ما فسد من الأحوال"[1].

وبالفعل نجحت خطتهم وعزل الخليفة الحافظ الموفق بن الخلال وعين الشخص الذي اتفق النصارى على تعينه ويدعى الأخرم[2] بدلاً عنه[3].

وعلق النابلسي[4] على تلك الحادثة قائلاً: "فلينظر الإنسان إلى دقيق هذهِ الحيلة والتوصل بهذهِ الأفعال الشيطانية والإقدام على الأمور السلطانية العظيمة الخطر والتتميم على جلال الخلافة بالزور والكذب واستغفال عقول قد أسرتها الشهوات وغيبتها عن الصالح حجب اللذات".

لقد كانت رغبات النصارى في زيادة امتيازاتهم ومحاولتهم لإنماءها سبباً في عزل الموفق بن الخلال عن دواوين الدولة، من خلال إقناع الخليفة الحافظ الذي كان هو الآخر متشوقاً وراغباً لزيادة مصالحه ومصالح الدولة من الجانب الاقتصادي، ويمكننا أن نعد هذا التصرف من المآخذ التي تحتسب على الخليفة وذلك لعدة أسباب:

أ-كان عزل الخليفة الحافظ لموظفه ابن الخلال خسارة كبيرة للدولة الفاطمية، كونه كان موظفاً جيداً تمكن من السيطرة وإدارة الأمور بأفضل وجه هذا ما عبر عنه النابلسي[5] قائلاً: "فأجرى أمور الدولة على الصراط المستقيم وفك المعتقلين وأنصف المظلومين من الظالمين... وجمع بين حسن السمعة وطيب قلوب الرعية وحبب أجناد

---

(1) النابلسي، أبي عمرو عثمان بن إبراهيم المصري(ت: 660هـ/1261م): تجريد سيف الهمة لاستخراج ما في الذمة، تحقيق: لوك ياربروغ، المكتبة العربية (الجيزة: 2016م)، ص39-40.

(2) الأخرم: الرئيس صنيعة الخلافة أبو ذكرى يحيى المعروف بالأكرم ابن الشيخ أبو المكارم هبة الله بن مينا المعروف بابن بولس، ولي ديوان التحقيق أولاً ومن ثم ديوان النظر المسؤول على جميع الدواوين في خلافة الحافظ سنة 530هـ/1135م واستمر فيها بين صرف واستخدام إلى سنة 542هـ/1147م. صموئيل، الأنبا : تاريخ أبو المكارم، مكتبة دير السيدة عذراء (القاهرة: 1989م)، ج1، ص2.

(3) النابلسي، تجريد، ص40؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار،ج2، ص286.

(4) تجريد، ص41.

(5) تجريد، ص39.

الدولة لها وأفاض عليهم من نيلها... فلم يسمع بمعتقل في مدة ولايته ولا متظلم من ناحيته ولا أهان مسلماً بسبب استخراج مالٍ ولا غيره... فبقيت الدولة به رافلة في حلة الكمال متلفعة أثواب الجمال وأعلن الناس بالدعاء للدولة بالبقاء لما نالهم من خيرها وخصهم من جلالة قدرها".

ب- إنَّ اعتماد النصارى على المنجم دليل على أن الفاطميين كانوا يؤلون مسألة التنجيم عناية فائقة، لكن اعتماد الخليفة الحافظ على كلام المنجم وقيامه بعزل موظفه يعد من باب التخبط وعدم الدراية ، إذ كيف يمكن لخليفة يقود دولة بأكملها يعتمد على كلام منجم؟! والذي يمكن أن يكون مدسوس من قبل جهة معينة كما حصل في هذهِ الحادثة.

ومن الراجح أن الخليفة الحافظ عزله عن النظر في الدواوين لكنه أبقاه على ديوان الإنشاء وذلك لأنَّ بعضاً من المؤرخين[1] ذكروا بأنه استمر في ديوان الإنشاء إلى أن كبر بالسن وعجز عن الحركة.

ثانياً: دوافع العزل الاجتماعي

ادى العامل الاجتماعي في العصر الفاطمي الى حدوث تباين في المكانة والوظيفة، التي بدورها أدت الى وجود نظرة اجتماعية قاصرة اطاحت بالعديد من اصحاب الوظائف والنفوذ، وفي هذهِ الفقرة نحاول ان نبين دوافع هذا العزل وأثره على مستقبل الدولة.

1-التمايز المجتمعي(سياسة التفضيل الفئوي)

اتبع بعض موظفي الدولة الفاطمية سياسة التفضيل الفئوي، والاحتكار الوظيفي، التي تنص على حصر وظائف الدولة وجعلها بيد فئة معينة وحرمان البقية منها، ولتنفيذ تلك السياسة لجأ البعض إلى استخدام سياسة العزل، والتنحية للبعض وحرمانهم

[1] ابن الاثير، الكامل،ج9،ص362؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان،ج7،ص225؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص322.

من وظائفهم والاستحواذ عليها وفقاً لما يتماشى مع مصالحهم الاجتماعية، من دون النظر لما يمكن أن يؤدي إلى تمايز اجتماعي في الدولة.

ولربما يحصل العزل للموظفين الذين كانوا يستخدمون سياسة التفضيل الفئوي والاحتكار الوظيفي فيكون العزل من باب العقوبة لسوء سياستهم تلك.

ولعل أول عزل اجتماعي بسبب التمايز الفئوي ما حصل سنة 368هـ/978م في خلافة العزيز بالله حينما قام وزيره يعقوب بن كلس بعزل الموظفين المغاربة من بعض الوظائف، وجعل مكانهم المشارقة(الأتراك والأخشيديين) بدلاً عنهم من أجل إضعافهم[1].

وفي سنة 386هـ/ 996م تم عزل عيسى بن نسطورس النصراني من الوزارة ومنشأ بن إبراهيم اليهودي عن ولاية دمشق[2]، نتيجة استخدامهم سياسة التفضيل الفئوي في وظائف الدولة، إذ عمد عيسى بن نسطورس إلى جعل الوظائف في مصر للنصارى حصراً، وحرمان المسلمين منها، كذلك منشأ بن إبراهيم الذي سلك نهجه فجعل تولية الوظائف في دمشق لليهود وحرمان البقية منها، فكان لهذا التمايز الفئوي أثر كبير لدرجة أنه وصل إلى مرحلة السخط وإقامة الشكوى عليهم، فعزلهم الخليفة العزيز نتيجة لذلك[3].

وفي خلافة الحاكم بأمر الله اجتمع البعض من شيوخ قبيلة كتامة وقدموا الشكوى له بسبب سوء معاملة قيس بن نسطورس[4] لهم، وطالبوا الخليفة بعزله عن الوساطة

---

(1) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص103.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص223؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص190؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص131؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج27، ص130؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص302.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص22؛ ابن القلانسي، ذيل، ص56.

(4) لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة . .

وجعلها لرجل كتامي[1]، فأجابهم الخليفة الحاكم لذلك وعزل قيس بن نسطورس عن الوساطة سنة 386هـ/996م، وجعل ابن عمار بدلاً عنه[2].

ومن الراجح أن مسألة عزل قيس بن نسطورس لم تكن بسبب معاملته، وإنما كانت لسبب اجتماعي، ومسألة الشكوى هذهِ لم تكن إلَّا حجة تذرع بها الكتاميون لما يخدم مصالحهم، فلو كانت المسألة تتعلق بما فعله قيس بن نسطورس فقط، فلما طلبوا من الخليفة تعيين رجل كتامي بالتحديد؟ ولو كانت المسألة كذلك لاكتفوا بتقديم الشكوى فقط دون إلحاحهم على الخليفة أن تكون الوساطة لرجل منهم؟ فمن الواضح أن سبب العزل كان سبباً اجتماعياً تمثل بتعيين رجل كتامي يحمل الولاء القبلي لهم لخدمة مصالحهم وازدياد نفوذهم الاجتماعي في الدولة واحتكار الوظائف لقبيلتهم دون غيرها.

وبعد أن استلم ابن عمار الوساطة لقبه الخليفة الحاكم بأمين الأمناء وهو أول من تلقب في الدولة الفاطمية[3]، وأخذت صلاحياته وصلاحيات الكتاميين تزداد في الدولة، فأنحاز ابن عمار للكتاميين وبالغ في الإحسان إليهم[4]، وأخذ سنة 387هـ/997م بعزل الموظفين المشارقة واستبدالهم بالمغاربة[5]، وباحتكار المغاربة لوظائف الدولة انبسطت يدهم في البلاد نتيجة لذلك[6].

وهكذا كان للنعرة القبلية أثر مهم في تولية الوظائف في الدولة وحرمان بقية مكونات الدولة منها، فضلاً عن الامتيازات الكبيرة التي يمكن أن يحصلوا عليها جراء تلك الوظائف.

ومن جانب آخر نرى أن لمسألة عزل المشارقة واستبداد المغاربة بالوظائف من دون غيرهم نتائج سلبية على الدولة بصورة عامة، إذ إن ازدياد مكانة الكتاميين في

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص4.

(2) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص237.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج7، ص263؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص106.

(5) الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، ص238.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص477.

المجتمع دفعهم إلى التعالي والعبث والفساد، فأشار مسكويه[1] لذلك قائلاً: "فأستولى أصحابه وقلة مبالاتهم". وأكد المقريزي[2] ذلك قائلاً: "فكثر عبث المغاربة وشرهم فكثرت النكاية معهم".

وفي سنة 393هـ/1002م أبلغ ابن النحوي الخليفة الحاكم شكوى سكان البلاد من ابي العلا فهد بن إبراهيم نظراً لازدياد أمر النصارى في الدولة وكثرة وجودهم في الوظائف، ومؤازرة أبو العلا لهم، إذ فوض إليهم أمر الدواوين والأموال فاحتكروا تلك الوظائف من دون غيرهم مما أدى إلى استياء السكان، فأسرع الخليفة الحاكم إلى عزله[3].

وبعد أن بينا مسبقاً أن تلك الشكوى كانت مدبرة من ابن النحوي وابن العداس، أي بمعنى أن مسألة عزل الوزير أبو العلا كانت بسبب الحسد والمنافسة من قبلهم له، يمكننا القول أن سبب عزله كان ظاهرها سبب اجتماعي متمثل باستخدام النصارى واحتكارهم لوظائف الدولة من دون غيرهم، وهو السبب المباشر الذي دفع الخليفة الحاكم إلى عزله، أما باطنها فإنه كان متمثلاً بدوافع سياسية متمثلة بالمنافسة والحسد لحصولهم على الوظائف دون أبو العلا.

وفي سنة 531هـ/1136م تم عزل بهرام الارمني عن الوزارة، وذلك لأنه عمل على اقدام الارمن الى مصر، فكثر وجود العنصر الارمني النصراني في الدولة حتى وصل عددهم الى ثلاثين الف شخص[4].

---

[1] تجارب الأمم، ج7، ص263.

[2] اتعاظ الحنفا، ج2، ص12.

[3] ابن القلانسي، ذيل، ص95.

[4] ابن ميسر، المنتقى، ج2،ص 124.

فتسبب وجودهم في الدولة الى سخط السكان والاستياء منهم، فضلا عن سوء ما قام به الارمن من استبداد وسوء المعاملة مع المسلمين[1]، مما ادى الى التفافهم حول رضوان بن ولخشي لإخراجه من الوزارة[2].

ومما تجدر الاشارة اليه ان خسارة الوزير بهرام لمنصبه جاء بسبب ما قام به قومه وليس من الوزير بهرام شخصياً. اذا على العكس نرى بانه تمكن من ادارة البلاد والسيطرة على الاوضاع فيها ،هذا ما جاء في كتاب اتعاظ الحنفا[3] "وتطاول النصارى في أيامه على المسلمين. وكان هو قد أحسن السيرة وساس الرعية، وأدى الطاعة للخليفة، وأنفق في الجند جملةً من الأموال، ودبر الأمور فاستقامت له الأحوال، وراسله الملوك، وزال ما كان في البلد من الفتن".

وبغض النظر كون الاساءة جاءت من الوزير بهرام او من قومه الأرمن، الا ان مسالة عزله كانت في محلها وذلك لسببين:

أ. ان الاكثار من وجود الارمن في مصر يعني حصول تغيير في البنية الاجتماعية للدولة ،بسبب دخول عنصر جديد اليها، لاسيما وان عددهم لم يكن بالقليل، فكما ذكرنا مسبقا كان بقرابة ثلاثين الف شخص.

ب. على الرغم من كون الوزير بهرام كان حسن السيرة وجيد التدبير ،وان ابناء قومه هم من الحقوا الاذى بالسكان الا انه يستحق العزل، وذلك لأنه لم يكن له دور يذكر ازاء ما قام به الارمن من استبداد وتطاول، ولم نرَ منه اي محاولة في منعهم وايقاف الضرر بالمسلمين وكف الاذى عنهم، لاسيما وانه كان وزيرا للدولة ويمتلك السلطة في منعهم، فضلاً عن كونه ارمني.

---

[1] ابو الفداء، المختصر، ج3، ص111 ؛ ابن الوردي، تاريخ، ج2،ص40.

[2] ابن ميسر، المنتقى، ج2،ص 124.

[3] المقريزي،ج3، ص156.

وفي سنة 565هـ/1169م لجأ الوزير صلاح الدين إلى عزل جميع خدام القصر الفاطمي[1]، عندما علم أنهم كانوا موالين لمؤتمن الخلافة[2]، وما قام به من الاتصال بالصليبيين وطلب مساعدتهم للتخلص من صلاح الدين وإضعافه[3]، واستعمل على القصر بهاء الدين قراقوش[4] وجعله زماماً[5] على القصر بدلاً من مؤتمن الخلافة[6].

ولم يقتصر عزل الوزير صلاح الدين للخدم فقط، وإنما أخذ بعزل جميع أمراء الدولة، حينما رفضوا ما قام به من محاولات لاستبدال شعائر الدولة الفاطمية واستبدالهم بغيرهم ممن يدينون له بالولاء القادمين معه مع بلاد الشام[7].

وبغض النظر عن الجانب السياسي الواضح في هذا العزل، نجد هناك جانباً اجتماعياً آخر، إذ لربما أراد صلاح الدين من عزلهم وإبعادهم التخلص منهم باعتبارهم

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص396؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص105.

(2) مؤتمن الخلافة: خصي أبيض، كان مسؤول على جميع أمور القصر والحكم فيه، اتفق مع بعض الخدم على مكاتبة الصليبيين واستدعائهم للتخلص من الوزير صلاح الدين، إلَّا أنه كشف أمره فقبض عليه وقطع رأسه سنة 564هـ/1168م. ابن الأثير، الكامل، ج9، ص346.

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص321.

(4) بهاء الدين قراقوش: أبو سعيد قراقوش، وقراقوش معناه (اسم طائر العقاب)، كردي الأصل، لقب بهاء الدين، وكان يعمل خادماً لأسد الدين، ثم صلاح الدين الذي جعله زماماً على القصر الفاطمي، ثم ناب عنه مدة في حكم بلاد مصر وفوض إليه أمور الدولة واعتمد عليه في تدبيرها، ثم سلمه مدينة عكا بعد أن أخذها من الصليبيين، ثم أسره الصليبيون فأفدى نفسه بمبلغ من المال سنة 588هـ/1192م، توفي سنة 597هـ/1200م. ابن خلكان وفيات الأعيان، ج4، ص91-94.

(5) زماماً: وهو الشخص المشرف والمسؤول على شؤون القصر وبخاصة نسائه. الخطيب، مصطفى عبدالكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1996م)، ص224؛ زناتي، أبو محمود: معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، ط1، دار زهران (الأردن: 2011م)، ص201.

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص91؛ أبو شامة الروضتين، ج2، ص192؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج31، ص34.

(7) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص32.

موالين للدولة الفاطمية أولاً، ولجعل أشخاص يأمنهم ويدينون له بالولاء ثانياً، أي بمعنى أنه أراد احتكار الوظائف للشاميين وجعل طاقم جديد في الدولة بعيداً كل البعد عن الولاء للفاطميين.

2- اتساع المكانة والتعظيم

حرص الخلفاء الفاطميون في الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية في الدولة الفاطمية باعتبارهم هم رأس الهرم للدولة وحاربوا كل من يحاول تحجيم تلك المكانة، وكل ما رأوا أن مكانتهم وشعبيتهم بدأت تتقلص في الدولة لجأوا لسياسة العزل لإبعاد كل من يقلل من مكانتهم أو يكون صاحب حظوة أكثر منهم، حتى وإن كانت تلك المكانة تصب لصالح الدولة.

والسؤال هنا، هل كان ازدياد المكانة الاجتماعية والتعظيم لهؤلاء الموظفين ناتجاً عن قصد منهم أم لا؟ أي بمعنى، هل أنهم اعتمدوا إظهار الهيبة والتعظيم لهم أو لغيرهم وبالتالي التقليل من مكانة الخليفة، أم أن فعلهم هذا جاء بدون قصد؟

وللإجابة على هذا التساؤل نبدأ بذكر أول تلك الحالات وهو ما حصل بداية تكوين الدولة الفاطمية في مصر في خلافة المعز لدين الله، حينما قام بإبعاد جوهر الصقلي وعزله عن دواوين الدولة وجباية الأموال سنة 364هـ/974م [1]، بسبب المكانة الكبيرة والنفوذ الاجتماعي الكبير الذي حظي به جوهر حتى وصلت صلاحيته في الدولة لدرجة الوزير[2]، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن اتساع نفوذ جوهر الصقلي ومهامه لم يكن مقتصراً على نطاق الدولة، وإنما حظي بمقبولية كبيرة لدى سكان هذهِ الدولة فارتفعت مكانته وزاد وجاهة وتعظيم عند الناس[3].

ويجدر بنا الوقوف على مسألة عزل جوهر الصقلي، وتقييم سياسة الخليفة المعز في اتخاذ هذا العزل.

---

[1] النويري، نهاية الأرب، ج28، ص90؛ مقديش، نزهة الأنظار، ج1، ص357.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص264.

[3] اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص309.

ويمكن القول أن الخليفة المعز لم يكن موفقاً في اتخاذ مثل هكذا قرار لعدة أسباب، فمن جانب ان المكانة والهيبة التي أصبح عليها جوهر لم تأتِ اعتباطاً وإنما جاءت بمراحل متتابعة وبخطوات مدروسة وباستخدام سياسة اللين مع سكان مصر، الأمر الذي دفعهم للاطمئنان له وللدولة الفاطمية والذي كان يهدف من جميع تلك الأفعال هو خدمة الدولة الفاطمية من خلال جذب السكان لها، إذ استطاع جوهر الصقلي من تكوين أسس دولة جديدة من دون إحداث اضطراب في مصر وحاول جذبهم لهذهِ الدولة الجديدة واستمالتهم لها من دون نفور من السكان.

ومن جانب آخر أن سمو المكانة والتعظيم الذي وصل إليه جوهر كله صبَّ لصالح الدولة وليس لمصلحة شخصية، إذ أنه تمكن من أفعالهِ الحصول على التقبل الاجتماعي من قبل السكان، والذي كان من الممكن الإفادة منه من قبل الخليفة باعتباره الوجه الاجتماعي للدولة ويمتلك مكانة كبيرة لدى أوساط المجتمع المصري، فيكن استخدامه ورقة لتنفيذ البعض من مصالح الدولة.

وفي سنة 398هـ/1007م أمر الخليفة الحاكم قائد القواد الحسين بن جوهر وقاضي الدولة عبدالعزيز بن النعمان بأن يلزما داريهما ومنعهما من الاختلاط في المجتمع المصري، كما ومنعهم من الركوب إلى القصر الفاطمي[1]

وقد بين أحد الباحثين[2] سبب هذا العزل قائلاً: "وأما السبب تزاد نفوذها الاجتماعي بين أبناء المجتمع المصري، نظراً لما تمتعوا به من مكانة اجتماعية منحتها لهم الدولة من خلال عملهم، وهذا عكس طموح الحاكم في مد سطوته على جميع شؤون الدولة، فأراد أن يحد من هذا النفوذ حتى لا يفكر أحد في منافسة الخليفة ومكانته بين أبناء الشعب، وأن لا تضعف نفوذ الدولة بين رعاياها".

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص73.

[2] مشعان، سياسة الفاطميين، ص1403.

وفي سنة 401هـ/1010م سلم الخليفة الوساطة إلى أحمد بن محمد القشوري[1] وفوض إليه إدارة الدولة وأمورها، إلَّا أن استمراه في الوساطة لم يدم طويلاً إذ بعد أن تسلمها بعشرة أيام تم القبض عليه وعزله من الوظيفة، أما عن سبب صرفه عن الوساطة فإنه يتمثل بعلم الخليفة الحاكم أن ابن القشوري هذا بالغ في إكرام وتعظيم الحسين بن جوهر، وكان يكثر الطلب في قضاء حوائجه وجميع ما يسأل[2].

ولم يكتفِ الخليفة الحاكم بمسألة عزله فقط وإنما عمل على قتله أيضاً[3]، وهنا يتبادر السؤال، هل كان الخليفة محقاً في إجراء هذا العزل؟ وهل كان هذا السبب يستوجب عزله وقتله لابن القشوري؟

على الرغم من عدم امتلاكنا معلومات وفيرة عن أحمد بن محمد القشوري أو عن ما قام به في المدة التي وسط بها للخليفة الحاكم، إلاَّ أننا يمكننا القول بأن عزل ابن القشوري وقتله من قبل الخليفة الحاكم لم يكن في محله، ولسبب بسيط وهو قصر المدة الزمنية التي شغلها ابن القشوري في الوساطة والمتمثلة بعشرة أيام فقط. فكيف تمكن الخليفة الحاكم أن يعرف نوايا ابن القشوري بعشرة أيام؟ والتي ربما لم يكن سؤاله في قضاء حوائج الحسين بن جوهر إلَّا محض الصدفة، وبالتالي يمكن أن نعد تصرف الخليفة كان متسرعاً بعض الشيء.

ومن جانب آخر أن الخليفة الحاكم أكثر في تلك المدة من استخدام سياستي العزل والقتل، التي كادت أن تكون سمة عصر الحاكم، فيبدو أن الخليفة الحاكم كان مندفعاً بعض الشيء ومتخبطاً في اتخاذ قراراته لذلك نراه يفتك بالموظفين عن طريق عزلهم أو قتلهم.

---

(1) أحمد بن محمد القشوري: أحد وسطاء الخليفة الحاكم، فوض إليه أمور الدولة وسلمه الوساطة سنة 401هـ/1010م عزله بعد عشرة أيام وقتله بعد ذلك. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص84-85.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص118-119.

(3) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص119؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص85.

وما لاحظناه من خلال هذا العرض لحالات العزل هذهِ هو أنها كانت في المدة الأولى من عمر الدولة الفاطمية أي مدة قوتها وانتعاشها، المدة التي تميزت بدور الخلفاء الكبير في إدارة الدولة الذين حاولوا إظهار الهيبة والتعظيم، عكس المدة الثانية الذي أضمحل دورهم فيها والتي تميزت بتسلط الوزراء في حكم الدولة ولم يكن للخليفة إلَّا الاسم فقط.

3- المحافظة على المظهر الاجتماعي للدولة

حرص الخلفاء الفاطميون في الاهتمام بالمظهر الاجتماعي للدولة لما لها أثر كبير في نفوس السكان[1]، أي بمعنى أنهم حاولوا الظهور بصورة لائقة وسيرة حسنة لأنها تعطي انطباع جيد على الجانب الاجتماعي للدولة، وقاموا بعزل وإبعاد كل موظف ظهر عليه سوء فعل أثر على الصورة الاجتماعية للدولة ومظهرها.

ففي خلافة المعز لدين الله الذي عهد لابنه تميم[2] بالخلافة من بعده إلَّا أنه ما لبث أن عدل عنها وعزله وعهد لأخيه العزيز من بعده[3]، واختلفت الروايات في ذكر سبب عزله، فكان أولها أن تميم لا يعقب[4]، فلم يكن لديه أولاد وكان الفاطميون لا يولون الخلافة لشخص لا يعقب[5].

أمّا السبب الثاني وهو ما يخص محور دراستنا فهو كان متمثلاً بما كان يتصف به تميم من اللهو والخلاعة والمجون[6]، فقد روى لنا المؤرخون أحداثاً تجعلنا نعتقد بأنها

---

(1) مشعان، سياسة الفاطميين، ص1402.

(2) تميم: أبو علي تميم بن المعز لدين الله بن المنصور بن القائم بن المهدي، أكبر أولاد الخليفة المعز، ولد بالمغرب سنة 337هـ/948م وعهد إليه أبيه بولاية العهد ثم عزله بعد ذلك، توفي سنة 374هـ/984م. المقريزي، المقفى، ج2، ص340.

(3) ابن حماد، أخبار ملوك، ص92.

(4) ابن حماد، أخبار ملوك، ص92؛ المقريزي، المقفى، ج2، ص340.

(5) ابن حماد، أخبار ملوك، ص92.

(6) حسن، محمد كامل: في أدب مصر الفاطمية، مؤسسة هنداوي (القاهرة: 2012م)، ص209.

ربما كانت السبب المباشر لعزله لا سيما بعد أن علمنا أن الفاطميين عولوا على مسألة ظهورهم بالسيرة الحسنة الأمر الكبير.

وأول تلك الأفعال التي ربما كان لها الارتباط الكبير في عزله هو ما ذكره جوذر[1] "ولما وصل أحمد بن الحسن من صقلية وكان واجداً على ولده طاهر لصحبته مع الأمير تميم ما شنع من القول عنهما، فأراد قتل ولده طاهر".

وعلى الرغم من عدم تأكيد جوذر لصحة هذهِ الحادثة من عدمها، إلَّا أننا يمكننا أن نؤكدها لأن المؤرخ يتابع بسرد ما حصل من محاورة بينه وبين الخليفة المعز عندما استشاره أحمد بن الحسن[2] في قتل ولده، ولم نرَّ أي استغراب أو نكران من قبل الخليفة حول هذا الموضوع، وإن كان هذا الأمر قد لفق عليهم لكان من الأولى على الخليفة المعز نكرانه أو استبعاده.

والأمر الآخر الذي يجعلنا أن نستند لصحة تلك الحادثة هو ما أجاب به الخليفة المعز حول مسألة قتل أحمد بن الحسن لابنه مبيناً له السمعة السيئة التي ستلاحق أعقابه من بعد ذلك[3]، فلو لم تكن لتلك الحادثة صحة لما أجابه الخليفة المعز بذلك.

أمّا الأمر الآخر الذي يدل على لهو تميم هو ما أخبرنا به المؤرخون[4] بأن تميم كان يحب مجالس الطرب والغناء حتى أنه بعث على مغنية جيء بها من بغداد فاشتد طرباً بها.

---

(1) الجوذري، أبو علي منصور العزيزي (ت:386هـ/996م): سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق: محمد كامل حسين، ومحمد عبدالهادي شعيرة، دار الفكر العربي (القاهرة: 1954م)، ص120.

(2) احمد بن الحسن: احمد بن الحسن الكلبي، ثاني ولاة جزيرة صقلية من اسرة بني ابي الحسن، بايع الخليفة المعز لدين الله بأفريقية سنة 347هـ/958م. عباس، احسان : العرب في صقلية، ط1، دار الثقافة (بيروت: 1975م) ،ص45.

(3) الجوذري، سيرة، ص120.

(4) الجوذري، سيرة، ص120؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج4، ص262-263؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص293.

وهكذا لربما كانت تلك الأحداث سبباً في عزل تميم عن ولاية العهد لأن الخليفة المعز رفض أن يبقيه فيها ويتسلم هو الخلافة من بعدهِ وهو يتصف بصفات تظهر على الفاطميين القبح وسوء السيرة، وتكون له اليد الطولى في انتشار الفساد بدلاً من إصلاح الدولة وأمورها.

وفي سنة 534هـ/1139م سلم الخليفة الحافظ مهمة التدريس بدار العلم [1]بالقاهرة إلى هبة الله بن حسن الأنصاري[2] فضلاً عما كان يشغله من القضاء، وعندما وصل إلى الدار حصل شجار بينه وبين المدرس فيها أبو الحسن علي بن إسماعيل[3]، الأمر الذي أدى رجوعه إلى القصر الفاطمي بمظهر وشكل غير لائق، فقد سقطت عمامته وتمزقت ثيابه فغضب الخليفة الحافظ إذ عظم عليه خروجه في الأسواق وهو بهذا المظهر الأمر الذي دفعه إلى عزله وفرض عليه مائتي ألف دينار، كما وألزمه داره ومنعه من الخروج[4].

4- المنافسة والنزاع بين طوائف الجند

كان لتنوع طوائف الجند في الدولة الفاطمية الأثر الكبير في قيام المنافسة وتفاقم الصراع فيما بينهم، الأمر الذي أثر على جميع جوانب الدولة وأدى إلى عدم استقرار الأوضاع فيها، وحصل جراء تلك النزاعات أحداثاً يطول شرحها الأمر الذي أدى إلى عزل بعض الموظفين من قبل الدولة الفاطمية أو عزل الموظفين لأنفسهم ملتجئين

---

(1) دار العلم: وهي دار اشبه بالمدرسة، تضم مجموعة من القراء والعلماء والاطباء وغيرهم ،تقع في مدينة القاهرة بجوار باب التبانين، ابطلها الوزير الافضل بن بدر الجمالي، نظرا لاجتماع الناس فيها والنقاش على المذاهب الاسماعيلية واجماعهم على المذهب النزاري، وتحولت الدار الى جنب القصر ،ليكون الفاطميين على علم بما يدور فيها. ابن عبد الظاهر ،محي الدين ابو الفضل عبدالله بن عبد الظاهر المصري(ت:692هـ/1293): الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة ،تحقيق: ايمن فؤاد سيد،ط1،الدار العربية للكتاب(القاهرة: 1996م)،ص46،45،32.

(2) هبة الله بن حسن الأنصاري: هبة الله بن حسن الانصاري المعروف بابن الازرق، تولى التدريس بدار العلم ثم عزل بعد ذلك وعوقب .ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص132.

(3) لم اجد له ترجمة ، بحدود علم الباحثة ..

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص173.

إلى الإقالة نتيجة لتفاقم النزاع بين تلك الفئات. وما يهمنا في هذا التنوع وأثره في النزاعات هو ما ارتبط ارتباطاً وثيقاً في إجراء العزل لبعض الموظفين في الدولة نتيجة لذلك التباين في مكونات الجند.

ففي سنة 387هـ/997م اعتزل ابن عمار عن تولي أمور الدولة والتزم داره نتيجة لما حصل في تلك المدة من منافسة وقتال بين الكتاميين والمشارقة[1].

والجدير بالذكر أن هذا التنافس كانت دوافعه سياسية وليس اجتماعية فقط، إذ حاول كل من الطرفين زيادة نفوذه وسلطته على الآخر والاستحواذ على مكانة أكبر في الدولة.

وفي خلافة المستنصر بالله وتحديداً في وزارة أبو البركات الجرجرائي الذي طلبت منه السيدة (رصد) بعدما عملت على شراء العبيد وإكثارهم وتكوين طائفة منهم أمرته بتحريضهم على الأتراك والإيقاع فيما بينهم[2]، لكي تضعف موقف الأتراك ويصبح العبيد هم القوة الأساسية في الدولة لا سيما بعد أن قربتهم وأكثرت من أرزاقهم ونفوذهم حتى أصبح الفرد منهم يحكم كحكم الوالي[3].

وبعدما رفض أبو البركات الجرجرائي طلب سيدة(رصد) عملت على عزلهِ من الوزارة سنة 454هـ/1062م[4]. ويجدر بنا أن نذكر أن رفضه هذا جاء من باب الخشية على تدهور أوضاع الدولة وما ستؤول إليه هذهِ السياسة من آثار وليس لشيء آخر فقد ذكر ابن الأثير[5] هذا قائلاً: "فخاف عقابه ذلك وعلم أنه يورث شراً وفساداً فلم يفعل".

---

(1) ابن الصيرفي، الإشارة، ص26؛ ابن خلدون، العبر، ج4، ص75.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص238.

(3) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص144.

(4) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص144؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص267.

(5) الكامل، ج8، ص238.

وبعد عزل أبو البركات الجرجرائي تسلم الوزارة أبو الفرج البابلي الذي حال تسلمه الوزارة أخذ ينفذ رغبات السيدة (رصد) المتمثلة بتحريض العبيد على الأتراك[1]، حتى تفاقم الصراع فيما بينهم واقتتلت الطائفتان[2]، حتى أصبحت كل طائفة تتوعد للطائفة الأخرى وتضمر السوء لها، فأثرت تلك الأحداث على البلاد وما فيها[3]. مما دفع الوزير أبو الفرج البابلي إلى الاستقالة والاستعفى عن الوزارة نتيجة ما حصل[4].

---

[1] ابن الأثير، الكامل، ج8، ص238.

[2] ابن ميسر، المنتقى، ج2، ص24.

[3] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص266.

[4] الدواداري، كنز الدرر، ج6، ص377؛ النويري، نهاية الأرب، ج28، ص143؛ المقريزي ،اتعاظ الحنفا، ج2، ص333.

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن استعرضنا المادة التاريخية المتعلقة بسياسة العزل في العصر الفاطمي (358_567هـ/969_1171م) .كان لابد من ذكر اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

١-كانت خسارة الموظفين لوظائفهم في الدولة الفاطمية منطوية تحت مصطلحين او مفهومين يحملان نفس المعنى، وهو العزل والاستقالة ،فتارة نرى بان العزل يكون من قبل الخليفة أو اصحاب السلطة العليا للموظفين، وتارة يكون من قبل الموظفين أنفسهم، سواء كان تحت ضغط معين أو لضعف المقدرة في المواصلة في العمل.

٢-إن أغلب حالات العزل التي حصلت في الدولة الفاطمية أكثرها لسببٍ سياسي، متمثل بالمنافسة والحسد فيما بين الوزراء والموظفين حتى وان كان ظاهرها يحمل اسباباً اخرى، إذ نلاحظ وجود الكثير من حالات العزل التي حصلت لأسبابٍ ادارية او دينية او اقتصادية او اجتماعية في الظاهر، لكن عند الرجوع الى السبب الفعلي نرى بانها جاءت من باب المنافسة والحسد، أي بمعنى انها اتخذت تلك الاسباب حجة وذريعة لتغطية مآربهم.

٣-شملت سياسة العزل جميع مكونات الدولة الفاطمية، ولم يستثنَ من تلك السياسة طائفة معينة ،ولم تكن مقتصرة على فئة دون اخرى، فشملت الجميع. كما شملت أيضاً جميع الاختصاصات ولم يستثنَ احداً ابتداء بالخلفاء انفسهم الذين عزلوا بأمر الوزراء المتنفذين، وانتهاء بأصغر موظف في الدولة، أي بمعنى أنها شملت جميع طاقم الدولة من خلفاء و وزراء و ولاة و قضاة ودعاة ومحتسبين ومعلمين والخ...

٤- دلَّ استخدام العزل على مدى تخوف الخلفاء الفاطميون من المنافسة والتحدي للدولة ونظامها السياسي، لذلك نجد مسارعة من الخلفاء في تطبيق هذا الاجراء، للحد من التأثير على مركزية الحكم، أو عدم الاضرار بمستقبل الدولة التي قامت على فكرة الدعوة الاسماعيلية.

٥- في ضوء استعراض حالات العزل نجد ان للوزراء المتنفذين دور كبير في تطبيق هذهِ السياسة، لا سيما في الحقبة الثانية من عمر الدولة الفاطمية، اذ لم تقف سياسة العزل على الخلفاء الفاطميين ، بل كان للوزراء والموظفين الكبار النصيب الاكبر منها، إذا استغلوا موقفهم في الدولة لتنفيذ هذهِ السياسة.

٦-تباينت الفائدة من استخدام سياسة العزل مع الموظفين، فالبعض من حالات العزل كانت تصب لصالح الدولة والمصلحة العامة، أما بعضها الاخر كان يصب لجهة معينة ولمصلحة شخصية.

٧-من الملاحظ أن أغلب حالات العزل وباختلاف اسبابها كانت من حصة الوسطاء والوزراء، نظراً لأنهم أصحاب السلطة الأكبر في الدولة بعد الخليفة الفاطمي، وباعتبار الوزير المسؤول الاول عن كل ما يحصل.

٨-استخدمت الدولة الفاطمية سياسة العزل كإجراء تأديبي للبعض من الموظفين ممن ثبت عليهم تقصير في الوظيفة ،او سوء في الادارة او اموراً اخرى، وكانت محقة في استخدامها معهم، لكن على النقيض نرى بعض الاحيان بان استخدام العزل كان ظلما لبعض الموظفين لكون بعضهم لا يستحق لهذهِ السياسة، أو انها جاءت بصورة غير مدروسة من قبل الخلفاء الفاطميون ومن دون التحري والتأكد من تصرفات الموظفين وما لفق عليهم من اعمال.

٩-لم تمنع بعد المسافة من تواصل الخلفاء الفاطميون مع المناطق المنطوية تحت سيطرتهم، والمراقبة والتعرف على احوال ولاتها واصدار قرار العزل بحق البعض منهم لتماديهم او سوء إدارتهم.

١٠-اختلفت سياسة العزل عند الدولة الفاطمية، ففي العصر الاول منها الذي عبرت حالات عزله عن شخصية الدولة الفاطمية وقوة الدولة وادارتها المتنفذة في السيطرة، عن العصر الفاطمي الثاني الذي دلت حالات عزله عن ضعف ادارة الخلفاء

للدولة ، وضعف موقفهم فيها وعدم اتخاذ القرار المناسب نتيجة المؤثرات التي جسدها الوزراء والامراء.

11- على الرغم من تطبيق الخلفاء الفاطميون لسياسة العزل الا اننا نجد ان اثار هذهِ السياسة قد ادت الى مردود سلبي في مستقبل الدولة، نتيجة التناحر والصراع على مراكز القوى بين الوزراء والامراء المتأخرين منهم.

12- من الملاحظ امكانية ارجاع الشخص المعزول الى الوظيفة مرة اخرى، اي بمعنى ان عزلهم لم يكن عزلاً قاطعاً طويل الامد يمنعهم من تولي وظائف اخرى ،او نفس الوظيفة مرة اخرى.

الملاحق

ملحق (1)

أسماء الخلفاء الفاطميين في مصر ومدة حُكم كل منهم[1]

ت	اسم الخليفة الفاطمي	مدة خلافته
1	أبو تميم معد، المعز لدين الله	(362-365هـ/973-975م)
2	أبو منصور نزار، العزيز بالله	(365-386هـ/975-996م)
3	أبو علي منصور، الحاكم بأمر الله	(386-411هـ/996-1021م)
4	أبو الحسن علي، الظاهر لإعزاز دين الله	(411-427هـ/1021-1036م)
5	أبو تميم معد، المستنصر بالله	(427-487هـ/1036-1094م)
6	أبو القاسم أحمد، المستعلي بالله	(487-495هـ/1094-1101م)
7	أبو علي المنصور، الآمر بأحكام الله	(495-524هـ/1101-1130م)
8	أبو الميمون عبد المجيد، الحافظ لدين الله	(524-544هـ/1130-1149م)
9	أبو المنصور إسماعيل، الظافر بالله	(544-549هـ/1149-1154م)
10	أبو القاسم عيسى، الفائز بنصر الله	(549-555هـ/1154-1160م)
11	أبو محمد عبدالله، العاضد لدين الله	(555-567هـ/1160-1171م)

(1) تم اعداد الملحق من قبل الطالبة بالاعتماد على مجموعة مصادر متنوعة .

ملحق رقم (2)

نص المحضر الذي كتب بحق القاضي ابو القاسم الغلبوني وتسبب بعزله[1]

"هذا ما شهد به الشهود المسمّون في هذا الكتاب: شهدوا جميعا أنّهم يعرفون حمزة بن علي بن يعقوب الغلبونيّ الورّاق معرفة صحيحة يقينيّة باسمه ونسبه. ويشهدون أنّهم انكشف لهم من حاله من قلّة الأمانة، وظهور الخيانة، ورقّة الدين، واغتصاب مال من قدر على اغتصاب ماله من المسلمين، وأخذ الرّشى على الأحكام الشرعيّة، والتسوّر على المستورين بمقربة من القضاة حتى ظهرت أفعاله وبانت أعماله، وكثر الخوض فيه بما يعلمه ويصحّ عندهم من ذلك أجمع. وعلموا أنّ في بعده عن باب الحكم طهارة له وصلاحا للمسلمين وصونا لحرمهم وأموالهم. وفي قربه منه فساد كبير وضرر عظيم، مع مخالفته لمذهب الأئمّة عليهم السلام، وتظاهره بخلافهم في هذا الوقت، واختلائه مع المرجفين وسعيه مع الأمور العظائم، والأحوال الجسائم، التي لا يكاد ينطق بها اللسان. وأنّ قاضي القضاة لم يزل، كلّما اتّصلت به هذهِ البلاغات، يزجره، وينهاه، ويحذّره، فيعلمه أنّه قد رجع عن ذلك وأناب لوقته، ويعاود بعد إظهار توبته، إلى ارتكاب مثل ذلك لا يرتدع عمّا يأتيه، ولا يخاف الله بارية. وأنّه غير موضع للقضاء ولا لقبول الشهادة، ولا يرضون فعله، ولا يثقون بقوله، لا لهم ولا لأحد من سائر الناس كافّة، ولا عليهم ولا على أحد من سائر الناس أجمعين. وأنّ من أسقطه ونزع عنه قميص الأمانة مثاب من الله تعالى في خلقه. يعلمون ذلك كلّه من حاله ويقفون عليه من أمره. وسألهم من جاز له سؤالهم إثبات شهاداتهم بما علموه من حاله وانكشف لهم من أمره، فأجابوه إلى ما سأل. وكتبوا خطوطهم على علم منهم بذلك في ذي الحجّة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة".

---

[1] المقريزي، المقفى ،ج3، ص375،376

ملحق رقم (3)

جدول توضيحي لسياسة الدولة الفاطمية مع الموظفين بعد عزلهم[1]

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
1	المعز لدين الله (341-365هـ/953-975م)	ابي الفضل جعفر بن الفرات	الوساطة	استقال سنة 362هـ/972م	ارجع الى العمل في خلافة العزيز
2	المعز لدين الله	ابي احمد جعفر بن عبد الامير	الاستخلاف على بلاد المغرب	عزل سنة364هـ/974م	قتل سنة364هـ/974م
3	المعز لدين الله	جوهر الصقلي	النظر في امور الدولة، اذا وصلت مكانته لدرجة وزير	عزل سنة364هـ/974م	ارجع الى العمل وتولية المناصب في الدولة
4	العزيز بالله (365-386هـ/975-996م)	يعقوب بن كلس	الوزارة	عزل سنة371هـ/991م	فرض عليه غرامة مالية، ومن ثم ارجع الى العمل مرة اخرى

(1) تم اعداد الملحق من قبل الطالبة بالاعتماد على مجموعة مصادر متنوعة .

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
5	العزيز بالله	بكجور	الولاية على دمشق	عزل سنة376هـ/987م	قتل سنة 381هـ/991م
6	العزيز بالله	منير الخادم	الولاية على دمشق	عزل سنة379هـ/989م	التشهير
7	العزيز بالله	ابن العداس	الوساطة	عزل سنة 382هـ/992م	تغريمه لبعض الخسائر التي تسبب بها، والقبض على دورهِ في القاهرة والمدينة، واعتقاله بما يقارب شهران، واطلق سراحه بعد ذلك
8	العزيز بالله	ابي الفضل جعفر بن الفرات	الوساطة	استقال سنة 382هـ/ 992م وقيل 383هـ/993م	فرض عليه غرامة مالية
9	العزيز بالله	عيسى بن نسطورس	الوساطة	عزل سنة 386هـ/996م	الرجوع الى المنصب ومن ثم قتل سنة387هـ/997م
10	الحاكم بأمر الله (386_411هـ/ 996-1021م)	الحسن بن عمار	الوساطة	عزل سنة387هـ/997م	قتل سنة 390هـ/999م

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
12	الحاكم بأمر الله	فهد بن ابراهيم ابو العلا	الوزارة	عزل سنة393هـ/1002م	ضربت عنقه سنة 393هـ/1002م وأحرقت جثته بعد ذلك
	الحاكم بأمر الله	ابو القاسم الغلبوني	القضاء	عزل سنة 393هـ/1002م	قتل سنة393هـ/1002م
13	الحاكم بأمر الله	الحسين بن علي بن النعمان	القضاء	عزل سنة 394هـ/1003م	القتل واحراق جثته سنة394هـ/1003م
14	الحاكم بأمر الله	عبد العزيز بن النعمان	القضاء	عزل سنة398هـ/1007م	القتل سنة401هـ/1010م
15	الحاكم بأمر الله	الحسين بن جوهر	الوساطة	عزل سنة398هـ/1007م	قتل سنة401هـ/1010م
17	الحاكم بأمر الله	ابن عبدون النصراني	الوساطة والسفارة	عزل سنة401هـ/1010م	قتل سنة 401هـ/1010م
18	الحاكم بأمر الله	احمد بن محمد القشوري	الحسبة	عزل سنة 401هـ/1010م	قتل سنة401هـ/1010م
19	الحاكم بأمر الله	الحسين بن طاهر الوزان	الوساطة	عزل سنة 405هـ/1014م	ضربت عنقه سنة 405هـ/1014م
20	الظاهر لإعزاز دين الله(411-427هـ/1021-1036م)	دواس بن يعقوب الكتامي	الحسبة	عزل سنة415هـ/1024م	ارجع الى الحسبة مرة اخرى وبنفس السنة
21	الظاهر لإعزاز دين الله	مسعود بن طاهر الوزان	الوساطة	استقال سنة415هـ/1024م	ارجع الى الوساطة مرة اخرى وبنفس السنة

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
22	المستنصر بالله(427-487هـ/1036-1094م)	ابن الانباري	القضاء	عزل سنة436هـ/1044م	صادرواعتقل حتى مات تحت العقوبة في الاعتقال سنة 436هـ/1044م
23	المستنصر بالله	صدقة بن يوسف الفلاحي	الوزارة	عزل سنة439هـ/1047م	قتل سنة 440هـ/1048م
24	المستنصر بالله	القاسم بن عبد العزيز بن النعمان	القضاء	عزل سنة441هـ/1049م	تسلم مرتبة الدعوة
25	المستنصر بالله	ابو البركات الجرجرائي	الوزارة	عزل سنةهـ1049/441م	النفي
26	المستنصر بالله	ابن كدينة	الوزارة	عزل سنة446هـ/1073	قطع العنق
27	المستنصر بالله	اليازوري	الوزارة والقضاء والدعوة	عزل سنة450هـ/1058م	قتل سنة 450هـ/1058م
28	المستنصر بالله	ابو الفرج البابلي	الوزارة	عزل سنة450هـ/1058م	ارجع الى الوزارة
29	المستنصر بالله	ابو الفرج المغربي	الوزارة	عزل سنة452هـ/1060م	تسلم ديوان الانشاء
30	المستنصر بالله	سديد الدولة	الوزارة	عزل سنة454هـ/1062م	تولى مشارف الاسكندرية
31	المستنصر بالله	حصن الدولة منزو بن حيدرة	الولاية على دمشق	استقال سنة468هـ	قتل سنة 481هـ/1088م

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
32	الآمر بأحكام الله(495-524هـ/1101-1130م)	المأمون البطائحي	الوزارة	عزل سنة519هـ/1125م	قتل سنة 522هـ/1128م
33	الآمر بأحكام الله	سعد الدولة الاحدب	ولاية القاهرة	عزل سنة519هـ/1125م	العقوبة ،خلع اخفافه والضرب على اقدامه
34	الآمر بأحكام الله	جعفر بن عبدالمنعم (ابن ابي القيراط) و ابو يعقوب بن ابراهيم	صاحبي ديوان الاستخراج	عزل سنة 523هـ/1129	الاعتقال في الخزانة حتى اخرجا ميتين
35	الحافظ لدين الله(524-544هـ/1130-1149م)	الخليفة الحافظ	خليفة	عزل سنة526هـ/1131م	الرجوع الى الخلافة
36	الحافظ لدين الله	يوحنا بن ابي الليث	ديوان التحقيق	عزل سنة527هـ/1132م	قتل سنة528هـ/1133م
37	الحافظ لدين الله	رضوان بن ولخشي	ولاية القاهرة	عزل سنة530هـ/1135م	تسلم ولاية عسقلان
38	الحافظ لدين الله	رضوان بن ولخشي	ولاية عسقلان	عزل سنة530هـ/1135م	تسلم ولاية الغربية
39	الحافظ لدين الله	بهرام الارمني	الوزارة	عزل سنة531هـ/1136م	الاعتقال، ثم عفى عنه الخليفة الحافظ بعد ذلك ،واخذ يستشيره في تدبير الامور لرجاحة رأيه

ت	الخليفة	الشخص المعزول	المنصب	سنة العزل	سياسة الدولة معهم بعد العزل
40	الحافظ لدين الله	ابن ميسر	القضاء	عزل سنة531هـ/1136م	النفي والقتل سنة 531هـ/1136م
41	الحافظ لدين الله	هبة الله بن حسن الانصاري	متولي دار العلم	عزل سنة 534هـ/1148م	فرض عليه غرامة مائتي الف دينار، وألزمه داره ومنعه من الخروج
42	الحافظ لدين الله	ابن مصال اللكي	الوزارة	عزل سنة 544هـ/1149م	القتل سنة 544هـ/1149م وطيف برأسه في شوارع القاهرة
43	العاضد لدين الله(555-567هـ/1160-1171م)	شاور السعدي	ولاية الصعيد	عزل سنة 558هـ/1162م	تولى الوزارة سنة 558هـ/1162م
44	العاضد لدين الله	العادل ين رزيك	الوزارة	عزل سنة 558هـ/1162م	استصفاء اموال بني رزيك وودائعهم
45	العاضد لدين الله	شاور السعدي	الوزارة	عزل سنة 558هـ/1162م	الرجوع الوزارة سنة 558هـ/1162م

ملحق رقم(4)

نص الرقعة التي كتبت بحق رشيق وتسببت بعزله[1]

"سلم الله الوزير، وأبقى نعمته عليه.

هذهِ رقعة رفعت إلينا بالأمس، الوزير [2]سلمه الله يطلع عليها ويتدبرها، والأمر والله فظيع، يسوء الأولياء، ويسر الأعداء، وبالأمس كنا نضحك من فناخسرو، واليوم ألجمنا بعار منى علينا في بلد نحن ساكنوه، والأخبار تسير به في البلدان، وحسبك بقتل الأنفس في مواضع الأمن والطمأنينة في وسط عمارة المسلمين وتؤخذ الأموال، وقد وكل الأمر إلى رجلين لا يخافان الله عز وجل ولا يتقيانه، والدنيا فانية، والاجال متقاربة، وإن أصبح الناس فما يدري أنه يمسي... الله عز وجل... هذهِ الجرائم... عليه منها يحرم أجره... في... المتغافل عنه، فوالله لو جرى مثل هذا في بلد يبعد عنا لوجب الاحتساب لله فيه، فكيف تحت كنفنا وفي بلدنا؟! فليستقص الوزير سلمه الله عن هذهِ القصة، ويوتر الله ويوترنا، ويغسل هذا العار عن الدولة ولا يغمها به. فوالله الذي لا إله إلا هو، وحق جدي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما كتبت إلى الوزير سلمه الله هذهِ الرقعة إلا وأنا خائف من نقم الله جل اسمه، لكثرة تغافلنا وإهمالنا، إلى أن صارت المعاملة في الدماء وقتل الأنفس، فليس على هذا صبر، ولا بد لك من الاستقصاء على هذهِ القصة، فأوثق الناس إلى أن تتكشف، فينتقم من فاعلها، وتبرأ إلى الله تعالى منه.

فليعمل الوزير سلمه الله في ذلك عملا يأجره الله عليها ونشكره، ولا يتوانى عنه، فليس ما نغسله عن أنفسنا بانكشاف هذهِ القصة قليلا عند الله جل وعلا، وعند عبيده من بعد.

وأنا أقسم على الوزير بحياتي ألا يتوانى عن هذا الأمر، وليسرع بالفراغ منه، وخلاص هؤلاء الرجال المساكين من مد يد من يطلب أموالهم وأنفسهم ظلماً وعدواناً،

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص265،266

[2] يقصد به الوزير يعقوب بن كلس

والشرط والولاية قد صارت إرثا، فلينظر الوزير سلمه الله أن يولى الشرطتين إنسانين يخافان الله عز وجل ويتقيانه، فلا جمع الله ما لهما، ولا ما يجيء منهما بتقلد، فقدم ما أمرناك به في الوجوه، وأظهره في الناس لتطيب أنفسهم، وليعلموا أنا لا نغفل عن شيء يبلغنا الله فيه رضى، ولهم فيه صيانة.

والله حسبي، وعليه توكلي. والسلام على الوزير ورحمة الله.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الاولية:

- ابن الآبار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت:658هـ/1259م)

1. الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، ط2، دار المعارف (القاهرة: 1985م).

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري(ت:630هـ/1232م)

2. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1994م).
3. الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، ط1، دار الكتاب العربي (بيروت: 1997م).

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري (ت:606هـ/1209م)

4. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطنابي، المكتبة العلمية (بيروت: 1979م).

- الازهري ،ابو منصور محمد بن احمد بن الهروي (ت:370/980م)

5. تهذيب اللغة ،تحقيق : محمد عوض مرعب،ط1،دار احياء التراث العربي(بيروت :2001م).

- الأصبهاني، عماد الدين الكاتب محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين حامد بن إله أبو عبدالله (ت:597هـ/1200م)

6. خريدة القصر وجريدة العصر، مطبوعات المجمع العلمي العربي (دمشق: 1955م).

- الأصطخري ،أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت:346هـ/957م)

7. المسالك والممالك، دار صادر (بيروت: 2004م).

- الأصفهاني، عماد الدين أبو حامد محمد بن محمد (ت:597هـ/1200م)

8. البستان الجامع لتواريخ أهل الزمان، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت: 2002م).

- الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت:458هـ/1065م)

9. تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس برس (بيروت: 1990م).

- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت: 930هـ/1524م)

10. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، ط1، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: 1975م).

- البغدادي، عبدالقادر بن طاهر (ت429هـ/1037م)

11. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الآفاق الجديدة (بيروت: 1982م).

- البغوي، أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه (ت:317هـ/929م)

12. معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد، ط1، دار البيان (الكويت: 2001م).

- البكري، أبو عبيد الله بن عبدالعزيز بن محمد الأندلسي (ت:487هـ/1094م)

13. المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1992م).

- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف بن عبدالله (ت:874هـ/1469م)

14. مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز احمد ،دار الكتب المصرية (القاهرة : 2010م).

15. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت: 1992م).

- ابن جبير، ابو الحسن محمد بن احمد الكناني الاندلسي(ت: 614هـ/1217م)

16. رحلة ابن جبير المسماة تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الاسفار، دار الهلال (بيروت : د.ت).

- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت:816هـ/1413م)

17. معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة (القاهرة : 2004م).

- الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت:370هـ/980م)

18. أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي (بيروت: 1984م).

- الجوذري، أبو علي منصور العزيزي (ت:386هـ/996م)

19. سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق: محمد كامل حسين، ومحمد عبدالهادي شعيرة، دار الفكر العربي (القاهرة: 1954م).

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت:597هـ/1200م)

20. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2003م).

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني العثماني (ت:1076هـ/1665م)

21. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنوط، مكتبة إرسيكا (استنابول: 2010م).

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت:852هـ/1448م)

22. الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت: 1994م).

23. رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق :علي محمد عمر، ط1، مكتبة الخانجي(القاهرة :1998م) .

- أبو الحسن الروحي، علي بن أبي عبدالله محمد بن أبي السرور بن عبدالرحمن(ت:567هـ/1171م)

24. بلغة الظرفاء في ذكرى الخلفاء، ط1، مطبعة النجاح (القاهرة: 1909م).

- ابن حماد، أبو عبدالله محمد بن علي (ت:626هـ/1228م)

25. أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق: التهامي نقرة وعبدالحليم عويس، دار الصحوة (القاهرة: 1980م).

- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي الموصلي (ت :بعد 367هـ/977م)

26. صورة الأرض، دار صادر (بيروت: 1938م).

- الحميري، ابو عبد الله محمد بن عبدالله بن عبد المنعم (ت: 900هـ/1494م)

27. الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق : احسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة (بيروت :1980م).

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت:463هـ/1070م)

28. تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2002م).

- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن محمد (ت:808هـ/1405م)

29. العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر (بيروت: 1988م).

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الأربلي (ت:681هـ/1282م)

30. وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت: 1994م).

- خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة الشيباني البصري (ت:240هـ/854م)

31. تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1976م).

- أبو داوّد، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر الأزدي السجستاني (ت:275هـ/888م)

32. سنن أبي داوّد، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية (بيروت: د. ت).

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت:321هـ/933م)

33. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين (بيروت: 1987م).

- الدواداري، أبو بكر عبدالله بن ايبك (ت:736هـ/1335م)

34. كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المعهد الالماني للآثار (القاهرة: 1961م).

- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت:748هـ/1347م)

35. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق: عبدالسلام تدمري، ط2، دار الكتب العربي (بيروت: 1993م).

36. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة: 2004م).

37. سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط3، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1985م).

38. العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية (بيروت: 1985م).

- الروذراوري ،طهير الدين ابي شجاع محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالله(ت:488هـ/1095م)

39. ذيل تجارب الامم، دار الكتب العلمية(بيروت :2003م).

- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبدالله (ت:654هـ/1256م)

40. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد أنس الحسن وكامل محمد، الرسالة العالمية (دمشق: 2013م).

- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت:902هـ/1496م)

41. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1993م).

- ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي (ت:230هـ/844م)

42. الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1990م).

- ابن سعيد المغربي، ابو الحسن علي بن موسى (ت:658هـ/1286م)

43. النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب ، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب(القاهرة :1970م).

- ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب بن اسحاق (ت: 244هـ/858م)

44. اصلاح المنطق ، تحقيق: محمد مرعب ،ط1، دار احياء التراث العربي(بيروت: 2002م).

- السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري (ت:1315هـ/1897م)

45. الأستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب (لبنان: 1997م).

- السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت:526هـ/1166م)

46. الأنساب، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليمامي وغيره، ط1، دار مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد: 1962م).

- ابن سيده ، ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي(ت: 458هـ/1065م)

47. المحكم والمحيط الاعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،ط1،دار الكتب العلمية(بيروت :2000م).

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت: 911هـ/1505م)

48. تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الرمرداش، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة: 2004م).

49. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (مصر: 1967م).

- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت:665هـ/1266م)

50. الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1997م).

- ابن شداد، بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة الأسدي الموصلي (ت:632هـ/1224م)

51. النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق: جمال الدين الشيال، ط2، مكتبة الخانجي (القاهرة: 1994م).

- الشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبدالكريم بكر أحمد (ت:548هـ/1975م)

52. الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط2، دار المعرفة (بيروت: 1968م).

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت:764هـ/1362م)

53. امراء الاسلام في دمشق،ط1، دار الكتاب الجديد (بيروت: 1983م).

54. نكت الهميان في نكت العميان، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2007م).

55. الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث (بيروت: 2000م).

- صموئيل، الانبا (605هـ/1209م)

56. تاريخ أبو المكارم، مكتبة دير السيدة عذراء (القاهرة: 1989م).

- ابن الصيرفي، أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان (ت: 542هـ/1129م):

57. الإشارة لمن نال الوزارة، تحقيق: عبدالله مخلص، المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية(القاهرة: 1924م).

- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت:310هـ/922م)

58. تاريخ الرسل والملوك، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1986م).

- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه الدمشقي الصالحي الحنفي (ت:953هـ/1456م)

59. أبناء الأمراء بأنباء الوزراء، تحقيق: مهنا أحمد المهنا، ط1، دار البشائر الإسلامية (بيروت: 1998م).

- ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني (ت:617هـ/1220م)

60. نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، دار صادر (بيروت: 1992م).

- ابن ظافر، جمال الدين علي بن ابي منصور الازدي (ت:613هـ/1216)

61. اخبار الدول المنقطعة، تعقيب :اندريه فريه ،مطبوعات المعهد العلمي للآثار الشرقية(القاهرة :1972م).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ/1070م)

62. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل (بيروت: 1992م).

63. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكريم البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب: 1967م).

- ابن عبدالحق، صفي الدين بن عبد المؤمن بن عبدالحق ابن شمائل القطيعي البغدادي (ت:739هـ/1241م)

64. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط1، دار الجيل (بيروت: 1991م).

- ابن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله المصري (ت:257هـ/870م)

65. فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة: 2004م).

- ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (ت:660هـ/1261م)

66. زبدة الحلب في تاريخ حلب، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1996م).

- ابن عذاري، أبي العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت نحو: 695هـ/1295م)

67. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س كولان إ.ليفي بروفنسال، ط3، دار الثقافة (بيروت: 1983م).

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ/1175م)

68. تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر (بيروت: 1995م).

- ابن عبد الظاهر ،محي الدين ابو الفضل عبدالله بن عبدالظاهر المصري(ت:692هـ/1293)

69. الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق: ايمن فؤاد سيد،ط1،الدار العربية للكتاب(القاهرة: 1996م).

- العليمي، مجير الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن المقدسي الحنبلي (ت:928هـ/1521م)

70. التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، تحقيق: لجنة من المختصين، ط1، دار النوادر (سوريا: 2011م).

- ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري (ت:1089هـ/1678م)

71. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير (دمشق، بيروت: 1986م).

- ابن العمراني، حمد بن علي بن محمد (ت:580هـ/1184م)

72. الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، ط1، دار الآفاق العربية (القاهرة: 2001م).

- العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي (ت:749هـ،/1384م)

73. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط1، المجمع الثقافي (دبي: 2002م).

- الفارابي ،ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ/1002م)

74. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،تحقيق :احمد عبد الغفور عطار،ط4، دار العلم للملايين(بيروت :1987م).

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت:395هـ/1004م)

75. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة الباني الحلبي وأولاده (القاهرة: 1972م).

- أبو الفداء، عماد الدين بن إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت:732هـ/1231م)

76. المختصر في أخبار البشر، ط1، المطبعة الحسينية المصرية (مصر: د. ت).

77. اليواقيت والضرب في تاريخ حلب، تحقيق: محمد كمال وفالح البكور،ط1،دار القلم العربي(حلب :1989م).

- الفراهيدي، أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت:175هـ/791م)

78. كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت: د. ت).

- ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبدالرزاق بن أحمد الشيباني (ت:723هـ/1323م)

79. مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد كاظم، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد (إيران: 1995م).

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي أبو العباس (ت نحو: 770هـ/1368م)

80. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م).

- القاضي عياض،أبو الفضل بن موسى اليحصبي (ت:544هـ/1149م)

81. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: محمد بن شريفية، مطبعة فضالة (المغرب: د. ت).

- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي الحلبي (ت:620هـ/1223م)

82. المغني في فقه الأمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط1، دار الفكر (بيروت: 1984م).

- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس عبدالرحمن المالكي (ت:684هـ/1285م)

83. الذخيرة، تحقيق: محمد بو خبزة، ط1، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1994م).

- القرشي ،ادريس عماد الدين (ت :872هـ/1467م)

84. عيون الاخبار وفنون الاخبار في فضائل الائمة الاطهار، السبع السادس، تحقيق: مصطفى غالب ، دار الاندلس(بيروت :1984).

- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت:682هـ/1283م)

85. آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر (بيروت: 1998م).

- القضاعي ،محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي (ت:454هـ /1062م)

86. تاريخ القضاعي عيون المعارف وفنون اخبار الخلائق، تحقيق: جميل عبد الله محمد المصري، جامعة ام القرى (مكة المكرمة :1995م).

- ابن القطاع الصقلي ،ابو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي (ت: 515هـ/1121م)

87. كتاب الافعال، ط1، عالم الكتب(الرياض:1984م).

- ابن القلانسي، أبو يعلي حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي (ت:555هـ/1160م)

88. ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، ط1، دار حسان (دمشق: 1983م).

- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت:821هـ/1418م)

89. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت: 1987م).

90. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ط2، دار الكتاب اللبنانيين (بيروت: 1980م).

- الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبدالرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت:764هـ/1362م)

91. فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار صادر (بيروت: 1973م).

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القريشي البصري الدمشقي (ت:774هـ/1372م)

92. البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي (بيروت: 1988م).

- الكجراني، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي (ت:986هـ/1578م)

93. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ط3، دائرة المعارف العثمانية(حيدر اباد:1967م).

- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري (ت بعد: 355هـ/965م)

94. كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2003م).

- المرادي، أبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد مراد الحسيني (ت:1206هـ/1791م).

95. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم (بيروت: 1988م).

- المسبحي، محمد بن عبيد الله(ت:420هـ/1029)

96. اخبار مصر في سنتين(414_415هـ)، تحقيق: وليم. ج. ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب(القاهرة :1980).

- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت:421هـ/1030م)

97. تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم أمامي، ط2، شروس (طهران: 2000م).

- المقدسي، المطهر بن طاهر (ت:355هـ/965م)

98. البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية (بور سعيد: 2004م).

- مقديش، محمود (ت:1228هـ/1831م)

99. نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزاوي، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1989م).

- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر (ت:845هـ/1441م)

100. اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: محمد حلمي أحمد، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ولجنة إحياء التراث الإسلامي (القاهرة: 1996م).

101. السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م).

102. المقفى الكبير، تحقيق: محمد العيلاوي، ط2، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 2006م).

103. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م).

- ابن المقفع، ساويرس (ت :ق 4هـ/ق 10 م)

104. تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة، تحقيق: عبدالعزيز جمال الدين، ط1، مكتبة مدبولي (القاهرة: 2006م).

- المكي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي (ت:832هـ/1428م)

105. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م).

- المكي،عبدالملك بن حسين بن عبدالملك العصامي (ت:1111هـ/1699م)

106. سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1998م).

- ابن مماتي، الأسعد (ت: 606هـ/1209م)

107. كتاب قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط1، مكتبة مدبولي (القاهرة: 1991م).

- المنجم، اسحاق بن الحسين(ت :ق 4هـ/ ق 10م)

108. اكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، عالم الكتب(بيروت: 1987م).

- ابن منظور، أبو الفضل محمد مكرم (ت:711هـ/1311م)

109. لسان العرب، ط3، دار صادر (بيروت: 1930م).

- ابن منقذ، أسامة أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر الكناني الكلبي الشيرازي (ت:584هـ/1188م)

110. الاعتبار، مكتبة الثقافة الدينية (مصر: د. ت).

- ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب بن راغب (ت:677هـ/1278م)

111. المنتقى من أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية (القاهرة: 1981م).

- النابلسي، أبي عمرو عثمان بن إبراهيم المصري(ت:660هـ/1261م)

112. تجريد سيف الهمة لاستخراج ما في الذمة، تحقيق: لوك ياربروغ، المكتبة العربية (الجيزة: 2016م).

- ناصر خسرو، أبو معين الدين ناصر خسرو الحكيم القبادياني المروزي (ت:481هـ/1088م)

113. سفر نامة، تحقيق: يحيى الخشاب، ط1، دار الكتاب الجديد (بيروت: 1983م).

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت:733هـ/1332م)

114. نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز حكمت كشلي فواز، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2004م).

- الهروي، ابو عبيد احمد بن محمد (ت: 401هـ/1010م)

115. الغريبين في القران والحديث، تحقيق :احمد فريد المزيدي، ط1،مكتبة نزار مصطفى الباز(السعودية: 1999م).

- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم أبو عبدالله المازني التميمي الحموي (ت:697هـ/1297م)

116. مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق: جمال الدين الشيال، دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة: 1957م).

- ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس أبو حفص زيد الدين (ت:749هـ/1348م)

117. تتمة المختصر في اخبار البشر المعروف بتاريخ ابن الوردي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1996م).

- اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت:768هـ/1366م)

118. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعبّر من حوادث الزمان، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 1997م).

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله بن ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت:626هـ/1228م)

119. معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت: 1993م).

120. معجم البلدان، ط2، دار صادر (بيروت: 1995م).

- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت:292هـ/904م)

121. البلدان، دار الكتب العلمية (بيروت: 2001م).

- اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين (ت:799هـ/1396م)

122. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة: د. ت).

ثانياً: المراجع الحديثة:

- الأعظمي، محمد حسن

123. عبقرية الفاطميين، دار مكتبة الحياة (بيروت:1960م).

- الأمين، حسن

124. مستدركات أعيان الشيعة، ط1، دار المعارف للمطبوعات (بيروت: 1989م).

- بدران، عبدالقادر (ت:1346هـ/1927م)

125. منادمة الأطلال ومسامرة الخيار، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (بيروت: 1985م).

- البراوي، راشد

126. حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ط1، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة: 1948م).

- البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي

127. التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت: 2003م).

- بيضون، إبراهيم

128. الفاطميون قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس، ط1، دار المؤرخ العربي (بيروت: 2013م).

- تامر، عارف

129. الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين، ط1، دار الجيل (بيروت: 1980م).

- جبل، محمد حسن حسن

130. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القران الكريم ،ط1،مكتبة الآداب(القاهرة :2010م).

- حسن، محمد كامل

131. في أدب مصر الفاطمية، مؤسسة هنداوي (القاهرة: 2012م).

- الخطيب، مصطفى عبدالكريم

132. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت: 1996م).

- دخيل، محمد حسن

133. الدولة الفاطمية الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية ،ط1،مؤسسة الانتشار العربي (بيروت: 2009م).

- دعكور، عرب

134. الدولة الفاطمية تاريخها السياسي والحضاري، ط1، دار المواسم (بيروت: 2004م).

- دهمان، محمد أحمد

135. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر (بيروت: 1990م).

- ديورانت، ايرل و ول

136. قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل (بيروت: 2010م).

- رضا، أحمد

137. معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة (بيروت: 1960م).

- الزاوي، الطاهر أحمد

138. مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الدار العربية للكتاب (ليبيا– تونس: د. ت).

- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي

139. الأعلام، ط5، دار العلم للملايين (بيروت: 2002م).

- زناتي، أبو محمود

140. معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، ط1، دار زهران (الأردن: 2011م).

- سالم، عبد العزيز وسحر عبد العزيز سالم

141. دراسات تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ،مؤسسة الشباب الجامعة(الاسكندرية:2002م).

- سرور، محمد جمال الدين

142. الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي(القاهرة: 1995م).

- سيد، أيمن فؤاد

143. الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: 2007م).

- السورجي، أحمد عبدالعزيز محمود

144. الدولة الفاطمية في مصر تاريخها وحضارتها، ط1، دار غيداء (عمان: 2020م).

- شادي، تيسير محمد محمد

145. الفساد في الدولة الفاطمية، مؤسسة الشباب الجامعة (الاسكندرية: 2015م).

- شعبان، محمد عبدالحي محمد

146. الدولة العباسية، الأهلية للنشر والتوزيع (بيروت: 1981م).

- شيخو، لويس

147. وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام، تحقيق: الأب كميل حشمة اليسوعي، المكتبة البوليسية (لبنان: 1987م).

- الصبحي، محمد بن عبدالله بن عبدالقادر غبان

148. فتنة مقتل عثمان ﷺ، ط2، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة: 2003م).

- الصلابي، علي محمد

149. الدولة الفاطمية، ط1، مؤسسة اقرا (القاهرة: 2006م).

150. سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شخصيته وعصره، ط1، مؤسسة أقرأ (القاهرة: 2005م).

- طقوش، محمد سهيل

151. تاريخ الدولة الفاطمية في شمال أفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس (بيروت: 2007م).

- الطهراني، اغا بزرك

152. طبقات أعلام الشيعة، تحقيق: علي تقي فنروي، دار الكتاب العربي (بيروت: 1971م).

- العبادي، أحمد مختار

153. في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية (بيروت: د. ت).

- عباس، احسان

154. العرب في صقلية، ط1، دار الثقافة (بيروت: 1975م).

- العمايرة ،محمد عبدالله سالم

155. الجيش الفاطمي (297_567هـ/909_1171م) ،ط1، دار كنوز المعرفة (الاردن :2010م).

- عمر،احمد مختار

156. معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب (القاهرة: 2008م).

- عنان، محمد عبدالله

157. الحاكم بأمر الله وسرار الدعوة الفاطمية، ط3، مكتبة الخانجي (القاهرة: 1983م).

- الفقي، محمد كامل

158. الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف (القاهرة: د. ت) .

- كاشف، سيدة إسماعيل

159. مصر في عصر الأخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد الأول (القاهرة: 1950م).

- كحالة، عمر رضا

160. أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، مؤسسة الرسالة (بيروت: 2011م).

- لقبال، موسى

161. دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر: 1979م).

- ماجد، عبد المنعم

162. ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر،ط4، دار الفكر العربي(القاهرة:1994م).

163. نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة: 1953م).

- محاسنة، محمد حسين

164. تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي ،ط1، دار الاوائل(دمشق :2001م).

- محاميد، حاتم محمد

165. التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، مطبعة أسيل (القدس: 2001م).

- مسعود، جبران

166. الرائد، ط7، دار العلم للملايين (بيروت: 1992م).

- مشرفة، عطية مصطفى

167. نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ط1، دار الفكر العربي (مصر: 1948م).

- المناوي، محمد حمدي

168. الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف(القاهرة: 1119م).

- نويوات، موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي

169. معجم الأفعال المتعدية بحرف، ط1، دار العلم الملايين (بيروت: 1979م).

- هالم ،هاينز

170. الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، تعريب: سيف الدين القصير، ط1 ،دار المدى(دمشق :1999م).

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- بعزاوي، علي بن صالح

171. الحياة السياسية في المغرب العربي حتى نهاية العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، (بغداد: 2003م).

- الحدراوي، وسيم عبود عطية

172. الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) دراسة في سياسته الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة (الكوفة: 2004م).

- الصعيدي، ماجدة عمر عبدالله

173. السياسة الأمنية للخلفاء الراشدين (11-40هـ/632-661م)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، (السعودية: 2015م).

- العيد، عماد صالح محمد الشيخ

174. حقوق الإنسان في مصر في العهد الفاطمي (358-567هـ/969-1171م)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية (غزة: 2014).

- فرحان، رسل حسين

175. المد والانحسار الفاطمي في المغرب العربي (280-435هـ/893-1043م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية (بغداد: 2020م).

رابعاً: الدوريات:

- امين ،وسن سمين محمد

176. السيدة رصد ودورها في الحياة السياسية للدولة الفاطمية، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ع3، (كربلاء:2013م).

- بك، عمر سلهم آل صالح

177. الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية، مجلة سر من رأى، مج7، العدد27 (الموصل: 2011م).

- بواغة، لؤي إبراهيم

178. أزمة الوزارة في عهد الخليفة الفاطمي الظافر بأمر الله الوزير العادل علي بن السلار نموذجا (544-548هـ/1149-1153م)، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار لجامعة الاردنية، ع3، مج 9 (الأردن: 2015م) .

- البياتي، عبد الجبار ستار

179. التنظيم الإداري للولايات في عصر الراشدين (عمر بن الخطاب ﷺ انموذجاً)، مجلة مداد الآداب، ع4 (بغداد: 2012م).

- حدود، منى حسين

180. أهل الذمة ودورهم في تقليد الوظائف الإدارية في مصر خلال العصر الفاطمي (358-447هـ/969-1055م)، مجلة كلية الآداب الزاوية، ع 29 ، ج2(ليبيا:2020م).

- طلفاح، مضر عدنان

181. الأمير عيسى بن موسى العباسي ودوره في الدولة العباسية (132-160هأ/750-776م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الاردنية ع1، مج8، (الأردن: 2014م).

- عبد الباقي، نهلة أحمد والجالودي، علياء عبد الفتاح

182. سيدات القصور ودورهن في الحياة العامة في مصر خال العصر الفاطمي (362-567هـ/972-1171م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الاردنية، ع2-3، مج7،(الاردن: 2013م).

- عبدالعزيز، ثناء عبد العظيم

183. وسائل التصفية في مصر في العصر الفاطمي الأول (358-487هـ/968-1094م) حوليات كلية اللغة العربية، جامعة الازهر، ع 38،(مصر: 2018م).

- مشعان، محمود شاكر

184. سياسة الفاطميين في عزل رجال الدولة (358-567هـ/969-1117م) دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع4، شباط(بابل: 2019م).

ABSTRACT

The study whose title (The Isolation Policy in the Fatimid Caliphate (358-567 A.H / 969-1171 A.D)) consists of an Introduction, it is titled the historical development of isolation and three chapters.

As for the first chapter, it is titled (the motives of political isolation). It deals with highlighting the motives of such type of isolation, its nature from the political perspective. Besides, it embraces five parts. The first one is concerned with the increase of authority and power, the second one is about the political plots and negative subjects, the third one is related to the enmity and incitement, the fourth one is the concerned with the individualism and the imposition of will while the last one deals with the competition to reach out the ministerial post.

The second chapter is titled (the motives behind the administrative and religious isolation) that was done by Fatimid officials to Isolate employees from administrative and religious perspective. It contains two parts. As for the first one, it is concerned with the motives of administrative isolation. Moreover, it embraces four sub-parts, they are presented as follows: authoritative power, excessive control, mismanagement of administration and misbehavior, resignation and self-isolation and administrative corruption and its impact on the isolation of employees. Whereas the second part is about the motives behind religious isolation, it includes three sub-parts, they are mentioned below: weakening the Islamic presence in the state institutions, invalidating the call of the Fatimid Caliph and converting the Ismaeli sect.

The third chapter is concerned with the motives of the economic and social isolation. It aims to shed the lights on the importance of the economic aspect in encouraging Fatimid officials to make use of isolation not to mention highlighting the significance of the social aspect of Fatimid figures and its role in isolating employees. Besides, it embraces two parts, the first one is titled the motives of the economic isolation, it is further sub-divided into seven sub-parts, they are as follows: confiscation, Collecting money, failure in the delivery of soldiers salaries, excessive misuse of state assets, mismanagement and bad financial planning, movable asset embezzlement and financial embezzlement, the effect of economic crises in the process of isolation and the expansion of individual interests. While the second part deals with the motives behind the social isolation, it is further sub-divided into four sub-parts, they are highlighted as follows: the social distinction, the policy of categorical preferences, the expansion of position and glorification, maintaining the social status of the state and the competition and conflict between soldiers' sects.

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

Al-Iraqia University/ College of Arts

Department of History/ Postgraduate

Studies

The Isolation Policy in the Fatimid Caliphate

(358-567 A.H / 969-1171 A.D)

A Thesis Submitted

To the Council of College of Arts/ Al-Iraqia University in

Partial Fulfillment for the Requirements of the Degree of Master

of Arts/ Islamic History

By

Israa Abdulredha Haddab

Supervised by

Prof. Dr. Ammar Mardhi Allawi

2021 A.M 1443 A.H